



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

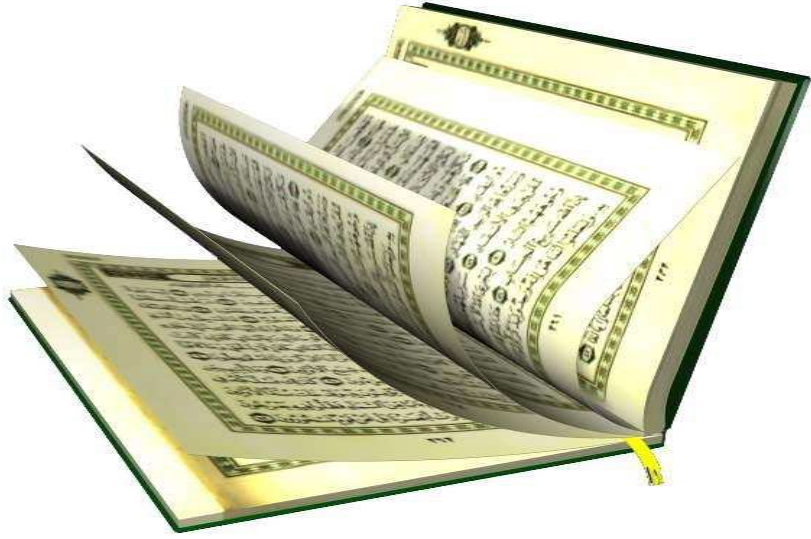
أثر هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية في ربحية المصارف
دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق
للأوراق المالية للمدة (2010-2021)

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

تقدم بها الطالب
علي عبدالكريم داغر

بإشراف
الاستاذ المساعد الدكتور
حامد محسن جداح



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ
مُتَشَابِهَاتٌ ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ
تَأْوِيلِهِ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ۗ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ
عِنْدِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

آل عمران- الآية 7

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (أثر هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية في ربحية المصارف) - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة للفترة (٢٠٢١-٢٠٢٠) - للطلاب (علي عبد الكريم داغر) قد جرى إعدادها تحت إشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.



المشرف

أ.م.د. حامد محسن جداح

٢٠٢٤ / ٧ / ٢١

توصية السيد رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أشرح الرسالة للمناقشة)



رئيس القسم

أ.م.د. أمير علي خليل

٢٠٢٤ / ٧ / ٢١

إقرار المقوم اللغوي

أشهد بأن الرسالة الموسومة بـ (أثر هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية في ربحية المصارف) - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١) - للطالب (علي عبد الكريم داغر) في كلية الإدارة والإقتصاد- قسم العلوم المالية والمصرفية قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى غدت مؤهلة للمناقشة ولأجله وقعت.



الخبير اللغوي

م.د. عصام راضي حسون

٢٠٢٤ / ٧ / ١٧

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المقوم العلمي والخبير اللغوي لرسالة الماجستير / قسم العلوم المالية والمصرفية للطلاب (علي عبد الكريم داغر) الموسومة بـ (أثر هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية في ربحية المصارف) - دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010-2021) نرشد هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د علي أحمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية

والدراسات العليا

2024 / 6 / 13

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.م. د هاشم جبار الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

2024 / /

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة إننا قد إطلعنا على الرسالة الموسومة
بـ (أثر هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية في ربحية المصارف) دراسة تطبيقية لعينة من
المصارف العراقية التجارية الخاصة للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)، وقد ناقشنا الطالب
(علي عبد الكريم داغر) في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونعتقد انها جديرة بالقبول لنيل درجة
الماجستير في العلوم المالية والمصرفية ويتقدير () .



رئيس اللجنة

أ.م.د.

حيدر عباس عبدالله

٢٠٢٤ / /



عضواً

أ.م.د.

حسن محمد جواد

٢٠٢٤ / ٧ / ٧

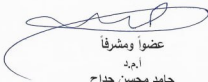


عضواً

أ.م.د.

نور صلاح عبدالنبي

٢٠٢٤ / ٧ / ٣



عضواً ومشرفاً

أ.م.د.

حامد محسن جداح

٢٠٢٤ / ٧ / ٧

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب
اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برويتك
"الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ، وإلى
أهل بيته الطيبين الطاهرين
"سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم"

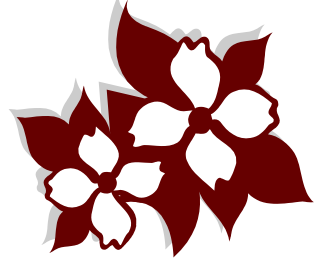
إلى أبيي و أمي فلولاهما لما وُجدتُ في هذه الحياة ، ومنهما تعلمت الصمود و حب
الحياة ، مهما كانت الصعوبات . وإلى الأبد ..

إلى سندي و عزي و فرحتي ووسامي ... أخوتي الأعزاء .

إلى رفيقة الكفاح و الظروف الصعبة التي لم تبخل بوقت أو جهد لمساعدتي ... زوجتي
إلى فلذات الكبـد فرحة عمري أولادي .

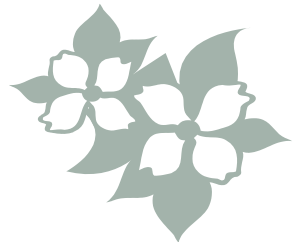
الباحث

شكر وإمتنان



بسم الله الرحمن الرحيم "ربي اشرح لي صدري ويسر لي أمري وأحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي"
صدق الله العلي العظيم
الحمد لله على ماأنعم،وله الشكر على ماألهم،والثناء بما قدم،والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين
وأشرف المرسلين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين...
أحيي بتحية الاسلام."السلام عليكم ورحمة الله وبركاته" وأرحب اطيب الترحيب باللجنة العلمية
الموقرة على تواضعهم وتفضلهم بقراءة الرسالة وتقويمها وأرحب بالحضور الأفاضل والزُملاء الأكارم
جميعاً وماجلوسي هنا إلا لكي أنتفع بتقويمكم العلمي ونُصحكم السديد وتصويبكم الرشيد الذي ألزم نفسي به
كي يتسم البحث بالرصانة والعلمية، ولا بد من الإشارة إلى أن هذا النتاج العلمي ما هو إلا مزيج من تفاعل
الباحث والمشرف لا، بل كان للمشرف الدور الكبير في الاخذ بيد الباحث والولوج في كل مفاصل الموضوع
واسداء النصح والمشورة والاخلاص في نقل المعرفة ، ومن هنا اتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أستاذي
المشرف الأستاذ المساعد الدكتور (حامد محسن جداح) المُحترم.
ويشرفني أن أتقدم بفائق شكري وتقديري إلى السيد عميد كلية الإدارة والإقتصاد المحترم الأستاذ المساعد
الدكتور (هاشم جبار الحسيني) المُحترم والسيد معاون العميد للشؤون العلمية الأستاذ الدكتور
(علي أحمد فارس) المُحترم لروحهم الطيبة وخُلقهم الرفيع وإهتمامهم البالغ بطلبة الدراسات العليا.
ويقتضي واجب الوفاء أن أذكر وبكل إعزاز السيد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الأستاذ المساعد
الدكتور (أمير علي خليل) المُحترم وكُل أساتذتي الأفاضل في كلية الإدارة والإقتصاد حاضرهم وغائبهم لما
لمسته منهم عطاءً وعِلماً . وأتقدم بالشكر والإمتنان إلى الإخوة والأخوات الحضور الكرام وإلى من تكبد
عناء السفر وإلى زملائي وزميلاتي لما قدموه لي من ملاحظات سديدة أسهمت في إتمام رسالتي فجزاهم الله
الخير كُلّه ووفقهم لما يُحب ويرضى.

الباحث



المستخلص

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء لتكوين صورة أفضل لهيكل رأس المال وإرتباطه بأداء المصارف في الإقتصادات النامية مثل العراق. وتعد هذه الدراسة فريدةً من نوعها عن طريق تحديد الهيكل الأمثل للمصارف العراقية والوصول إلى دليلاً علمياً بشأن قياس العلاقة بين هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية وأثرها على الربحية في المصارف التجارية ، أي إستكشاف تأثير رأس المال المقاس بنسبة التمويل طويل الاجل على ربحية المصارف التجارية التي يتم قياسها بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية ، وتم تطبيق الدراسة على عينة من عشرة مصارف عراقية مدرجةً في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2010-2021) إنطبقت عليها شروط إختيار عينة الدراسة. وتم إستخدام ثلاثة نماذج لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث يهدف النموذج الأول إلى قياس أثر هيكل رأس المال في المخاطر المصرفية ، ويهدف النموذج الثاني إلى قياس أثر هيكل رأس المال في الربحية ، أما النموذج الثالث يهدف إلى قياس أثر المخاطر المصرفية في ربحية المصارف. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط سالبة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال والربحية المصرفية كذلك وجود علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين الربحية المصرفية والمخاطر المصرفية كذلك أظهرت النتائج بوجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية للمخاطر المصرفية في الربحية ، و أثبتت النتائج بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية.

وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة إلزام المصارف الإحتفاظ بنسبة كفاية رأس المال وتبني الأساليب والتقنيات الحديثة لمواكبة التطورات وتعزيز المركز التنافسي.

الكلمات المفتاحية: هيكل رأس المال ، المخاطر المصرفية ، الربحية المصرفية

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
-	الآية
أ	الإهداء
ب	شكروإمتنان
ج	المستخلص
خ	قائمة المحتويات
د	قائمة الجداول
ذ	قائمة الأشكال
ح	قائمة الملاحق
1	المقدمة
15-2	الفصل الأول: منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة
9-2	المبحث الأول: دراسات سابقة
15-10	المبحث الثاني: منهجية الدراسة
63-16	الفصل الثاني: الإطار النظري لهيكل رأس المال والمخاطر المصرفية والربحية المصرفية
31-16	المبحث الأول: هيكل رأس المال
53-32	المبحث الثاني: المخاطر المصرفية
63-54	المبحث الثالث: الربحية المصرفية
114-64	الفصل الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة
77-64	المبحث الأول: تحليل مؤشرات هيكل رأس المال
92-78	المبحث الثاني: تحليل مؤشرات المخاطر المصرفية

100-93	المبحث الثالث: تحليل مؤشرات الربحية المصرفية
114-101	المبحث الرابع: الإنموذج القياسي للدراسة وإختبار الفرضيات
117-115	الفصل الرابع: الإستنتاجات والتوصيات
116-115	المبحث الأول: الإستنتاجات
117	المبحث الثاني: التوصيات
136-118	المصادر والمراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
13	المصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2010-2021)	1
3-2	الدراسات العربية المتعلقة بالمتغير المستقل	2
4-3	الدراسات الأجنبية المتعلقة بالمتغير المستقل	3
5	الدراسات العربية المتعلقة بالمخاطر المصرفية	4
6	الدراسات الاجنبية المتعلقة بالمخاطر المصرفية	5
7	الدراسات العربية المتعلقة بالمتغير التابع	6
8	الدراسات الأجنبية المتعلقة بالمتغير التابع	7
65	نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة	8
69	نسبة إجمالي الديون الى إجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة	9
73	نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة	10
79	نسبة الرصيد النقدي للمصارف عينة الدراسة	11
83	نسبة التوظيف للمصارف عينة الدراسة	12
87	نسبة جودة القروض للمصارف عينة الدراسة	13
91	نسبة فجوة حساسية الفائدة للمصارف عينة الدراسة	14
93	معدل العائد على الموجودات	15
97	معدل العائد على حق الملكية	16
102	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)	17
102	نتائج اختبار التعدد الخطي (Multicollinearity Test)	18
103	نتائج اختبار الخطية (Linearity Test)	19

104	نتائج اختبار دوربن - واتسون للارتباط الذاتي	20
105	مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لمعدل العائد على الموجودات (ROA)	21
105	مصفوفة الارتباطات الجزئية بيرسون لمعدل العائد على الموجودات (ROA)	22
106	مصفوفة الارتباطات بيرسون لمعدل العائد على حق الملكية (ROE)	23
106	مصفوفة الارتباطات الجزئية بيرسون لمعدل العائد على حق الملكية	24
108	إختبار Lagrange Test	25
109	إختبار تأثير الارتباط العشوائي (Hausman Test)	26
109	نموذج الأثر العشوائي (REM)	27
110	إختبار Lagrange Test	28
111	إختبار (Hausman Test)	29
111	نموذج الأثر العشوائي (REM)	30
112	إختبار Lagrange Test	31
113	إختبار Hausman Test	32
113	نموذج الأثر العشوائي (REM)	33

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	المخطط الفرضي للدراسة	1
36	القوة والإتجاهات الحديثة في البيئة المصرفية	2
37	أنواع المخاطر المصرفية	3
38	تصنيف المخاطر النظامية	4
39	تصنيفات المخاطرة النظامية وغير النظامية	5
45	علاقة مخاطر السيولة بالمخاطر الأخرى	6
51	مصادر المخاطر التشغيلية	7
68	المتوسط السنوي العام لمؤشر الرسملة المصرفية للمصارف التجارية	8
72	المتوسط السنوي العام لنسبة الرفع المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة	9
76	المتوسط السنوي لنسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع للمصارف التجارية عينة الدراسة	10
82	المتوسط السنوي العام لنسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية عينة الدراسة	11
86	المتوسط السنوي العام لنسبة التوظيف للمصارف التجارية عينة الدراسة	12
90	المتوسط السنوي لمؤشر جودة القروض للمصارف التجارية عينة الدراسة	13
92	المتوسط السنوي لمؤشر حساسية الفجوة للمصارف التجارية عينة الدراسة	14
96	المتوسط السنوي العام للعائد على الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة	15
100	المتوسط السنوي العام للعائد على حق الملكية للمصارف التجارية عينة الدراسة	16

قائمة الملاحق

العنوان	الملحق
اجمالي الودائع	1
حق الملكية	2
اجمالي الموجودات	3
النقدية	4
مخصص خسائر القروض	5
القروض والتسليفات	6
صافي الدخل	7

المقدمة

يحتل قطاع المصارف مكاناً متميزاً داخل القطاع المالي لأنها تُعد المحرك الأساس لعجلة الإقتصاد ومن أقدم المؤسسات المالية وأكثرها إنتشاراً ، مما يجعلها عرضة للمخاطر، لذلك فإن الإستقرار المالي في القطاع المصرفي يُعد الركيزة الأساس لتحقيق التنمية المستدامة، مما يسهم في رفع قدراته على تأدية مهامه ووظائفه المتمثلة في تقديم الخدمات المصرفية كتوفير السيولة وتقديم الإئتمان وغيرها من المهام التي تجعل النظام المالي المصرفي قادراً على إستيعاب ومواجهة الصدمات الداخلية والخارجية ، إذ إن النظام المصرفي ليس بمعزلٍ عن الأزمات المالية وإنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بها خاصةً مع موجات التحرر المالي العالمي في وقتنا الحالي وماينتج عنه من خسائر جسيمة متمثلة بمخاطر التعثر المالي والإفلاس، وبالنهاية لا بُد أن يمتلك أي جهازٍ مصرفي هيكل رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر وتعزيز المكانة التنافسية والتوسع في الأنشطة المصرفية وتعظيم الربحية .

وبناءً على ذلك، تضمنت الدراسة أربعة فصول، إذ يعرض الفصل الأول المنهجية العلمية للدراسة والدراسات السابقة ، أما الفصل الثاني تضمن المباحث الآتية: المبحث الأول تناول الإطار المفاهيمي لهيكل رأس المال من حيث المفهوم والوظائف والمحددات ، والمبحث الثاني تناول الجانب الفكري للمخاطر المصرفية - إطار مفاهيمي، والمبحث الثالث تناول الجانب الفكري لربحية المصارف التجارية ، أما الفصل الثالث فقد تطرق إلى الجانب التطبيقي للدراسة ليتضمن المباحث الآتية : المبحث الاول شمل التحليل المالي لهيكل رأس المال ، وتناول المبحث الثاني التحليل المالي للمخاطر المصرفية ، وتطرق المبحث الثالث إلى التحليل المالي لربحية المصارف ، أما المبحث الرابع تناول تحليل علاقة الإرتباط والأثر لمتغيرات الدراسة وإختبار الفرضيات وتناول الفصل الرابع مبحثين شمل المبحث الأول الإستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة بينما تطرق المبحث الثاني إلى التوصيات التي قدمتها الدراسة كحلول للإشكاليات التي تواجه المصارف العراقية التجارية الخاصة . ومن الله التوفيق.

الفصل الأول

دراسات سابقة ومنهجية البحث

البحث الأول: دراسات سابقة

البحث الثاني: منهجية البحث



المبحث الأول

دراسات سابقة

توطئه

من مميزات البحث العلمي إنه يُتيح الفرصة لغرض الإطلاع على وجهات النظر التي تم التطرق إليها من قبل الكتاب والباحثين الآخرين بصدد المواضيع ذات الصلة والتي تُعرف بالدراسات السابقة لغرض الاستفادة من المعلومات والتي تُعد نقطة الإنطلاق من حيث ما إنتهى به الآخرين. وسوف يتم التطرق لبعض الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية والتي سيتم ترتيبها حسب التسلسل الزمني وكما مُبين أدناه:

أولاً: - هيكل رأس المال المصرفي

1. الدراسات العربية

الجدول (2) الدراسات العربية المتعلقة بالمتغير المستقل

أ. دراسة (شيخ السوق وآخرون، 2020)	
أثر محددات الهيكل المالي في هيكل رأس مال المصارف التجارية الخاصة في سورية (دراسة حالة مصرف بيمو السعودي الفرنسي)	عنوان الدراسة
هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم محددات الهيكل المالي في هيكل رأس مال مصرف بيمو السعودي الفرنسي للوصول إلى أنسب نموذجاً من المحددات الأكثر تأثيراً في تكوين هيكل رأس مال مصرف بيمو السعودي الفرنسي	هدف الدراسة
تمثلت العينة دراسة حالة مصرف بيمو السعودي الفرنسي للمدة (2009- 2018)	عينة الدراسة
استخدمت الدراسة أسلوب الإنحدار البسيط والمتعدد والإعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)	الأساليب المستخدمة
توصلت الدراسة وفق أسلوب الإنحدار البسيط وجود أثر ذو دلالة احصائية لكل من (الربحية، الحجم، الموجودات، الملموسية، المخاطرة) في هيكل رأس المال في حين إن السيولة والضربية لم يكن لهما اي تأثير يذكر. وإن أسلوب الإنحدار المتعدد اظهر بأن (النمو والسيولة) لم يكن لهما دور للتأثير في هيكل رأس المال في حين إن المحددات الأخرى وهي (الربحية، الحجم، الموجودات الملموسة، المخاطرة، الضريبة) لها أثر ذو دلالة احصائية في هيكل رأس مال مصرف بيمو السعودي الفرنسي.	نتائج الدراسة
اختلفت هذه الدراسة بالأساليب المستخدمة في تحليل مؤشرات هيكل رأس المال بالإضافة إلى عينة الدراسة	أوجه الإختلاف مع الدراسة الحالية

ب. دراسة (المطيري، 2023)	
أثر الهيكل المالي في السيولة والربحية المصرفية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العاملة في العراق للمدة (2004-2020)	عنوان الدراسة
1. تفسير أثر مصادر التمويل الداخلية في الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة. 2. تفسير أثر مصادر التمويل الخارجية في الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة. 3. معرفة الاختلافات في تركيبة الهيكل المالي بين المصارف التجارية والمؤسسات الآخري. 4. معرفة قدرة المصارف على جذب الودائع وكسب ثقة الزبائن. 5. إدراك طبيعة العلاقة بين مكونات الهيكل المالي في تحقيق التوازن بين السيولة والربحية.	هدف الدراسة
تمثلت عينة الدراسة المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (10) مصارف للمدة (2004-2020)	عينة الدراسة
استخدمت الدراسة أسلوب اختبار الفرضيات وإستخدام برامج التحليل الإحصائي (SPSS) وبرنامج (EViews).	الأساليب المستخدمة
توصلت الدراسة إلى الآتي: 1. إن الهيكل المالي للمصارف عينة الدراسة يعتمد على مصادر التمويل الداخلية بنسبة أكبر في رفع الأداء المالي من مصادر التمويل بالدين. 2. إن السيولة شكلت النسبة الأكبر قياساً بالربحية بسبب إحتفاظ المصارف بالودائع ورؤوس الأموال دون إستثمارها.	نتائج الدراسة
تناولت الدراسة الهيكل المالي الذي يشمل جميع الإلتزامات القصيرة والطويلة الأجل بما في ذلك حق الملكية ومدى تأثيره في الربحية المصرفية بينما تناولت الدراسة الحالية هيكل رأس المال كمتغير مستقل والذي يشمل الإلتزامات طويلة الأجل وحق الملكية ومدى تأثيره في الربحية المصرفية، وتناولت الدراسة الحالية ايضاً المخاطر المصرفية بشكل مفصل وغير مُجزأ.	أوجه الإختلاف مع الدراسة الحالية

2. الدراسات الأجنبية

الجدول (3) الدراسات الأجنبية المتعلقة بالمتغير المُستقل

أ. دراسة (Zafar et al., 2016)	
Impact of capital structure on banking profitability تأثير هيكل رأس المال على الربحية المصرفية	عنوان الدراسة
هدفت الدراسة إلى إختبار العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المصرفي وقياس الأداء عن طريق ربحية السهم (EPS)، والعائد على الموجودات (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وإجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات (TDTA)، وإجمالي المطلوبات إلى إجمالي حقوق الملكية (TDTQ)، والمطلوبات قصيرة الأجل تجاه الموجودات (SDTA)، والمطلوبات طويلة الأجل تجاه الموجودات (LDTA).	هدف الدراسة

تمثلت عينة الدراسة بالمصارف الباكستانية وعددها (25) مصرفاً مدرجاً في (KSE)	عينة الدراسة
نموذج الإنحدار الخطي متعدد المتغيرات وإستخدمت مصفوفة الارتباط	الأساليب المستخدمة
توصلت الدراسة إلى وجود العلاقة السلبية بين إجمالي الدين إلى إجمالي حقوق الملكية مع العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) وربحية السهم (EPS) وبالنتيجة وجود علاقة إيجابية بين هيكل رأس المال وربحية المصارف في باكستان.	نتائج الدراسة
تناولت الدراسة السابقة تأثير هيكل رأس المال على الربحية فقط في حين الدراسة الحالية تناولت العلاقة بين هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية ومدى تأثيرهما على الربحية المصرفية كذلك إختلفت الدراستين بالأساليب المستخدمة وعينة الدراسة	أوجه الإختلاف مع الدراسة الحالية
ب. دراسة (Timilsina,2020)	
Determinants of capital structure in Nepalese commercial banks مُحددات هيكل رأس المال في المصارف التجارية النيبالية	عنوان الدراسة
هدفت الدراسة إلى إختبار محددات هيكل رأس المال في المصارف التجارية في النيبال بإستخدام نسبة الدين الكلي إلى إجمالي الموجودات ونسبة الدين الكلي إلى إجمالي حقوق المساهمين، كذلك إستخدام العائد على الموجودات وحجم المصرف ونمو الأصول والسيولة كمتغيرات مستقلة	هدف الدراسة
تمثلت عينة الدراسة المصارف التجارية في النيبال وعددها (16) مصرفاً للمدة من (2011- 2018)	عينة الدراسة
إستخدمت الدراسة المدخل التحليلي والوصفي	الأساليب المستخدمة
توصلت الدراسة بأن حجم المصرف والأصول الملموسة ذات إرتباط ايجابي بنسبة الدين إلى إجمالي الموجودات بينما العائد على الموجودات ونمو الأصول والسيولة ذات إرتباط سلبي بنسبة الدين إلى حقوق المساهمين وإن العائد على الموجودات وحجم المصرف والأصول الملموسة هي أكثر العوامل تأثيراً على هيكل رأس مال المصارف في النيبال.	نتائج الدراسة
إختلفت الدراسة في مجتمع وعينة الدراسة والأساليب التحليلية والإحصائية المستخدمة	أوجه الإختلاف مع الدراسة الحالية

ثانياً :- المخاطر المصرفية

1. الدراسات العربية

الجدول (4) الدراسات العربية المتعلقة بالمخاطر المصرفية

أ. دراسة (مجد عمران، 2015)	
عنوان الدراسة	أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا" إنموذجاً مقترحاً"
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى بيان دور التحليل المالي بإستخدام النسب المالية لغرض التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي والتعرف على العوامل المؤثرة في درجة الأمان المصرفي .
عينة الدراسة	تمثلت عينة الدراسة المصارف التجارية الخاصة في سوريا للمدة من (2008-2013)
الأساليب المستخدمة	إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والبرنامج الإحصائي (SPSS)
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة إرتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومعدل العائد على الموجودات ودرجة الأمان المصرفي.
أوجه الإختلاف مع الدراسة الحالية	تناولت الدراسة السابقة أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في حين الدراسة الحالية تناولت أثر المخاطر المصرفية في الربحية المصرفية، كما إختلفت الدراستين في الأساليب الإحصائية المستخدمة وعينة الدراسة.
ب. دراسة (شخوم وحفاي، 2021)	
عنوان الدراسة	أثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى قياس أثر تغيرات قيمة المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية
عينة الدراسة	تمثلت عينة الدراسة المصارف التجارية الخاصة العاملة في الجزائر وعددها (6) مصرفاً تجارياً للمدة (2010-2018)
الأساليب المستخدمة	إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وإستخدام نماذج (Panel Data) الساكنة وإعتماد البرنامج الإحصائي (EViews)
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى إنه كلما إزدادت قيمة المخاطر المصرفية أدى إلى تراجع معدل العائد على الموجودات وبنسبة ضئيلة ، أي إن الربحية في المصارف التجارية لاتتأثر بشكل كبير في حجم المخاطر.
أوجه الإختلاف مع الدراسة الحالية	إختلفت الدراستين في مجتمع وعينة الدراسة ومؤشرات المخاطر المصرفية المستخدمة في التحليل

2. الدراسات الأجنبية

الجدول (5) الدراسات الأجنبية المتعلقة بالمخاطر المصرفية

أ. دراسة (Santomero&Kim,1988)	
Risk in banking and capital regulation المخاطر في المصارف وتنظيم رأس المال	عنوان الدراسة
هدفت الدراسة إلى معرفة دور رأس المال المصرفي في السيطرة على مخاطر المصارف والحفاظ على نظام مصرفي آمن وسليم.	هدف الدراسة
لا يوجد	عينة الدراسة
استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وإعتماد معادلات التباين	الأساليب المستخدمة
توصلت الدراسة إلى إن رأس المال المنظم المرتبط بالمخاطر يصبح أكثر فعالية اذا ما تم اختيار الأوزان بالشكل الأمثل، والتي تعتمد فقط على ثلاثة عوامل: (أ) العوائد المتوقعة ، (ب) هيكل التباين و(ج) الحد الأعلى لمخاطر الإعسار المسموح بها التي تضعها الجهات التنظيمية في الاعتبار. حيث يمكن للجهات التنظيمية تحديد أوزان المخاطر المثلى الخاصة بأي مصرف عن طريق ملاحظة العوامل الثلاثة ، وبالتالي ، يمكن أن تحد من مخاطر الإفلاس لجميع المصارف إلى مستوى مقبول ، بغض النظر عن هياكل التفضيل.	نتائج الدراسة
اختلفت الدراستين في مجتمع وعينة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
ب. دراسة (Konishi&Yasuda,2004)	
"Factors affecting bank risk taking: Evidence from Japan" العوامل التي تؤثر على المخاطرة المصرفية: أدلة من اليابان.	عنوان الدراسة
هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين مخاطر البنك وبعض العوامل القابلة للقياس الكمي التي قد تؤثر على سلوك المخاطرة في البنوك التجارية باستخدام بيانات أسعار الأسهم من خلال فحص تأثير متطلبات كفاية رأس المال وحقوق المساهمين على المخاطرة المصرفية .	هدف الدراسة
تمثلت عينة الدراسة المصارف التجارية اليابانية وعددها (48) من أصل (54) مصرفاً مدرجاً في بورصة طوكيو للأوراق المالية للمدة (1990-1999)	عينة الدراسة
إستخدام إنموذج (Panel Data) وإعتماد المنهج الوصفي	الأساليب المستخدمة
توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: 1. إن تطبيق متطلبات كفاية رأس المال تؤدي إلى تقليل المخاطرة في البنوك التجارية. 2. العلاقة بين الملكية من قبل المساهمين ومخاطر البنك غير خطية، تنخفض المخاطر مبدئياً مع نسبة المساهمين، ثم تزداد مع سيطرة تأثير إستبدال الأصول على تأثير الترسخ الإداري على مخاطر المصرف. ومع ذلك ، فإن التأثير الأساسي هو تأثير التقليل من المخاطر الإدارية.	نتائج الدراسة
اختلفت الدراستين في مجتمع وعينة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية

ثالثاً :- ربحية المصارف التجارية

1. الدراسات العربية

الجدول (6) الدراسات العربية المتعلقة بالمتغير التابع

أ. دراسة (أسود وابوزيد، 2021)	
عنوان الدراسة	دور الهيكل المالي في إستدامة الربحية المصرفية دراسة تحليلية
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الهيكل المالي في إستدامة الربحية المصرفية التي تقوم بها تلك المصارف
عينة الدراسة	تمثلت عينة الدراسة المصارف التجارية وعددها (11) مصرفاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013-2018)
الأساليب المستخدمة	إعتماد المدخل الوصفي والتحليلي وإستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى إن المصارف موضوع الدراسة اعتمدت على المطلوبات قصيرة الاجل في تمويل هيكلها المالي لاتمام أنشطتها مما يترتب على ذلك مخاطرة مرتفعة تجاه الدائنين من حيث ضعف مستويات خدمة الالتزامات المالية لتلك المصارف.
أوجه الإختلاف مع الدراسة الحالية	تناولت الدراسة بيان أثر الهيكل المالي في الربحية المصرفية في حين تناولت الدراسة الحالية كلاً من هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية وإنعكاسها في الربحية المصرفية، كما إختلفت الدراستين في الأساليب الإحصائية والمؤشرات المستخدمة في التحليل.
ب. دراسة (عربي، 2023)	
عنوان الدراسة	أثر بعض المحددات الداخلية على الربحية المصرفية : دراسة تطبيقية
هدف الدراسة	هدفت الدراسة التعرف على درجة تأثير بعض المحددات الداخلية في الربحية المصرفية
عينة الدراسة	تمثلت عينة الدراسة المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والمكونة من (11) مصرفاً للمدة (2005-2017)
الأساليب المستخدمة	إعتماد المنهج الوصفي التحليلي وإستخدام أنموذج (Panel Data) للتعرف على علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة وإعتماد برنامج (EViews)
نتج الدراسة	توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي طردي بين المتغيرات المستقلة للبحث والمتمثلة بـ(حجم الائتمان النقدي، حجم الودائع، وحجم المصرف) وبين المتغير المعتمد (الربحية المصرفية).
أوجه الإختلاف مع الدراسة الحالية	إختلفت الدراستين في بعض المؤشرات المستخدمة في التحليل

2. الدراسات الأجنبية

الجدول (7) الدراسات الأجنبية المتعلقة بالمتغير التابع

أ. دراسة (Jiang et al.,2003)	
The profitability of the banking sector in Hong Kong ربحية القطاع المصرفي في هونغ كونغ	عنوان الدراسة
هدفت الدراسة إلى تحليل تطور الربحية في القطاع المصرفي في هونغ كونغ. عن طريق مناقشة التطورات في بيئة تشغيل القطاع وكيفية إستجابة المصارف لهذه التغييرات وتأثير بعض هذه التغييرات على الربحية ودراسة محددات الربحية وكيفية مساهمة عوامل الإقتصاد الكلي والخاصة بالمصرف في إحداث التغييرات في الربحية.	هدف الدراسة
مجموعة من المصارف في هونغ كونغ	عينة الدراسة
إعتماد المنهج الوصفي والتحليلي	الأساليب المستخدمة
توصلت الدراسة بأن أهم العوامل التي تؤثر على ربحية المصارف في هونغ كونغ تتمثل بالكفاءة التشغيلية والذي يفسر الإختلافات في الربحية عبر المصارف، وإن التحكم في التكاليف لا يزال مهمة رئيسية لإدارة المصارف، وضرورة إعتماد مبدأ التنوع في الأعمال غير المدرة للدخل من أجل الحفاظ على قدرتها التنافسية.	نتائج الدراسة
إختلفت الدراستين في الأساليب الإحصائية المستخدمة ومجتمع وعينة الدراسة	أوجه الإختلاف مع الدراسة الحالية
ب. دراسة (Arias,2011)	
"Banking profitability determinants" محددات الربحية المصرفية	عنوان الدراسة
هدفت الدراسة إلى التعرف على تطوير نموذج اقتصادي قياسي مناسب يمكن من خلاله فحص وفهم المحددات الأساسية للربحية والجوانب الداخلية للمؤسسات المصرفية من حيث صلتها بعائد الموجودات والجوانب الخارجية للبيئة التي تتنافس فيها وفقاً للنمو في الناتج المحلي الإجمالي.	هدف الدراسة
تمثلت عينة الدراسة الشركات القابضة للمصارف في الولايات المتحدة الأمريكية والمكونة من (5) شركات ابتداءً من سنة 2007.	عينة الدراسة
مراجعة شاملة للأدبيات العلمية والتنظيمية	الأساليب المستخدمة
توصلت الدراسة إلى إن محددات الصناعة المصرفية تشمل العلاقة الإيجابية بين عائد حقوق الملكية ونسبة رأس المال إلى الأصول، فضلاً عن التغييرات المئوية السنوية في الدخل الفردي الخارجي. وكان هناك أيضاً توافق فعلي فيما يتعلق بتأثير عامل الحجم الداخلي كما تم قياسه من خلال إجمالي أصول المنظمة في قدرتها على المنافسة بشكل أكثر فعالية، حتى في أوقات الإنكماش الإقتصادي.	نتائج الدراسة
إختلفت الدراستين في الجانب النظري والأساليب الإحصائية ومجتمع وعينة الدراسة	أوجه الإختلاف مع الدراسة الحالية

مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة:

تُعد الدراسات السابقة إحدى الوسائل المهمة التي أسهمت في فهم معطيات الدراسة الحالية ومتغيراتها وتوسيع نطاق الإدراك وآفاق التفكير مما يُتيح الفرصة للكتابة في موضوع الدراسة، ويُمكن بيان مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة بالنقاط الآتية:

1. الإسهام في تعزيز المرتكزات المفاهيمية والفكرية للدراسة.
2. التعرف على المنهجية المعتمدة لهذه الدراسات وطبيعة متغيراتها والإفادة منها في تقييم البنية الإجرائية للدراسة الحالية.
3. الإطلاع على الجانب العملي لتلك الدراسات من أجل تحديد العينة المناسبة للدراسة الحالية.
4. الإطلاع إلى ما توصلت إليه تلك الدراسات من توصيات ومن ثم البدء من حيث إنتهت.
5. الإطلاع على المنهج والأسلوب الإحصائي المُعتمد في تحليل ومعالجة البيانات وبما يتناسب مع مُتغيرات هذه الدراسة.

ما يُميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1. جمعت هذه الدراسة بين ثلاث متغيرات في دراسة تطبيقية واحدة وبمعطياتها الحالية على حد علم الباحث.
2. صياغة وتبويب عدد من متغيرات هيكل رأس المال والمخاطرة المصرفية والربحية المصرفية وإعتمادها كمؤشرات أساسية.
3. إتمدت الدراسة الحالية على الأسلوب القياسي التحليلي في قياس أثر متغيرات هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية في مؤشرات الربحية للمصارف التجارية.

المبحث الثاني

منهجية الدراسة

توطئه

تُعد منهجية الدراسة بمثابة خطة البحث ومراحل العمل الذي تستند إليه الدراسة الحالية حيث تضمنت أهمية الدراسة، مشكلة الدراسة، أهدافها، المخطط الفرضي للدراسة، فرضيات الدراسة، مجتمع الدراسة وحدودها، الإطار الإجرائي الذي يشمل (أساليب جمع البيانات، مؤشرات قياس متغيرات الدراسة)، والأساليب الإحصائية والمالية المستخدمة وكما مبين أدناه:

أولاً: - أهمية الدراسة:

على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت دراسة هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية من الجانب النظري إلا أنه لم يتم التركيز على الأثر التفاعلي فيما بينهم في بيئة الاعمال المصرفية حيث أن الدراسة الحالية تحاول سد هذه الفجوة المعرفية عن طريق فحص تأثير هيكل رأس المال على ربحية المصارف التجارية، وتكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية والتطبيقية من حيوية وحداثة الموضوع بالإضافة إلى المبررات التالية الداعمة لهذه الأهمية وهي:

١. تحسين أداء المصارف التجارية وزيادة قدرتها على إمتصاص الصدمات والضغوط عن طريق قدرتها في التعامل مع المخاطر المصرفية باستخدام مقاييس حديثة والوقوف على حجم المخاطرة المصرفية، ومن ثم وضع الحلول اللازمة لها كونها ذات تأثير كبير على سلامة المركز المالي للمصارف وإستمراريتها.

٢. مقررات لجنة بازل ٢ وبازل ٣ التي تُحتم على المصارف ضرورة تطوير ثقافة إدارة المخاطر حسب المعايير الدولية.

٣. تُعد الدراسة ذات أهمية لزيائن المصارف والذين يسعون إلى فهم العلاقة بين هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية وتأثيرها على ربحية المصارف التجارية.

ثانياً: - مشكلة الدراسة:

نظراً للدور الهام الذي تمارسه المصارف في الإقتصاد، فإن أي مشكلةٍ تواجهها تنعكس على الإقتصاد ككل لما يتميز به المصرف من سرعة إنتشار العدوى التي تصيب المصارف الأخرى وتؤثر عليها بشكلٍ قد يصعب تداركه. مما يُحتم عليها البحث عن الإستراتيجية المناسبة في تدعيم القواعد الرأسمالية المتمثلة في زيادة رأس المال المصرفي وتنويع مصادر التمويل لمواجهة المخاطر المفاجئة. ومع تفاقم الأزمات المالية والسياسية والاقتصادية على المصارف وماينتج عنها من ركود إقتصادي وخسارة محتملة يتحملها زيائن المصارف من مؤسسات وأفراد ، وبالنتيجة تأثيرها على ربحية المصارف، ، شكّلت ضغوطاً متزايدةً من المخاطر على نشاط المصارف ، منها عدم القدرة على سداد

القروض وصعوبة توفير الائتمان وإنخفاض العمالة ولا سيما المصارف الناشطة في القروض للشركات مما إضطر الكثير من المؤسسات التوقف عن النشاط الإنتاجي نتيجة الأزمات والتي فرضت زيادة في حجم المخاطر. لذلك تم إعادة النظر في إتفاقية بازل ١ عام (١٩٨٨) وصدرت إتفاقية بازل ٢ عام (٢٠٠٨) ثم بازل ٣ عام (٢٠١٠) وكان الغرض منها هو الزيادة في نسبة كفاية رأس المال لأغراض التوسع في الأنشطة المصرفية وبالتالي تضمنت العديد من الإرشادات والتوصيات المتعلقة في كيفية إدارة المخاطر المصرفية بطريقة سليمة، حيث أصبحت مقررات لجنة بازل الإجراء الأمثل لحماية المصارف وتحسينها ضد الأزمات المستقبلية وتطوير ثقافة إدارة المخاطر.

ومن هنا يمكن صياغة التساؤلات التي تتبع منها مشكلة الدراسة وكما يأتي:

- ١- هل يوجد تأثير لهيكل رأس المال في الربحية المصرفية للمصارف عينة الدراسة؟
- ٢- هل يوجد تأثير للمخاطرة المصرفية في الربحية المصرفية للمصارف عينة الدراسة؟
- ٣- هل هناك علاقة تأثير لهيكل رأس المال في المخاطر المصرفية للمصارف عينة الدراسة؟

ثالثاً: - أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف العام للدراسة الوصول إلى دليلاً علمياً بشأن قياس العلاقة بين هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية وأثرهما على ربحية المصارف التجارية، ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية المتمثلة بالآتي:

١. معرفة مكونات هيكل رأس المال في المصارف التجارية وأثرها على ربحية المصارف.
٢. قياس وتحليل العلاقة والأثر لنسبة التمويل طويل الأجل لهيكل رأس المال ومؤشرات الربحية المعتمدة بالبحث للمصارف عينة الدراسة.
٣. تصنيف طبيعة المخاطر المصرفية التي تواجه المصارف التجارية وكيفية تحليلها وقياسها للحد منها وتجنب حدوث الأزمات المالية.
٤. تحديد أسباب الاختلاف في مستوى المخاطر المصرفية عن طريق الربط بينها وبين مكونات هيكل رأس المال.
٥. دراسة مدى توافق وإختلاف النتائج التطبيقية للدراسة مع نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة في توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة.

رابعاً: - فرضيات الدراسة:

في ضوء مُشكلة الدراسة يُمكن صياغة الفرضيات البحثية على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية الاولى

لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لهيكل رأس المال في المخاطر المصرفية ويشتق منها الفرضية الفرعية:

لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لـ(ETD) في مخاطر الائتمان (LQR) .

الفرضية الرئيسية الثانية

لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لهيكل رأس المال في الربحية المصرفية ويشتق منها الفرضية الفرعية الآتية :

لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لنسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD) في الربحية المصرفية (معدل العائد على الموجودات ROA)

الفرضية الرئيسية الثالثة

لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للمخاطر المصرفية في الربحية المصرفية ويشتق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

١. لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لنسبة فجوة الائتمان (LQR) في معدل العائد على

الموجودات ROA.

٢. لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لنسبة فجوة الائتمان (LQR) في معدل العائد على الملكية

ROE.

خامساً: - مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة المصارف العاملة في العراق، إذ يبلغ عددها بحسب موقع البنك المركزي العراقي ٧١ مصرفاً، منها ٥٥ مصرفاً محلياً تجارياً وإسلامي، أما عينة الدراسة فتم إختيار عشرة مصارف تجارية مُدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بناءً على وفرة وإستكمال بياناتها للمدة من (٢٠١٠-٢٠٢١).

الجدول (١) المصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (٢٠١٠-٢٠٢١)

ت	اسم المصرف	رمز المصرف	سنة التأسيس	رأس المال عند التأسيس
١	بغداد	BBOB	١٩٩٢	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠
٢	التجاري العراقي	BCOI	١٩٩٢	١٥٠.٠٠٠.٠٠٠
٣	الشرق الأوسط	BIME	١٩٩٣	٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠
٤	المتحد	BUND	١٩٩٤	١٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠
٥	الإنتمان	BROI	١٩٩٨	٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠
٦	الأهلي العراقي	BNOI	١٩٩٥	٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠
٧	بابل	BBAY	١٩٩٩	٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠
٨	سومر	BSUC	١٩٩٩	٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠
٩	الإقتصاد للإستثمار	BEFI	١٩٩٩	٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠
١٠	الموصل	BMFI	٢٠٠١	١٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير المعلنة للمصارف عينة الدراسة

سادساً: - الوسائل المالية والإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم إعتداد مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات مثل معامل الارتباط الخطي (Pearson) وكذلك الوسط الحسابي والانحراف المعياري وتم إختبار الفرضيات وقياسها عن طريق البرنامج الإحصائي (Eviews) و (Microsoft Excel).

سابعاً: - مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة

١/ مؤشرات هيكل رأس المال المصرفي

تعمل المصارف على إستخدام مصادر الأموال لتمويل عملياتها والذي يتكون من مزيج الدين وحق الملكية، وقد إستخدمت الدراسة الحالية مؤشرواحد لقياس هيكل رأس المال المصرفي ومن ثم إختبار تأثيره في ربحية المصارف التجارية.

أ. نسبة حق الملكية الى إجمالي الودائع (ETD) = حق الملكية / إجمالي الودائع

٢/ مؤشرات المخاطر المصرفية

أ. مؤشر المخاطر الإنتمانية (جودة القروض)

(١) نسبة جودة القروض = مخصص خسائر القروض / إجمالي القروض

ب. مؤشرات مخاطرة السيولة

(١) نسبة الرصيد النقدي = النقدية / إجمالي الودائع ومافي حكمها

(٢) نسبة التوظيف = القروض والتسليفات / إجمالي الودائع ومافي حكمها

ج. مؤشر مخاطر اسعار الفائدة

(١) نسبة الموجودات الحساسة للتغير في سعر الفائدة / المطلوبات الحساسة للتغير في سعر الفائدة

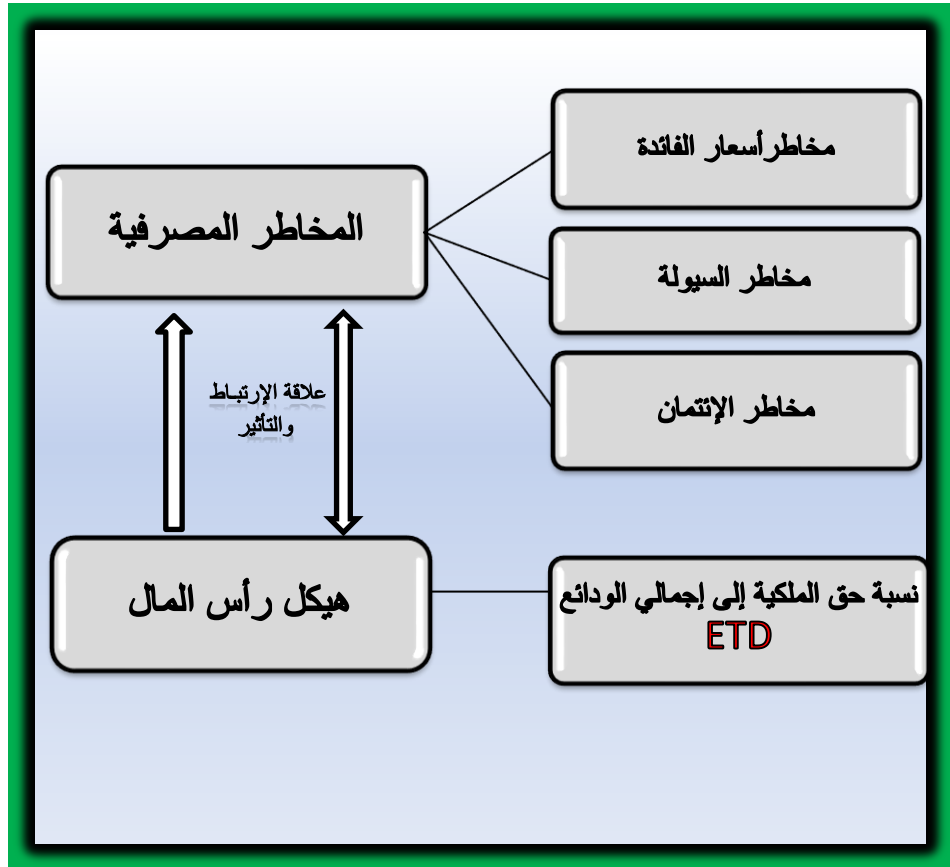
٣ / مؤشرات الربحية المصرفية

أ. معدل العائد على الموجودات ROA = صافي الدخل / إجمالي الموجودات * ١٠٠%

ب. معدل العائد على حق الملكية ROE = صافي الدخل / إجمالي حق الملكية * ١٠٠%

ثامناً: - المخطط الفرضي للدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وضمن إطارها النظري والتطبيقي تم تصميم مخطط فرضي للدراسة يعكس العلاقات المنطقية بين متغيرات الدراسة وكما في الشكل الآتي :-



الشكل (١) المخطط الفرضي للدراسة

المصدر: من إعداد الباحث

تاسعاً: أساليب جمع البيانات

تم الإعتماد على أساليب عديدة في جمع البيانات للدراسة الحالية بهدف إكمال الجانب الفكري والعملية وكما مبين أدناه: -

١. **الجانب النظري:** إعتد الباحث في تأطير الجانب النظري على مجموعة من المصادر ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي تمثلت بالكتب والرسائل والأطاريح والبحوث والدراسات العربية والأجنبية المتوفرة في المواقع الالكترونية (الإنترنت) وكذلك المكتبات الخاصة بالكليات ذات العلاقة بموضوع الدراسة بهدف إغناء الجانب النظري.
٢. **الجانب العملي:** إعتد الباحث على البيانات المتاحة في التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة والصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية وهيئة العراق للأوراق المالية، حيث تم الإعتماد على بيانات الكشوفات المالية ومن أهمها (الميزانية العمومية، كشف الأرباح والخسائر، كشف التدفقات النقدية وكشف التخصيصات).

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لهيكل رأس المال

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للربحية المصرفية

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لهيكل رأس المال

توطئه

تُعد المصارف من المؤسسات المالية الوسيطة بين المقرضين والمقترضين ، لذلك فهي تسهّم في حركة رؤوس الأموال وإستثمارها بما يسهم وتنمية الإقتصاد وإزدهاره ، ويتركز عملها في قبول الودائع ومنح الإئتمان والقيام بالأنشطة الأخرى لغرض تحقيق أقصى ربح ممكن عند مستوى مقبولٍ من المخاطرة، وبالتالي فإنها لا تستطيع القيام بأداء أنشطتها مالم تتوافر لديها الأموال اللازمة لتمويل عملياتها ، والمقصود بذلك يجب على أي جهاز مصرفي قبل البدء بممارسة مهامه وإستثماراته الرأسمالية أن يمتلك هيكل التمويل اللازم لغرض القيام بذلك والذي يتألف من مزيج محدد من الديون طويلة الأجل وحقوق الملكية التي تستخدمها المؤسسة المالية لتمويل عملياتها. وبالتالي يتوجب على المدير المالي إختيار القرار المالي المتعلق بإختيار المزيج الأمثل لهيكل رأس المال ، كونه يلعب الدور الأساسي في تعظيم الأرباح للقطاع المصرفي وبالنتيجة تعظيم ثروة المالكين .

أولاً- مفهوم هيكل رأس المال The concept of capital structure

عرف هيكل رأس المال بأنه مزيج التمويل الذي يظهر في الجانب الأيسر من الميزانية العمومية (Keown et al.,1985:120).

من المهام الرئيسة التي تقع على عاتق المصارف بإختلاف أحجامها وأنواعها هو كيفية الحصول على مصدر التمويل اللازم وفي التوقيت المناسب وتوجيهه نحو الفرص والأنشطة الإستثمارية المتاحة بهدف تعظيم قيمة المصرف، الأمر الذي يتطلب بالضرورة تحديد رأس المال الذي تستخدمه المصارف لتمويل أنشطتها والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض تكلفة التمويل إلى أدنى حدٍ ممكن (الشرع،2003:24). كذلك عُرف هيكل رأس المال بكونه التمويل الممتلك لرأس المال المدفوع (الأسهم العادية، الأسهم الممتازة) والأرباح المحتجزة مُضافاً لهُ التمويل المقترض طويل الأجل (Ritter,2005:20).

وأشار (Brigham &Houston,2007:437) بأن هيكل رأس المال الأمثل هو مزيج الدين وحق الملكية الذي يؤدي إلى تعظيم قيمة الشركة ، ففي حال فشلت الشركة أو المؤسسة المصرفية في إدارة هيكل رأسمالها بالشكل الصحيح فإنها سوف تتعرض إلى المخاطر ومن أهمها مخاطر السيولة والإفلاس. كما تم تعريف هيكل رأس المال بأنه مزيج الديون طويلة الأجل وحق الملكية الذي تستخدمه

المؤسسات المالية لتمويل عملياتها وإنه لا يكون ثابتاً وإنما يتغير لكي يؤدي بالنتيجة إلى تقليل المعدل الموزون لتكلفة رأس المال (Ross et al.,2008:3).

وتعتبر الإدارة الفاعلة لرأس المال من الوظائف الحيوية للإدارة العليا للمصرف، حيث أصبح رأس المال سلعة نادرة لذلك تظهر الحاجة إلى إدارة رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، وبعبارة أخرى، يجب أن تعامل مجالس الإدارة رأس المال على أنه مهم في كل الأوقات، وأن تبني قواعد رأس المال حتى في الأوقات التي تحقق فيها أرباحاً أعلى (Landuyt&Choudhry,2010:163). وإن المزيج المكون من الدين والملكية يُعرف بهيكل رأس المال الذي يتألف من مصادر التمويل طويلة الأجل (Brealey et al.,2011:4). إذ إن هيكل رأس المال يُعد الملاذ الآمن الذي تلجأ إليه المؤسسات المالية وتستخدمه في تمويل موجوداتها باستخدام مزيج الديون والأسهم (Espireh et al.,2013:149). ويطلق على هيكل رأس المال أيضاً بـ(التمويل الدائم) الذي يتكون من التمويل الممتلك الذي يضم (رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة) ومصادر التمويل المقترضة طويلة الأجل والذي يسهم في تعظيم القيمة (العامري،2013:307).

ومن وجهة النظر الإقتصادية يُعرف بأنه مقدار حقوق الملكية التي يختارها المصرف لتمويل نفسه، ومن وجهة النظر التنظيمية التي تكون مشابهة ولكنها أوسع نطاقاً كونها توصف رأس المال بأنه يشمل عدة مصادر أخرى للتمويل مثل الأسهم الممتازة، حيث إن جميع المفاهيم النظرية لرأس المال تختص بالتركيز على حقوق الملكية، وبالنتيجة يمكن الإشارة إلى رأس المال المصرفي على أنه يشمل حقوق الملكية (رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة) والذي يلعب دوراً مهماً في إدارة المخاطر وتحمل الصدمات التي تتعرض لها المصارف (Thakor,2014:86).

فضلاً عن ذلك يقع على عاتق المدراء الماليين إتخاذ القرارات الإستثمارية المناسبة عن طريق تحديد مزيج التمويل الملائم من الدين وحقوق الملكية ومن ثم توظيفه بالشكل الذي ينتج عنه تخفيض تكلفة التمويل والمخاطر المترتبة عليه (Brigham&Ehrhardt,2014:12).

وإن أحد الأسباب الرئيسية في التركيز على رأس المال هو إن المصارف ليس لديها قاعدة رأسمالية تتسم بالمتانة والكمية اللازمة لإستيعاب الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة في ظل ظروف معينة، خاصةً إذا كانت المصارف ذات رافعة مالية مرتفعة داخل وخارج الميزانية العمومية، بالتالي يُلزم وجود احتياطي رأس المال لإمتصاص الخسائر الناجمة من الإئتمان والحفاظ على دور الوساطة بين المودعين والمستثمرين في الإقتصاد الحقيقي، وبعبكس ذلك فإن المصارف سوف تتعرض إلى نقص هائل في السيولة وعدم القدرة على مواجهة المخاطر ومن ثم إفلاسها (Tian,2017:6).

إن رأس المال المصرفي يعتبر مهماً كونه الوسادة التي تمتص أية خسائر قد يتكبدها المصرف، وبالتالي تجنب الإفلاس أو الإعسار المالي خلال فترات الإنكماش الإقتصادي، وعندما يتكبد المصرف

أي خسارة أو يتخلص من خسارة أو نشاطاً غير مقبول اقتصادياً، يتم استخدام رأس المال لإمتصاص الخسارة، ويمكن القيام بذلك عن طريق الإحتياطيات أو تجميد مدفوعات الأرباح (Choudhry,2023:14). وعُرف أيضاً بأنه الإقتراض طويل الأجل والتمويل الذاتي الذي يشمل كلاً من التمويل المقرض والممتلك المستخدم في تمويل أنشطة المصرف (Emery&Finnerty,2023:463).

واستناداً إلى ما ذكر آنفاً يمكن تعريف هيكل رأس المال بأنه الأداة الفاعلة التي عن طريقها تستطيع المؤسسات المالية أن تمول بها أصولها من خلال مزيج الدين وحق الملكية، ويعد أحد عناصر التقييم والرقابة ويسهم في تعظيم القيمة للمصارف والشركات وبالتالي تعظيم ثروة المالكين وتعزيز مواطن القوة وإستغلال الفرص المتاحة ومواجهة التهديدات.

ثانياً- مهام رأس المال المصرفي Tasks of Banking Capital

يؤدي رأس المال العديد من الوظائف والأدوار الحيوية في دعم العمليات وضمان أستمارية المؤسسات المالية على المدى الطويل نذكر منها: (Rose& Hudgins,2008:476).

1. توفير الموارد عند البدء بالتأسيس لأية مؤسسة مالية، وخلق قاعدة من الموارد للنمو المستقبلي.
2. توفير الحماية ضد مخاطر الفشل كونه يستخدم كإحتياطي لإستيعاب الخسائر المالية والتشغيلية جراء الديون المعدومة (Loan Loss) حتى تتمكن الإدارة من معالجة مشاكل المؤسسة المالية ومنع وصول الخسائر إلى الودائع وإستعادة ربحيتها.
3. تعزيز ثقة الجمهور وإطمئنان الدائنين فيما يتعلق بالقدرة المالية للمؤسسة المصرفية ومن ثم إستمرارها بالعمل على المدى الطويل.
4. أصبح رأس المال حجر الزاوية للإشراف والتنظيم.
5. يوفر رأس المال الأموال اللازمة لنمو المؤسسة وتطوير خدمات ومرافق جديدة، حيث يسمح رأس المال بالتوسع في أماكن أكبر أو بناء مكاتب فرعية إضافية من أجل مواكبة سوقها الآخذ في الإتساع ومتابعة عملائها.
6. يستخدم رأس المال في قياس المتانة للمؤسسة المصرفية أو التحقق من مدى كفاية رأس المال المصرفي، حيث يُطلب من المؤسسات المصرفية بضرورة زيادة نسبة رأس المال بما يتماشى مع نمو الموجودات الخطرة، وألا تكون نسبة رأس المال إلى مجموع الموجودات أقل من 8%، وبالتالي من المفترض أن تزداد الحماية لإمتصاص الخسائر مع تزايد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية.

7. هيكل رأس المال يمكن أن يرتبط أيضاً بتعويضات (أجور) الأطراف الأخرى العاملة ضمن الشركة، مثل الموظفين العاملين حيث يطالبون بأجور أعلى للتعويض، وبذلك تدفع الشركات ذات الرافعة المالية الأعلى أجوراً أعلى تماشياً مع ظروف العمل (Martin& Baker,2011:105).

ثالثاً-مكونات هيكل رأس المال components of the capital structure

يرى (Rosefsky,1999: 434) بأن هيكل رأس المال يتألف من مصادر التمويل طويلة الأجل سواء كانت مملوكة أم مقترضة أو كليهما بغض النظر عن مصادر التمويل قصيرة الأجل ويرجع السبب في ذلك كون هيكل رأس المال يُعد جزءاً من الهيكل المالي للمنظمة مع الأخذ بنظر الاعتبار بأن الأسهم الممتازة هي جزء من التمويل الخارجي يُضاف لها القروض والأسهم العادية. ويمكن تصنيف مكونات هيكل رأس المال إلى نوعين من الأدوات هما أدوات الدين المتمثلة بـ (قروض رأس المال)، وأدوات الملكية المتمثلة بـ (الأسهم والأرباح المحتجزة) (Gitman,2002:526).

إن هيكل رأس المال يُعد من أساسيات عمل المصارف لكي تستطيع القيام بممارسة أعمالها وأنشطتها المصرفية والذي بدوره ينشأ من مصدرين هما التمويل الممّلك والتمويل المقترض أو الأثنين معاً وبمعايير مختلفة تستند إلى عدة محددات وعوامل تؤثر في هيكل رأس المال للمؤسسات المصرفية وتشكل مجموعة من مصادر التمويل هي الأرباح المحتجزة والقروض والأسهم العادية والممتازة (Damodaran,2007:13).

ويُصنف هيكل رأس المال إلى مصادر التمويل الداخلية المتمثلة بـ (حق الملكية) أو ما يُطلق عليها برأس المال الممّلك وكذلك مصادر التمويل الخارجية المتمثلة بـ (مصادر التمويل طويل الأجل). وفيما يلي شرحاً موجزاً لكل منها (Rose& Hudgins,2008:47)

1. السندات: تُمثل أداة دين طويل الأجل (تمويل مقترض) يسهم به مستثمرون خارجيون وتصدرها الشركة أو المؤسسة المالية عند حاجتها للتمويل وتعطي الحق لحاملها المطالبة بإسترداد أصل الدين مع الفوائد المترتبة عليه عند الإستحقاق (أي تخضع لمطالبات المودعين)، وقد تحمل أدوات الدين هذه ميزة قابلية التحويل، مما يسمح بتبادلها المستقبلي لحصص الأسهم.
2. الفائض (الإحتياطي): يُمثل المبلغ الزائد (المتراكم) على مر السنوات لمواجهة الحالات الطارئة والنتائج من تحقيق الأرباح للمصارف ولا يتم توزيعه على المساهمين بشكل مقسوم أرباح. وتُقسم بدورها إلى (الإحتياطيات الرأسمالية، الإحتياطيات القانونية، والإحتياطيات الإختيارية) المستخدمة في دعم المركز المالي للمؤسسة المصرفية وهو إحدى مصادر التمويل الممّلك .

3. القروض الآجلة: تعد مصدر تمويل مقترض تستطيع الشركة أو المؤسسة المالية الحصول عليه من مصارفٍ أخرى مقابل الإلتزام بتسديد مبلغ القرض مع الفوائد المترتبة عليه إلى الجهة المانحة للقرض (Adeyemi&Obboh,2011:133).

4. رأس المال المدفوع: يعد من مصادر التمويل الممتلك الذي يتمثل بـ (الأسهم العادية والأسهم الممتازة)، أما الأسهم العادية فهي حق ملكية تُقاس بالقيمة الإسمية، وتُعد حصصاً مدفوعة من قبل مالكي المصارف والتي تدفع عائداً متغيراً اعتماداً على ما إذا كان مجلس إدارة الشركة المصدرة يُصوت على دفع أرباح الأسهم وهي تُمثل أحد مصادر التمويل طويل الأجل الهامة عند البدء في عملية التأسيس. في حين الأسهم الممتازة هي أوراق مالية تقاس بالقيمة الإسمية لأي أسهم قائمة، وتجمع بين صفات الأسهم العادية والسندات وتتعهد بدفع معدل عائدي ثابت، كما قد تكون الأسهم الممتازة دائمية (أبدية)، أو يكون لها عمر محدود فقط، وتمتاز بكون مالكيها لديهم الأفضلية في الحصول على توزيعات الأرباح قبل حملة الأسهم العادية وتتحدد مسؤولية حاملها بمقدار حصتهم في الشركة أو المؤسسة المالية (Mahfud,2017:4).

5. الأرباح غير الموزعة (المحتجزة): تعد مصدر تمويل ممتلك وتُمثل صافي الأرباح التي يتم الاحتفاظ بها نتيجة الأعمال والأنشطة بدلاً من دفعها كأرباح للمساهمين، وتأتي التسمية كون الشركة أو المؤسسة المالية عندما تُحقق أرباحاً فهي لا تقوم بتوزيعها على حملة الأسهم وإنما تسعى الإدارة إلى إعادة استثمارها في مشاريع أو أنشطة أخرى لغرض التوسع بغية تحقيق عوائد إضافية، أو يتم استخدامها كاحتياطي مستقبلاً لمواجهة الخسائر الناجمة من إنعدام الديون وحماية أموال المودعين (Ball et al.,2020:236).

رابعاً-العوامل المؤثرة في هيكل رأس المال Factors affecting the capital structure

أظهرت الدراسات السابقة إن هنالك بعض المحددات التي لها تأثيراً في مزيج الدين والملكية وإختيار هيكل رأس المال الأمثل لذلك ينبغي على الشركات والمؤسسات المالية أن تأخذها بنظر الإعتبار عند تكوين هيكل رأسمالها، منها:

1. الحجم: يمكن القول بأن هناك علاقة إيجابية بين الحجم والرفع المالي لأن المؤسسات والشركات المالية كبيرة الحجم تمتاز بكونها أكثر إستقراراً من خلال إعتقاد أسلوب التنويع وكُبر حجم تدفقاتها النقدية مما يؤدي إلى إن إحتماالية تعرضها للمخاطر المالية ضئيلاً جداً بخلاف الشركات الصغيرة التي تزداد مخاطرها بسبب صُغر حجمها (Ramlall,2009:86).

2. أساليب الإدارة: حيث تتباين سلوكيات الإدارة من أسلوب مُغامر إلى أسلوب مُحافظ، ويُلاحظ إن الإدارة المغامرة تميل إلى تحقيق نموٍ سريعٍ للشركة عن طريق إستخدام الديون بشكلٍ كبير لزيادة معدلات النمو في ربحية السهم الواحد (EPS)، بينما الإدارة المحافظة (العقلانية) هي أقل ميلاً لإستخدام الديون كوسيلةٍ للتمويل وزيادة الأرباح، وبطبيعة الحال ليس بالضرورة ان يكون حجم الشركة هو العامل الأساس في تحديد حجم المديونية وإنما تلعب الإدارة الدور الفاعل في رسم السياسة الرشيدة لعمل المؤسسة المالية (Brigham&Ehrhardt,2010:499).
3. السيولة: يتم تفسير العلاقة بين السيولة والرفع المالي بأنها علاقة ذات إرتباطٍ سلبي، ولتوضيح ذلك نجد غالباً ما تفضل الشركات عند حاجاتها إلى النقد التمويل الداخلي بدلاً من التمويل الخارجي، لذلك يتطلب الأمر إحتفاظها بالسيولة النقدية عن طريق إحتجاز الأرباح إذا كان مقدار السيولة يفي بالإحتياجات اللازمة للإستثمار المطلوب.
4. معدل الضريبة المفروضة: إذا كان معدل الضريبة مُرتفعاً فإن الشركة تعمل على إستخدام الدين كوسيلة لتمويل مشاريعها كونه يوفر الحماية من الضرائب لجزءٍ من دخل الشركة، لذلك يكون التمويل بالديون مصدراً أرخصاً من حق الملكية كون مدفوعات الديون هي معفاة من الضرائب فضلاً عن كونه في فترة الازدهار لا يتشارك الدائنين أو حاملوا السندات في الأرباح وبالنتيجة تستطيع الشركة الإحتفاظ بجزءٍ كبيرٍ من أرباحها مما يحقق الإستفادة لحملة الأسهم (Jensen&Hay,2013:87).
5. الملموسية (هيكل الموجودات): هنالك علاقة بين الأصول الملموسة والرفع المالي ويُمكن تفسير ذلك من خلال إستخدام الأصول الملموسة من قبل المؤسسات والشركات المالية كتأمين (ضمان) عند قيامها بعملية الإقتراض الخارجي، حيث إن المؤسسات المالية في حال إمتلاكها للأصول الملموسة بنسبةٍ كبيرة سيكون لديها دافع من الحصول على الإئتمان وبأسعار فائدة منخفضة والتخفيف من حدة المخاطر وبالتالي تحقيق أعلى مستويات الربحية، وفي حال حدوث العكس فإنها ستتحمل تكاليف رأس مال مرتفعة (Bas,2012:47). كما إن المصارف التي تمتلك موجودات ثابتة فإنها سوف تستخدم القروض طويلة الأجل وبضماناتٍ محددة أما في حالة كون موجوداتها مؤلفة من الحسابات المدينة والمخزون فيكون إعتماها بصورةٍ مباشرة على القروض قصيرة الأجل، حيث إن هيكل الموجودات يُعد عاملاً مؤثراً على مصادر التمويل لرأس المال (Piketty & Goldhammer,2014:203).
6. تدرج الإئتمان: إن المؤسسات والشركات المالية التي تمتاز بإرتفاع تصنيفها الإئتماني دلالة على إستخدامها للدين بشكلٍ أكبر من حق الملكية وفق نظرية الإلتقاط وبذلك فإن من السهولة وصولها

إلى سوق السندات، وبالنتيجة يلاحظ وجود علاقة سلبية بين الرفع المالي والتدرج الإئتماني (السرياوي، 2014:30).

7. فترة التأسيس: يتفق العديد من الإقتصاديين أن العمر الزمني للمؤسسة المالية منذ بداية تأسيسها يلعب دوراً كبيراً في تحقيق الإستقرار المالي للمؤسسة أو الشركة وإنعكاس ذلك بدوره على طبيعة العلاقة مع الدائنين ويُعد مقياساً لسمعتها وإكتساب الشهرة وينتج عنه أيضاً تراكم المعرفة والخبرات التي تكتسبها المؤسسات المالية في مجال أعمالها وعلى وجه الخصوص مجال منح الإئتمان وكيفية تقييمها للجدارة الإئتمانية للأشخاص طالبي القرض، حيث أثبتت الدراسات السابقة بأن طبيعة العلاقة بين عمر الشركة أو المؤسسة المالية وهيكل رأس المال هي علاقة ذات تأثير إيجابي، وبذلك يُعد عمر المؤسسة المالية أحد أهم المحددات لهيكل رأس المال (عبدالرسول، 2014:123).

ويرى (Sekar&Ramya,2014:446) بأن هُنالك مجموعة من العوامل التي تؤثر في إختيار المزيج الأمثل لهيكل رأس المال منها:

1. مخاطر العمل: مخاطر الأعمال بإستثناء الديون هي المخاطر الأساسية التي تنتج من عمليات المؤسسة، أي إنه كلما ازدادت مخاطر الأعمال فإن ذلك سيؤدي إلى إنخفاض نسبة الدين الأمثل.

2. معدل النمو: ترغب المؤسسات المالية عادةً بالتوسع في أعمالها من خلال الديون والإقتراض لتحقيق نموٍ أسرع. إلا إن الصعوبات التي تنشأ من إتباع هذا الأسلوب يتمثل في كون الإيرادات غالباً ما تكون غير ثابتة وغير مؤكدة، وإن الديون المرتفعة عادةً ما تكون غير مناسبة لإرتفاع معدل الخطر المرافق لها، كما إن المؤسسات المستقرة تحتاج إلى نسبة مديونية منخفضة حتى تكون إيراداتها مستقرة وثابتة، ويمكنها أيضاً تحقيق تدفقاً نقدياً يمكن إستخدامه في تمويل المشاريع عند البدء فيها وتحقيق النمو.

3. المرونة المالية: تتمثل في قدرة المصارف على زيادة رأس المال في حالة الأزمات، بمعنى آخر رغبة المصارف في زيادة رأس المال لغرض تنمية المبيعات وزيادة الأرباح، عندما تقوم المؤسسة المالية في تحقيق إيراداتٍ مُرتفعة في الأوقات الجيدة فإن عملية زيادة رأس المال ليست أمراً صعباً، كون مركزها المالي جيد، أما إذا كانت مثقلة بالديون فستكون هُنالك صعوبة في زيادة التمويل عن طريق الدين.

4. ظروف السوق: من المُحتمل أن يكون لها تأثيراً على هيكل رأس المال وعلى سبيل المثال لنفترض إن شركة ما ترغب بالإقتراض لغرض إنشاء مصنعٍ جديد، فإذا كانت ظروف السوق ليست جيدة مثل إرتفاع أسعار الفائدة هذا يعني إن المستثمرين تتولد لديهم مخاوف تحول دون

حصولهم على الأموال وفي هذه الحالة، قد يكون من المفترض للشركة الإنتظار حتى إنخفاض أسعار الفائدة وعودة أوضاع السوق إلى الحالة الطبيعية ومن ثم الإقتراض لغرض إنشاء المصنع.

5. الربحية: يتم وصف الربحية على إنها فاعلية الشركة او المؤسسة المصرفية عن طريق تحقيقها صافي دخل ثابت، وتُقاس الربحية باستخدام نسبٍ مُعينة منها هامش الربح والعائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات. وتعتمد المصارف على زيادة الربحية في الظروف الإقتصادية المؤاتية بإتباع إستراتيجية تعظيم الإنتاج بينما في الظروف الإقتصادية غير المؤاتية فإنها تُقلل الربحية من خلال تخفيض الإنتاج. وعلى العكس من ذلك، تميل المؤسسات إلى استخدام قدر كبير من الديون عن طريق الإقتراض لكسب أرباحاً أعلى. فكلما زادت نسبة المديونية إلى حقوق الملكية زاد تأثير الرفع المالي على أرباح الشركة. ويُمكن أيضاً زيادة نسبة الرفع المالي باستخدام أدوات مالية أخرى مثل الخيارات المالية Options والعقود الآجلة Futures. إن العلاقة بين الربحية والرافعة المالية هو موضوع مؤثر في نظريات هيكل رأس المال. حيث أشارت بعض الدراسات بوجود علاقةٍ سلبيةٍ بين الرافعة المالية والربحية، بينما أظهر البعض الآخر وجود علاقةٍ إيجابية (Samantilleke,2020:45).

خامساً-المزايا التي يحققها هيكل رأس المال: Advantages of the capital structure

يعد هيكل رأس المال مهماً لأية مؤسسة او شركة مالية ومن وجهة نظر الإدارة والمساهمين فإنه يسهم بدوره في تحقيق مجموعة من المزايا وعلى سبيل الذكر:

1. يعمل على تمويل النمو والإستثمار.

2. يعمل على ضمان توافر الأموال اللازمة وتحديد حجم الإئتمان الممنوح .

3. إسهامه في تحديد الشكل الأمثل لهيكل رأس المال (كويل،2006:8).

4. إسهامه في تعظيم ثروة الملاك عن طريق زيادة الفرص الإستثمارية.

5. تخفيض المعدل الموزون لتكلفة التمويل.

6. تعظيم العائد على حق الملكية (Sareh&Reja,2020:85).

سادساً-دور الوسطاء الماليين في زيادة رأس المال The role of financial intermediaries in increasing capital

يقوم الوسطاء الماليون بتخصيص رأس المال للشركات والمستهلكين بكفاءةٍ ويمكنهم تسريع تدفق الإئتمان عبر الإقتصادات وإتاحة الفرصة للشركات من الوصول المباشر إلى رأس المال من خلال الإقراض أو الإكتتاب. وعلى سبيل المثال، تقوم المصارف التجارية وشركات التأمين وصناديق التقاعد، في المقام الأول، بنقل رأس المال من المودعين إلى المقترضين، حيث يتركز دور الوسطاء

الماليين في عملية زيادة رأس مال الشركات من خلال الإقراض والإكتتاب إلا إن مشاكل المعلومات مهمة للغاية. وتشير الدلائل إلى أدوار الفحص والمراقبة من قبل المصارف للمقرضين وشركات التأمين للمساعدة في تقليل تكاليف المعلومات، وبشكل عام، فإن قدرة الوسطاء الماليين على إنتاج المعلومات تجعلهم جزءاً لا يتجزأ من الإقتصاد. ومن ناحية أخرى، فإن الدمج يؤدي إلى وفورات الحجم والنطاق في إنتاج المعلومات، ومن الناحية التجريبية، يبدو إن الفوائد المصرفية الشاملة تفوق التكاليف، مما يوفر رأس مالاً عالي الجودة ومنخفض التكلفة نسبياً للمقرضين الصغار والمحفوظين بالمخاطر (Martin & Baker, 2011:275).

سابعاً- نظريات هيكل رأس المال Capital Structure Theories

كان الخيار الرئيسي هو تجزئة هيكل رأس المال بين الملكية والمديونية، حيث ركزت النظرية الكلاسيكية التي أسهم بها (الكسندر شارب) والتي نصت على إن هيكل رأس المال يتكون من التمويل المقترض والممتلك والوفر الضريبي، والنظرية الحديثة التي أسهم بها كل من (Modigliani and Miller) والتي وصفت هيكل رأس المال بأنه وسيلة لتقسيم مبلغ ثابت من التدفق النقدي و بعدها أبدى الباحثون آراءهم فيما يخص الافتراضات التي طرحوها من الواقع الفعلي (Chaplinsky & Harris, 1996:2). وطبقاً للفكر المالي الحديث القائل بأن هنالك مدرستان أساسيتان نشأت في مجال هيكل التمويل الأول يسمى النهج التقليدي (الكسندر شارب)، بينما يمثل الثاني نهج مودكلياني وميلر. حيث يظهر النهج الأول وجود هيكل أمثل للتمويل كون الشركات تستخدم التمويل بالدين طالما إن التكلفة أقل من تمويل حقوق الملكية بسبب الميزة الضريبية التي تعمل على تقليل تكلفة الديون، وبالتالي فإن الشركات لن تتوقف عن استخدام الديون إلا في حالة إن تكلفتها سوف تبدأ في الإرتفاع إلى درجة تفوق فيه حجم المكاسب المتراكمة من الميزة الضريبية ويزداد وزنها في هيكل رأس المال. ومن ناحية أخرى، يبين منهج مودكلياني وميلر بأنه لا يوجد هناك فرق بين القروض وحق الملكية للشركات عند اتخاذ قرار التمويل، خصوصاً مع افتراض عدم وجود ضرائب، وبالنتيجة لا توجد أي ميزة ضريبية للقروض (Al-Furaijy, 2021:223). ويمكن التطرق إلى أهم نظريات هيكل رأس المال وكما يلي:

1. نظرية مودكلياني وميلر Modigliani And Miller Theory

بدأ الباحثان دراستهما عام 1958 وكان بداياتها هو طرح التساؤل ما هي تكلفة رأس المال؟ مؤكداً بأن أي شركة في العالم تقوم باستخدام الأموال لإقتناء أصول ذات عوائد غير مؤكدة. حيث يمكن الحصول على رأس المال من خلال عدة طرق أولها إصدارات الأسهم وأدوات الدين، كما إن المنظور الإقتصادي يميل إلى مشكلة تكلفة رأس المال من خلال البت في إن الأصول

المالية مثل السندات يُمكن إعتبارها ذات عوائد معروفة. وطبقاً لهذا الإفتراض فإن تكلفة رأس المال هو معدل الفائدة على السندات. وقاما بإختبار أي من المعيارين يسهُم في صنع القرار الرشيد في ظل حالة التأكد (تعظيم الأرباح ام تعظيم القيمة السوقية). (Modigliani & Miller,1958:261) ، وقد حاز الباحثان على جائزة نوبل في الإقتصاد المالي كون نظريتهما مؤثرة على نظرية هيكل رأس المال ، وإستند الباحثان إلى الإفتراضات الآتية (compeland,1988:439) :

- أ. عدم وجود تكاليف الإفلاس.
- ب. يمكن للأفراد الإقراض والإقتراض بمعدل فائدة خالي المخاطرة.
- ت. سوق رأس المال خالي من المخاطرة والمنافسة.
- ث. لا توجد ضرائب على الشركات أو على الأشخاص.
- ج. جميع التدفقات النقدية مستمرة للأبد وبدون نمو.
- ح. جميع الشركات تتعرض للمستوى نفسه من المخاطرة.
- خ. المدراء في الشركات والمساهمين لديهم المعلومات نفسها.
- د. لا توجد تكاليف وكالة.

وبطبيعة الحال قام الباحثان Modigliani and Miller بتقديم نموذجين لهيكل رأس المال، الأول كان في عام 1958 والذي يفترض بيئة تخلو من الضرائب، والثاني عام 1963 والذي جاء لغرض التعديل على إفتراضات النموذج الأول ليأخذ بنظر الإعتبار وجود الضرائب، وكما يلي: -

أ. نموذج (Modigliani and Miller) بدون ضرائب:

إقترح الباحثان إن قيمة الشركة مُستقلة عن تكلفتها من رأس المال وهيكل رأس المال. بمعنى آخر إن القيمة السوقية لأي شركة ستكون مُستقلة عن هيكل رأس المال الخاص بها، وتتمثل القيمة السوقية برسمة العائد المتوقع وبمعدل يتناسب مع حجم المخاطر. وسُمي هذا المقترح بنموذج الفطيرة (pie).

وإستنتج الباحثان بأن الشركات التي تتمايز في هياكل تمويلها فإنها تتساوى في القيمة السوقية وبالتالي فإن الرفع المالي لن يُؤثر على القيمة السوقية (McMenamin,1999:508).

ب. نموذج (Modigliani and Miller) مع وجود الضرائب:

قام الباحثان عام 1963 بإجراء تعديلات على المقترح الاول الا وهو التحرر من قيد الضرائب وتوصلا إلى إن الشركة التي تحصل على التمويل عن طريق الإقتراض تفوق مثيلاتها

التي تمول عن طريق الملكية وذلك كون ما يتم تحقيقه من قبل الأولى من وفرٍ ضريبي والذي يعرف بالدرع الضريبي (Tax Shelter).

ونتيجةً لما تم ذكره ضمن المقترح الثاني للباحثين Modigliani and Miller فإن الشركات التي تمول نفسها بالدين قياساً بالشركات الأخرى التي تمول بالأسهم فإن متوسط تكلفة رأسمالها (WACC) تكون منخفضة مع زيادة ديونها، وبالنتيجة فإن الهيكل الأمثل هو التمويل بالدين بنسبة 100% (Watson& Head,2010:287).

2. نظرية الإنتقاط Peking-Order Theory

طرحها (Donaldson) عام 1961 وقام بتطويرها كـ من Myers (1984) و Majluf (1984)، وهي نظرية تم إعدادها لغرض المفاضلة بين مصادر التمويل. ويمكن إيجازها على إفتراض إن هنالك ثلاثة مصادر للتمويل متاحة للشركات هي الأسهم والديون والأرباح المحتجزة. حيث إن التمويل عن طريق كلاً من الأسهم والأرباح المحتجزة يخضع لمشاكل سوء الإختيار للمستثمر الخارجي الذي يفضل الإستثمار في الشركة بينما التمويل بالدين هو أقل ما يهتم به المستثمر الخارجي، أما من وجهة نظر موظفي الشركة، فإن الأرباح المحتجزة هي أفضل مصدر للأموال مقارنةً بالدين، والدين هو أفضل من التمويل بالأسهم. وبناءً على ذلك، فإن الشركة سوف تميل إلى تمويل مشاريعها بإستخدام الأرباح المحتجزة إن كان ذلك ممكناً ومن ثم إستخدام تمويل الديون إذا لم تكفي أموال الأرباح المحتجزة (Frank&Goyal,2003:220) ، وبالتالي فإن لنظرية الإنتقاط عدة مضامين وهي : (Ross et al.,2008:576)

أ. عدم وجود هيكل رأس مال مستهدف: استناداً إلى مفهوم النظرية، فإنه لا يوجد مزيج أمثل لنسبة الديون إلى الأسهم، وبالتالي يتم تحديد هيكل رأس المال تبعاً لحاجة الشركة او المصرف إلى التمويل الخارجي والذي يحدد مقدار دين الشركة.

ب. المؤسسات المالية الرابحة تستخدم التمويل بالدين بنسبة قليلة ويرجع السبب نتيجة ضخامة التدفقات النقدية الداخلية والذي سيؤدي إلى التقليل من احتياجها للتمويل الخارجي، وبالتالي ستقل مديونية المؤسسة أو الشركة وهذا هو النمط الذي تتبعه على الأقل بعض الشركات.

ت. رغبة الشركات بتخزين الأموال ويرجع السبب في ذلك هو لتجنب بيع أسهماً جديدة حيث إن الشركات تُبدي رغبتها في خزن النقدية المتولدة داخلياً مما يُتيح للإدارة القدرة على تمويل المشاريع والتحرك بسرعة إذا تطلب الأمر.

3. نظرية الإشارة Signaling Theory

وفقاً لإفتراضات الباحثين Modigliani and Miller فإن جميع المستثمرين لديهم المعلومات نفسها التي يمتلكها المدراء في الشركة وهذا ما يُعرف بالمعلومات المتماثلة (Symmetric Information) ، ولكن في حقيقة الأمر فإن المدراء غالباً ما تكون لديهم معلومات أفضل من المستثمرين ، وهذا ما يعرف بالمعلومات غير المتماثلة asymmetric information وبالنتيجة سينعكس تأثير ذلك على هيكل رأس المال الأمثل ، فضلاً عن كونها مؤشراً لتغير أسعار الأسهم، وعلى سبيل المثال إذا كانت شركة ما ترغب بإصدار أسهماً جديدة فهذا يُعطي مؤشراً سلبياً وقد يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم بينما قيام الشركة بالإفتراض لتمويل مشروع معين يُعطي مؤشراً إيجابياً للشركة وكذلك التنبؤ بارتفاع أسعار الأسهم (Ehrhardt & Brigham, 2011: 614).

4. نظرية المبادلة Trade-Off Theory

تقوم هذه النظرية بشرح بعض الاختلافات التي نلاحظها في هيكل رأس المال، فالشركات التي تعتمد بشكل كبير على الأصول غير الملموسة مثل الصناعات الدوائية ترغب في أن تكون نسبة مديونيتها منخفضة، وينطبق الأمر بطبيعة الحال بالنسبة للشركات التي تكون أسواق منتجاتها متقلبة مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والصناعات الالكترونية (Fabozzi & Peterson, 2003: 617). ونلاحظ بأن نظرية المبادلة لم تتجاهل تكاليف الوكالة او مشكلة الوكالة حيث إن المدراء لا يرغبون في خسارة وظائفهم، لذا يتوجب عليهم أن يعملوا على تعظيم قيمة الشركة من جهة والايفاء بسداد الديون مع الفوائد من جهة اخرى وهنا ينشأ الصراع بين المساهمين والإدارة إذا ما قللت ديونها وبين الدائنين والمساهمين إذا كان حجم الدين مرتفع، لذا تقوم معظم الشركات باتخاذ خطوات للحد من سوء السلوك الإداري. ومع ذلك، فإن هيكل رأس المال ليس من الواضح أن يكون السبب الوحيد الذي ينتج عنه صراعات الوكالة، وإنما استخدام الحوافز، أو ربما عقود الخيارات يمكن أن يؤدي إلى صراع أو مشكلة الوكالة. (Frank & Goyal, 2003: 220).

قام الباحثان Modigliani and Miller بإفتراض إنه لا توجد هنالك أية تكاليف إفلاس. ومع ذلك فإن الإفلاس قد يكون مكلفاً للغاية حيث يتضمن المصاريف المحاسبية والقانونية العالية جداً، فضلاً عن كون هنالك صعوبة في المحافظة على الزبائن والمجهزين والموظفين، فضلاً عن ذلك فإن الإفلاس غالباً ما يجبر الشركة على بيع أو تصفية أصولها بسعر أقل من قيمتها الحقيقية، كما إن خطورة الإفلاس وليس الإفلاس فقط في حد ذاته، قد يتسبب في العديد من المشاكل، إذ إن

الموظفين الرئيسيين سوف يقومون بالبحث عن فرص عملٍ جديدة وفقاً لمبدأ القفز من السفينة وقيام المقرضين المطالبة بارتفاع أسعار الفائدة. وبالتالي، فإن تكاليف الإفلاس لا تحفز الشركات على استخدام التمويل بالدين بمستويات مفرطة (Ehrhardt & Brigham, 2011:613).
والجدير بالذكر هو أن تكاليف الإفلاس يشار إليها بأنها تكاليف الضائقة المالية التي تمر بها الشركة وبسببها تعجز الشركة عن دفع المبلغ الأساسي مع الفوائد لدائنيها، إذ يتضح إنه كلما ارتفعت قيمة الديون لهيكل رأس المال إزدادت قيمة الشركة لأن هامش الفائدة المتحقق هو أكبر من الزيادة الحاصلة في هامش التكاليف (Parrino et al., 2012:520).

5. نظرية توقيت السوق The Market Timing Theory

تُعد نظرية توقيت السوق إحدى نظريات هيكل رأس المال والمُستخدمة لشرح دوافع المدراء. وتُشير نظرية توقيت سوق الأسهم إلى إصدار الأسهم عندما يكون سوق الأسهم مناسباً لتقليل تكلفة رأس المال، بينما تُشير أيضاً إلى سوق الدين وتمويل الديون عندما يكون سعر الفائدة منخفضاً بشكلٍ خاص لتقليل تكلفة رأس المال. وهي فكرة قديمة نوقشت من قبل (Myers) عام 1984، أما من ناحية الدراسات الاستقصائية، مثل (Graham & Harvey, 2001:195)، وجدوا إن المدراء يؤيدون الفكرة من خلال تقديم بعض الدعم كون الفكرة تماشي سلوكهم مع توقيت السوق. وإستنتج كلاً من (Hovakimian et al., 2001:20) بأن الشركات لديها الرغبة بإصدار الأسهم كلما ارتفعت قيمة أسهمهم السوقية، بينما دراسة (Baker & Wurgler, 2002:10) حصل فيها جدال حول تكوين مفهوم أفضل لتمويل الشركات والذي ينتج من الأثر التراكمي للمحاولات والتجارب السابقة في السوق، حيث إن الفكرة الأساسية لهذه النظرية مفادها إن المدراء ينظرون إلى الأوضاع الراهنة في كل من أسواق الأسهم وأسواق الدين في كل مرة يكونوا فيها بحاجة إلى التمويل، ثم إختيار السوق الذي يبدو إنه أكثر ملاءمة لظروف الشركة وإستغلالها من خلال إصدار أسهماً جديدة أو إعادة شراء الأسهم.

وهناك مجموعة من العوامل التي تعتمد عليها قرارات هيكل رأس المال التي تستند على توقيت السوق وهي: (Arosa et al., 2014:185)

أ- إداء الإكتتاب العام: يعتمد هذا العامل على مجموعة الفرص المتاحة أمام الإدارة حيث ترغب الشركات الإستفادة من سوق الأوراق المالية عندما يكون السوق في حالة جيدة، مثل الفترات الساخنة والتوسع الإقتصادي أي عندما ترى بأن قيمة الأسهم مقيمة بأكثر من قيمتها الإسمية بعملية الإصدار عن طريق الإكتتاب العام وقد يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى إضعاف أداء الأسهم بسبب سوء التسعير.

ب- سلوك المدير المالي: قد يؤثر سلوك المدير المالي على هيكل رأس المال نتيجة القيام بعملية إصدار الأسهم أو شرائها وبالتالي إنعكاسها على نسبة الرفع المالي.

ث. العلاقة بين القيمة السوقية للأسهم إلى القيمة الدفترية وهيكل رأس المال: القيمة السوقية هي سعر السهم في السوق أو البورصة، أما القيمة الدفترية تُمثل حصة السهم في حقوق المساهمين والشركة، وتُحسب على أساس قسمة حقوق المساهمين على عدد الأسهم المصدرة. ووفقاً لهذا العامل هُنالك علاقة بين الرفع المالي والقيمة السوقية إلى الدفترية، حيث إن أي ارتفاع في العوائد يُمكن أن يتبعه انخفاض وبالتالي التأثير على قيمة السهم ويرجع السبب في ذلك إلى توقيت السوق.

وأشارت الدراسات السابقة بأن هُنالك تأثيراً كبيراً وسلبياً لتوقيت السوق في هيكل رأس المال على الأمد القصير والطويل ويرجع السبب في ذلك البيانات التاريخية للقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (Zhuang,2014:18). والجدير بالذكر إذا كانت الظروف لكلا السوقين غير مناسبة فقد يتم تأجيل جمع الأموال، وفي حال كون الظروف الحالية تبدو جيدة فستعتمد الشركة إلى جمع الأموال حتى ولو لم تحتاجها في الوقت الحالي (Shefrin,2018:157).

6. نظرية أصحاب المصالح Stakeholders Theory

تُشير النظرية إلى إن أصحاب المصلحة غير الماليين في المنظمة يُمكن أن يؤثروا على قرار هيكل رأس المال للمنظمة، ويتم وصفهم كأطراف بإستثناء حاملي الديون وحقوق الملكية المؤثرين على الأداء المالي للمؤسسة مثل العملاء والموظفين والموردين والحكومة. وعلى الرغم من إنهم ليس لديهم التأثير المباشر على تمويل المنظمة، إلا إنهم على دراية بهيكل رأسمالها، نتيجة للتكاليف المفروضة عليهم في حال واجهت المنظمة أي ضائقة مالية. وتأخذ المنظمات أصحاب المصلحة غير الماليين بنظر الإعتبار فيما يخص إقتراحاتهم عندما تتخذ المنظمة قرارات هيكل رأس المال، على الرغم من إن هذه الطلبات ليست محددة تعاقدياً. وأشارت الدراسات السابقة إلى إن أصحاب المصلحة غير الماليين يلعبون دوراً حيوياً في إتخاذ قرارات هيكل رأس المال، وجادلوا أيضاً بأن هذه القرارات مرتبطة داخلياً بالسلوك الإستراتيجي للبيئة التنافسية (Samantilleke,2020:36).

ثامناً-مقاييس هيكل رأس المال Capital Structure Measures

بالإمكان التعبير عن هيكل رأس المال بمجموعة من النسب المالية أو المؤشرات التي يتم إستخدامها كأداة لقياس وتقييم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها وكما مبين أدناه:

1. مقاييس الرفع المالي منها: (العامري،2013:317)

- أ. نسبة التمويل المقترض الى مجموع التمويل $(D/(D+E))$.
- ب. نسبة التمويل المقترض بفائدة الى مجموع التمويل $(D1/D+E)$.
- ت. نسبة التمويل المقترض قصير الأمد بفائدة الى مجموع التمويل $(DS/D+E)$.
- ث. نسبة التمويل المقترض طويل الأمد الى مجموع التمويل $(DL/D+E)$.
- ج. نسبة القروض الى التمويل الممتلك $(D1/ E)$.
2. نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD) : تُعرف بنسبة الملاءة المالية وتشير إلى مدى مساهمة حقوق المساهمين إلى الودائع المصرفية في تمويل أنشطة المصرف وحماية أموال المودعين. ويُمكن حساب هذه النسبة كالاتي (Abd Fahd, 2022:191)

$$\text{نسبة حق الملكية إلى الودائع ETD} = \text{حق الملكية} / \text{إجمالي الودائع} \times 100\%$$

3. نسبة إجمالي حق الملكية إلى إجمالي الموجودات (ETA): ترتبط هذه النسبة بشكل كبير مع أداء المصارف وتشير إلى النسبة المئوية التي سوف يحصل عليها حامل السهم العادي قياساً إلى مجموع الموجودات في حال تصفية المصرف، كما تُشير إلى مقدار مساهمة المالكين في رؤوس الأموال لغرض تمويل موجودات المصرف (Jadah et al.,2020:125)

$$\text{نسبة حق الملكية إلى الموجودات ETA} = \text{حق الملكية} / \text{إجمالي الموجودات} \times 100$$

4. نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات (LTA) : يتم إستخدامها كأداة للتقييم بهدف معرفة قدرة المصارف على الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المحدد ، وتُعد من أكثر النسب إستخداماً لقياس كمية مصادر التمويل الخارجية في هيكل التمويل المصرفي ، كما تُعد إحدى المؤشرات المستخدمة لمعرفة حجم المخاطر التي من المحتمل أن يتعرض لها المصرف جراء إستخدام الديون . فإذا كانت النسبة منخفضة فإن ذلك يُشير إلى إن المصرف يعتمد على التمويل الذاتي في نشاطاته وليس على الديون (Gropp et al.,2018:89) ، أما إذا كانت النسبة أكبر من 100% فإنها تُعطي إشارة إلى استخدام المصرف مصادر التمويل الخارجي بشكل كبير لتمويل موجوداته وبالنتيجة فإن المصرف سوف يتعرض إلى مخاطر التخلف أو عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية تجاه المودعين وزعزعة ثقة تهم. وتكتسب بالصيغة الآتية:
- (الفقي، 2021، 43)

$$\text{نسبة المطلوبات إلى إجمالي الموجودات LTA} = \text{إجمالي المطلوبات} / \text{إجمالي الموجودات} \times 100$$

5. نسبة إجمالي المطلوبات إلى حق الملكية (LTE) : وهي إحدى مقاييس الرفع المالي للشركات والمؤسسات المالية وتُشير النسبة إلى مقدار الدين المقدم من قبل الدائنين أو ملاك المصرف لغرض تمويل الأنشطة المصرفية وهي من النسب المؤثرة على ربحية السهم من خلال إستخدام أموال الغير لغرض تحقيق العوائد الممكنة لحملة الأسهم (Manla&Oban,2023:294). وتُحسب النسبة وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة المطلوبات إلى إجمالي حق الملكية LTE} = \text{إجمالي المطلوبات} / \text{إجمالي حق الملكية} \times 100 \%$$

المبحث الثاني

المخاطر المصرفية

توطئة

إن المخاطر لم تتوقف على مرّ العصور، بل العكس من ذلك نلاحظ إزدياد حدتها في العصور الحديثة وأصبحت أكثر وضوحاً في القطاع المالي دون غيره من القطاعات، وتعد سبباً في حدوث الأزمات المصرفية ويكمن السبب في ذلك نتيجة الزيادة الحاصلة في معدلات التغيير في الحياة الاقتصادية حيث إن الأزمات لم تأتي من خارج الاقتصاد فقط ، بل أصبح الاقتصاد نفسه صانعاً للأزمات ، وبذلك أصبح من الطبيعي نشوء أنواع جديدة من المخاطر التي يمكن التعرض لها وبالتالي التعمق بالبحث عن الأساليب والوسائل لتخفيف هذه المخاطر. يضاف إلى ذلك زيادة التداخل والترابط بين مختلف قطاعات الاقتصاد، حيث إن إنفتاح الأسواق المالية والمصرفية وإزدياد مظاهر العولمة وصل درجة لم تعرفها البشرية من قبل، يضاف إلى ذلك ضعف الإدارة وقلة كفاءتها وعدم إمتلاكها للخبرات المطلوبة يعد سبباً في صنع الأزمات وبالتالي التعرض للمخاطر. إن المصارف هي مؤسسات مالية عالية الإستدانة ، وبطبيعة الحال فإن أعمالها تحمل درجة معينة من المخاطر، مما يحتم عليها إما قبول أو محاولة التخفيف من المخاطر في إتخاذ قرارات الإستثمار. وبذلك أصبح الشغل الشاغل الذي يقع على عاتق إدارة القطاع المالي بشكل عام هو البحث عن الأساليب والكيفية التي يمكن من خلالها تقليل تأثير المخاطر على القطاع المصرفي بشكل خاص وكيفية التحوط منها.

أولاً - مفهوم المخاطر المصرفية **The concept of banking risk**

يُمكن إعطاء وصفٍ للمخاطر بأنها الخطر الذي يُولد حالة من الإرباك وإحتمالية وقوع خسائر فادحة بسبب التقصير أو الفعل غير المدروس مما يؤدي إلى المساس بسمعة ومكانة المؤسسة المالية (Willsher,1995:122). وتُعرف بأنها حالة اللاتأكد من النتائج المستقبلية (Olsson,2002:5-6). وتعني ايضاً بأنها عدم اليقين المرتبط بحدث معين، وبالتالي ما إن حدثت فإنها قد تؤدي إلى إنخفاض الأرباح بشكلٍ غير متوقع بسبب عوامل داخل أو خارج الشركة أو المؤسسة المالية، مثل التغييرات في الظروف الاقتصادية أو المنافسة أو القوانين واللوائح وكلما زاد الإنحراف المعياري أو التباين للمقاييس المذكورة آنفاً، زادت المخاطر الإجمالية (Rose & Hudgins,2008:176). وذكر (العامري،2010:35) بأنها إحتمالية التقلب في العوائد المتعلقة بالقرارات المالية بسبب حالة اللاتأكد المرتبطة بقدرة المؤسسة المالية على تغطية إلتزاماتها المالية. كما عرفها (Reilly & Brown,2011:10) بأنها حالة اللاتأكد وعدم اليقين

من إن الإستثمار سيُحقق معدل عائده المتوقع. أي عدم يقين المستثمر بشأن ماهية العائد الفعلي مما يجعل الإستثمار أكثر خطورة.

وينطوي أي إستثمار على درجة معينة من عدم اليقين بشأن العوائد المستقبلية، وفي كثير من الحالات يكون عدم اليقين كبيراً ويتم قياسها بالإنحراف المعياري، ويزداد الخطر بزيادة التباين (Bodie et al.,2012:115). وتعرف ايضاً بأنها حدث معين يتعرض له المصرف وتسبب خسارة في رأسماله كلياً او جزئياً وينعكس ذلك بدوره على المكانة التنافسية للمصرف وعلى أرباحه (Lukic,2015:269). وتعرف المخاطر المصرفية بشكل خاص بأنها ظاهرة تنشأ أثناء العمليات المصرفية وتسبب آثاراً سلبية من خلال تدهور جودة الأصول أو إنخفاض الأرباح وجميعها تؤثر على وظائف المصرف (Apătăchioae ,2015:37).

إن مفهوم المخاطرة يُشير إلى العديد من المفاهيم غير المحددة، مثل القدرة على المخاطرة، والقدرة على تحمل الخسارة. وهذه كلها إختلافات في المفهوم الأساسي القائل بأنها مقدار المخاطرة الذي قد يكون المستثمر على إستعدادٍ لتحملها، أي قدرة المستثمر على تمويل الإلتزامات المالية المستقبلية (Davies,2017:4). وتُعرف ايضاً بأنها حدث غير مخطط له نتائج غير متوقعة تؤثر على فاعلية وأداء العمليات الأساسية للمؤسسة (Hopkin,2017:16) وبشكلٍ عام تعرف بأنها الإفراط في التفاؤل بشأن المستقبل والفشل في تقدير التوقعات المستقبلية ونتيجةً لذلك ، فإن التدفقات النقدية المتوقعة لا تعكس بشكلٍ حقيقي التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة (Ross et al.,2017:291).

كما أشار (Ross et al.,2019:312) بأنها مقدار التباين في العوائد ، أي إن العوائد التي ستحدث هي عوائد غير مؤكدة ، وإن مقاييس المخاطر هي التباين والإنحراف المعياري. وعرفها (Brigham&Ehrhardt,2019:245) على إنها خطر التعرض للخسارة أو الإصابة وبالتالي تشير إلى فرصة وقوع حدثٍ غير متوقع.

لما سبق ذكره أعلاه لأبداً من إعطاء مفهومٍ شاملٍ ودقيق فيما يخص المخاطر المصرفية يكونها " الخسائر المحتملة التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية بسبب حدثٍ او سلسلةٍ من الأحداث نتيجة حالة الشك أو عدم اليقين المرتبطة بالحدث مما يؤدي إلى حدوث تدهور في جودة الأصول أو إنخفاض في ربحية المصارف وبشكلٍ عام تؤثر على وظائف المصارف.

ثانياً-أسباب نشوء المخاطر المصرفية Reasons for the emergence of banking risks

إتفق الباحثون في معظم الدراسات بأن هنالك مجموعة من العوامل التي تعمل على نشوء المخاطر وقد تؤدي إلى زيادتها وبالنتيجة خلق حالة من الذعر والإرباك في العمل المصرفي وحدث خلل في امكانية وقدرات الجهاز المصرفي على تأدية مهامه ووظائفه نذكر منها:

1. الزيادة في شدة المنافسة في مجال منح التسهيلات الإئتمانية وجذب المودعين من أجل منافسة المؤسسات المالية غير المصرفية وتحقيق أعلى عائد ممكن مما أدى ذلك بطبيعة الحال إلى نشوء المخاطر، يُضاف إلى ذلك إزالة الحواجز والقيود المفروضة ينتج عنه دخول المصارف في أنشطة ومجالات خارج السياق المألوف والمعمول به مسبقاً والدخول في أسواق جديدة بالتالي فإن هذه الأنشطة قد تفوق إمكاناتها المالية وتزيد من حدة المخاطر وقد تؤدي بالنتيجة إلى تكبد المصارف أعباء مالية وتؤدي إلى نشوء المخاطر (Fraser et al.,2001:10-13).

2. متطلبات كفاية رأس المال يؤدي إلى زيادة المخاطر في المصارف التجارية وقبول المسؤولين الحكوميين المتفاعدين في مجالس إدارة المصارف له تأثير على مستوى مخاطر المصرف وجودة الخدمات المصرفية المقدمة وإنخفاض قيم الامتيازات بالنسبة للعاملين (Konishi & Yasuda,2004:16).

3. الزيادة الحاصلة في معدلات التغيير في الحياة الاقتصادية حيث أصبح الاقتصاد صانعاً للأزمات فضلاً عن زيادة التداخل بين مختلف قطاعات الاقتصاد، و إنفتاح الأسواق المالية وإزدياد مظاهر العولمة، كما إن عدم فاعلية الإدارة ونقص الخبرات المطلوبة يعد ايضاً سبباً في صنع الأزمات وبالتالي التعرض للمخاطر (Crouhy et al.,2006:210).

4. الإبداع المالي والتطور التكنولوجي: إن المصارف بشكل عام تهدف إلى تحقيق أعلى العوائد من أجل ديمومة أعمالها والحفاظ على مركزها التنافسي وبالتالي فإنها تسعى دائماً إلى إبتكار الأساليب والأدوات من أجل توسيع نطاق عملها لكي لا يقتصر فقط في مجال قبول الودائع ومنح الإئتمان، ومن هذه الأدوات هي المشتقات المالية (الخيارات، العقود الآجلة، المستقبلات) وهي لاتقل خطورة قياساً بالأعمال المصرفية الأخرى. وفي مجال التطور التكنولوجي كان العمل المصرفي كما هو متعارف عليه يتم بشكل مباشر بين المصرف والربون لإتمام الإجراءات والتعاملات المالية بين الطرفين، لكن مع مرور الوقت أصبح النظام المصرفي أكثر تقدماً من خلال مواكبة التطور الحاصل في التكنولوجيا ودخول الأنظمة الإلكترونية التي قللت من الإجراءات الروتينية المتبعة حيث أصبحت التعاملات المالية تتم عن طريق جهاز الحاسوب أو الهاتف المحمول باستخدام شبكة الإنترنت أو مايسمى الصيرفة الإلكترونية (E.Banking)

والقيام بسداد الإلتزامات المالية عن طريق بطاقات الدفع الإلكتروني ، هذا التطور بطبيعة الحال لا يخلو من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف إذا ماتم إستخدامها بشكل صحيح (Macdonald& Koch,2006:34-36).

5. الحجم: من الضروري التركيز على أهمية حجم المصارف، نظراً لإرتباطه المعتاد بالمخاطر النظامية. وفي المناقشات الأخيرة لمجموعة العشرين ومجلس الإستقرار المالي وبنك التسويات الدولية (BIS)، التي تهدف جميعها إلى منع المخاطر النظامية المحتملة لأكبر المصارف، مع متطلبات أعلى من حيث رأس المال أو إعادة الهيكلة في حالة الفشل، لذلك فإن أهمية الحجم قد يكون له عواقب على القوة السوقية للمصارف (Molyneux,2011:8).

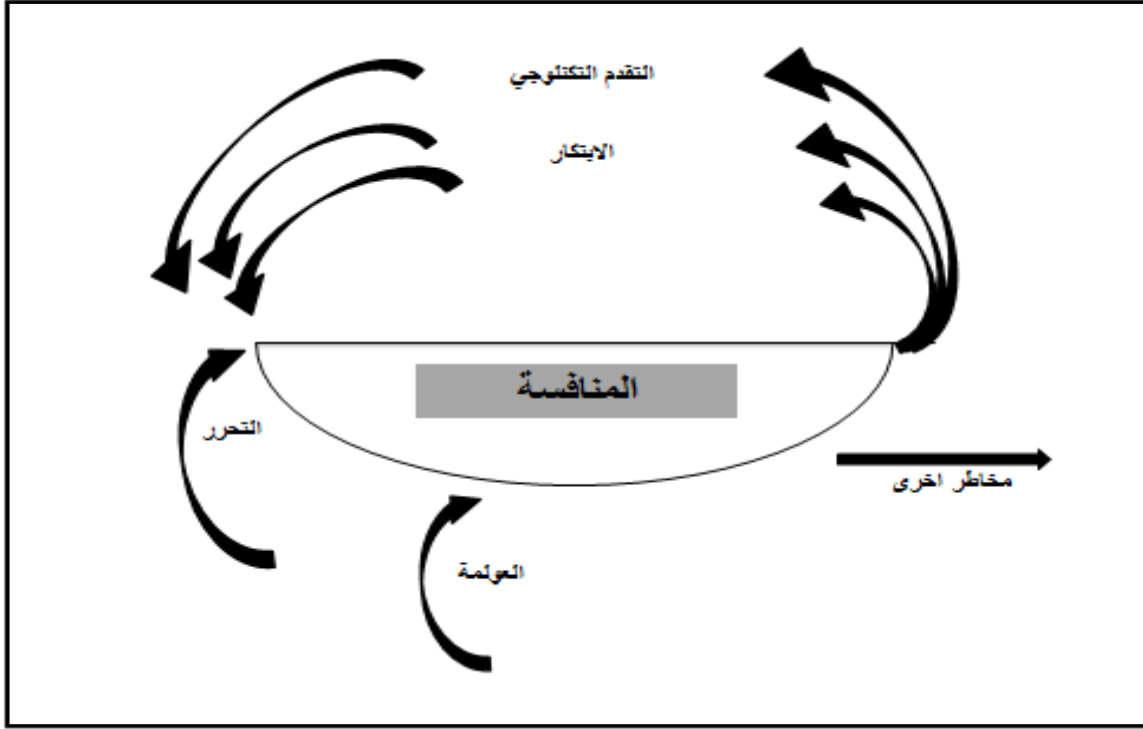
6. التوسع في منح الإئتمان وإنخفاض الإعتماد على ودائع العملاء وضعف رأس المال جميع هذه العوامل تُسبب إرتفاعاً في مستويات الضائقة، يُضاف إلى ذلك عدم مراعاة الضوابط والتعليمات النافذة فيما يخص المنافسة وتسعير الأصول وقلة التنوع في مصادر الدخل تُعد سبباً في زيادة المخاطر المصرفية (Altunbas et al.,2011:6).

7. من أسباب نشوء المخاطر عدم إمتلاك المؤسسات المالية الإحتياطيات اللازمة لرأس المال التي تكفي لتعويض الخسائر المفاجئة ذلك يُعرضها لمخاطر الإفلاس كونها تسهم في تقديم العديد من الخدمات ذات الطابع المالي (Saunders&Cornett,2012:16-17).

8. قد يُطرح تساؤلاً فيما يخص المخاطر المصرفية هو (من أين تأتي وماذا نعمل حيال ذلك؟) حيث تم التوصل إلى حقيقة مفادها بأن الخدمات المصرفية المقدمة محفوفة بالمخاطر كون المؤسسات المصرفية القائمة على تقديمها عالية الاستدانة مما ينتج عنه تعرض المصارف لمجموعة من المخاطر، وهي تشمل إحتماية قيام المودعين بسحب أرصدهم فجأة، أو تخلف المقترضين عن السداد، أو بسبب التغيرات في أسعار الفائدة، أو أداء عملية تداول الأوراق المالية في المصارف سيكون أداءً سيئاً (Schoenholtz&Cecchetti, 2017:310).

9. أحد أسباب تعرض المصارف للمخاطر هو فشل الإلتزام باللوائح والضوابط الداخلية. حيث يؤدي عدم الإمتثال إلى عواقب مالية خطيرة والإضرار بالسمعة الذي يمكن أن يؤثر استراتيجياً على المؤسسة المالية، في حين إن الإلتزام بالقوانين يمنع وقوع الأزمات وإكتشاف الأخطاء والمعوقات في الوقت المناسب ومن ثم التعامل معها (Abor&Adjasi,2022:582).

ويوضح الشكل أدناه بعض الأسباب التي تم ذكرها آنفاً والتي تؤدي بدورها إلى نشوء المخاطر



الشكل (2) القوة والإتجاهات الحديثة في البيئة المصرفية

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الأدبيات

ثالثاً - تصنيف المخاطر المصرفية Classification of banking risks

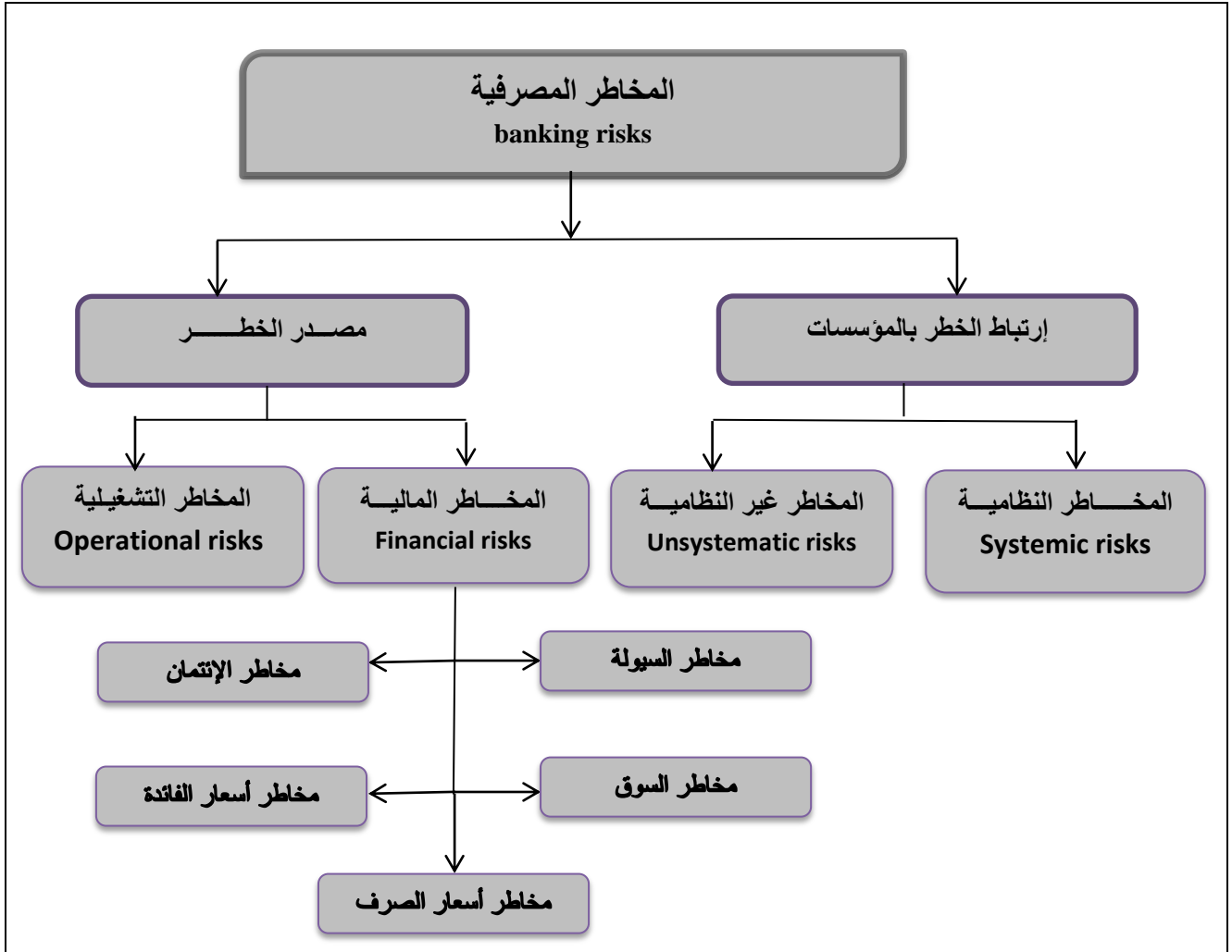
ترتبط المخاطر المصرفية بشكلٍ عام بطبيعة عمل المؤسسات المالية، كونها أكثر تأثراً بالظروف الإقتصادية والمالية المتدهورة في البلدان التي تعمل فيها. ويُمكن للمصارف أن تُواجه نوعين من المخاطر هي المخاطر العامة والمخاطر الخاصة، حيث تشمل فئة المخاطر العامة: المخاطر التجارية المتمثلة بمخاطر السوق، ومخاطر البضائع والأشخاص (مخاطر الحوادث، ومخاطر الجرم)، والمخاطر التشغيلية والفنية، والمخاطر الداخلية (مخاطر اللوائح، مخاطر الأخلاق، المخاطر الإستراتيجية، مخاطر التكنولوجيا). أما المخاطر الخاصة بالمصرف تشمل: المخاطر المالية وهي (مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر الأوراق المالية ذات الدخل المتغير) ومخاطر الطرف المقابل المتمثلة بـ (مخاطر العملاء ومخاطر ما بين المصارف) كذلك يمكن تصنيف المخاطر إلى المخاطر الخاصة بالأنشطة المالية والمصرفية والمخاطر العامة التي تؤثر على أنشطة المنظمات، بغض النظر عن مجال نشاطها والتي تسمى بالمخاطر النظامية. والتي ترتبط بمؤشرات الإقتصاد الكلي الرئيسية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، متوسط سعر الفائدة السوقي، التضخم،

صرف العملات،... إلخ) كما إنها ترتبط بالوضع السياسي والكوارث الطبيعية الخاصة بالبلد الذي يعمل فيه المصرف.

وبشكلٍ عام يُمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها المصارف في واحدة من مجموعتين على أساس إرتباطها بالخطر ومصدر الخطر وكما مُبين في الشكل (2) أدناه وهُما:

1. المخاطر التي تُؤثر على الجميع ويُطلق عليها المخاطر النظامية، أو المخاطر على مستوى الإقتصاد. وهي المخاطر التي تُؤثر بشكلٍ مباشر على النظام المصرفي وتُسمى أحياناً بمخاطر السوق (Ross et al.,2013:422).

2. المخاطر التي تُؤثر على عددٍ قليلٍ من الناس ولكن لا تُؤثر على أي شخصٍ آخر ويُطلق عليها بالمخاطر الخاصة أو المخاطر الفريدة (Cecchetti&Schoenholtz, 2017:118).



الشكل (3) أنواع المخاطر المصرفية

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على الأدبيات

وفيما يلي شرح موجز لماورد ذكره في الشكل (2) المذكور:

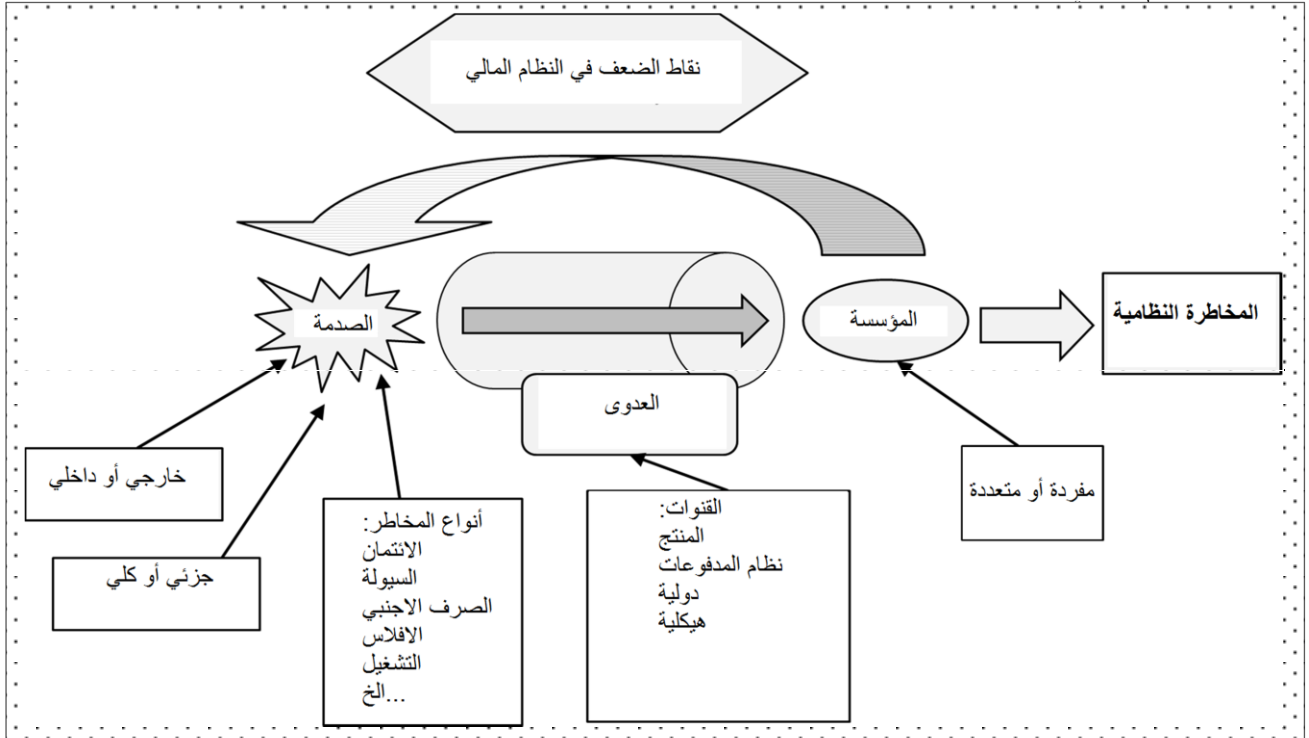
1. المخاطر النظامية Systemic risks: تُعرف بأنها تلك العوامل التي تؤثر على عوائد

جميع الإستثمارات ولايُمكن تلافيتها أو التقليل من جدتها عن طريق التنويع أوبناء محفظة متنوعة وترتبط بالتباين في أسعار الأوراق المالية، أسعار الفائدة، عمليات إعادة الإستثمار، ضعف أو إنهيار القوة الشرائية نتيجة التضخم والتغير في قيمة سعر الصرف (Mayo,2008:149).

والجدير بالذكر إن معامل بيتا (Beta) يُعد مقياساً للمخاطر النظامية، وإن علاوة المخاطرة هي دالة لمخاطرة السوق النظامية فيما يخص الأصول الخطرة (Reilly&Brown,2012:20). وتُعرف أيضاً بكونها خطر أو صدمة تؤدي إلى حدوث الإختلالات التي ستنتشر على نطاق واسع مما يُضعف أداء النظام المالي ووظائفه وإلى الحد الذي يُؤثر سلباً على الإقتصاد الحقيقي مثل النمو الإقتصادي (Smaga,2014:6).

وأشار (Allen& Carletti,2015:13) بأن نشوء المخاطر النظامية يُعزى للأسباب الآتية:

- التقلبات في أسعار الأصول.
 - إنتشار العدوى وخلق الذعر المالي.
 - القصور السيادي.
 - عدم تطابق أسعار العملات للنظام المصرفي.
- وعرفها (Hull,2022:27) بأنها المخاطر التي تنشأ بسبب قصور المؤسسة المالية والذي يؤدي بدوره إلى خلق تأثير مضاعف ينتج عنه قصور المؤسسات المالية الأخرى وتهديد إستقرار النظام المالي ككل.

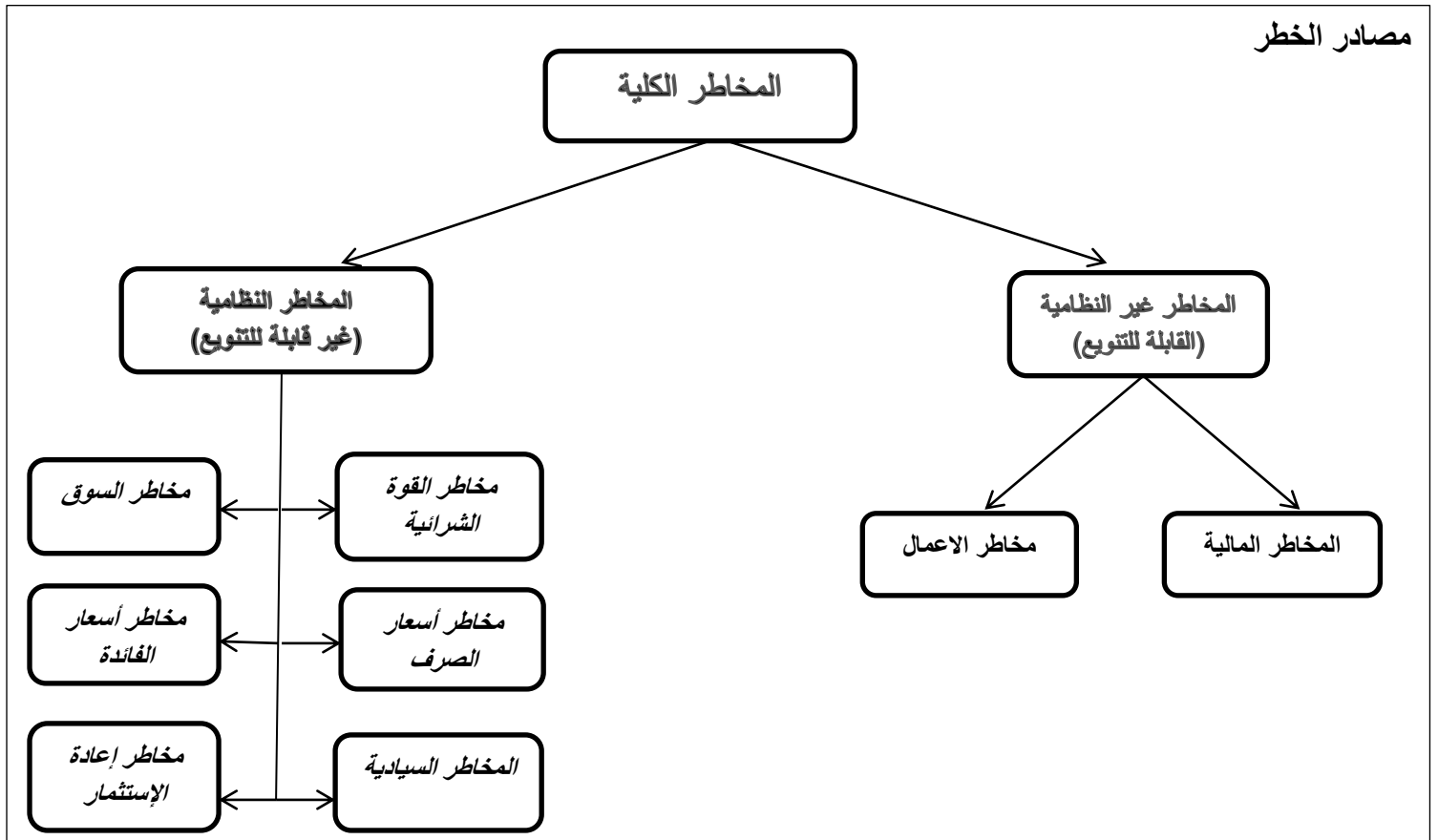


الشكل (4) مخطط يوضح المخاطر النظامية

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات

2. المخاطر غير النظامية Unsystematic risks :

تُعد بمثابة حدثٍ أو أحداثٍ تنفردُ بها شركةٍ معينةٍ أو مشروعٍ معينٍ فهي بذلك ينحصرُ تأثيرها على شركةٍ أو مشروعٍ أو مُستثمرٍ مُحددٍ وليس على النظام المالي بشكلٍ عامٍ ونظراً لأن هذه الأحداث عشوائية، فإنه يمكن التقليل من آثارها على المحفظة عن طريق التنويع فالأحداث السيئة في مؤسسةٍ ما سوف يتم تعويضها بأحداثٍ جيدةٍ في مؤسسةٍ أخرى (Brigham & Ehrhardt, 2007:264). كذلك تُعرف بكونها المخاطر التي يُمكن القضاء عليها عن طريق التنويع وتُسمى المخاطر الفريدة ، أو المخاطر الخاصة بالشركة ، أو المخاطر غير النظامية ، أو المخاطر المتنوعة والتي تُقاس بنسبة الخطأ العشوائي وعادةً ماتخص مصرفاً أو شركةً أو صناعةً مُعينة والتي ترتبطُ بمتوسط عوائد الأصول المالية (Bodie et al.,2011:435). وتُعرف أيضاً بأنها المخاطر المرتبطة بالأحداث الفردية التي تؤثر على أصلٍ أو ورقةٍ ماليةٍ معينة ، والتي يشار إليها أيضاً على أنها مخاطر متنوعة يُمكن التقليل منها عن طريق إنشاء محفظة أصول متنوعة. ويُمكن تقسيم مصدر الخطر غير النظامي إلى مخاطر الأعمال والمخاطر المالية (Mayo,2014:132-135).



الشكل (5) تصنيفات المخاطرة النظامية وغير النظامية

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على الأدبيات

والجدير بالذكر إن معامل بيتا يُمثل مقياس المخاطر النظامية ويُفسر درجة تقلب العوائد، فضلاً عن الانحراف المعياري الذي يُمثل انحرافات القيم عن وسطها الحسابي وهو مقياس المخاطر النظامية وكلما زاد الانحراف فهو دليل على زيادة المخاطر والعكس صحيح، وبالتالي فإن المخاطر الكلية هي حاصل جمع كل من المخاطر النظامية وغير النظامية التي تُشير إلى تباين عوائد الإستثمارات المالية (Metawa et al.,2022:187).

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{المخاطر النظامية} + \text{المخاطر غير النظامية}$$

3. المخاطر المالية financial risks: تُعرف بكونها التقلبات أو التباين الحاصل في صافي التدفقات النقدية لأصحاب حقوق الملكية الناتج عن الإلتزام المالي المرتبط بتمويل الديون والتأجير النقدي وتشمل مخاطر الإعسار النقدي ومخاطر عدم القدرة على الوفاء بالإلتزامات المالية (Gabriel & Chet,1980:560). وتُعرف أيضاً بكونها حدثاً أو مجموعة من الأحداث تحصل بشكل مفاجئ وتؤثر على الأداء المالي للمؤسسة المالية مما يؤدي إلى انخفاض أرباحها أو انخفاض صافي القيمة بالنسبة لموجوداتها (Culp,2002:9). تنشأ المخاطر المالية بسبب نقص السيولة وعدم توافر النقد أو الأصول المالية بالشكل اللازم سواء عند البدء بالتأسيس أو بعد التأسيس بالنسبة للمصارف والشركات مما يُعيق عمل المؤسسات المالية فيما يخص توجهاتها نحو الإستثمار والتوسع في عملياتها وخلق المكانة التنافسية من جهة وعدم قدرتها على الوفاء بالإلتزامات المالية من جهة أخرى بالتالي فإن المخاطرة المالية مُرتبطة بالرفع المالي وتفرع منها مخاطر عدة منها (أسعار الفائدة ، السيولة ، الإئتمان ، الصرف الاجنبي ، الاعسار المالي، ومخاطر السوق) (Alam&Masukujjaman,2011:16). وتؤدي المخاطر المالية إلى نشوء خسائر مالية تكبدها المؤسسات المالية نتيجة عملياتها المصحوبة بتبادل النقد سواء عمليات البيع أو الشراء أو الإستثمار ، يُضاف إلى ذلك عمليات الدمج والاستحواذ ومسبق ذكره يعد من اسباب نشوء هذه المخاطر (Davies&Crawford,2014:177). كما يتم تعريفها على أنها عدم اليقين بشأن أسعار الفائدة ، وقيام المقرض (وحدات الفائض المالي) الإحتفاظ بالأموال وعدم تشغيلها أو ضخها في الأعمال التجارية ، يُقابلة في ذلك عدم قدرة الشركة على تلبية إحتياجاتها من التدفقات النقدية لتمويل أنشطتها ، والقيمة السوقية للضمانات كون الأموال المقترضة أو حقوق الملكية الخارجية المقدمة تخلق مخاطر من خلال التباين في أسعار الفائدة وقيم الأصول والآثار المترتبة على التدفق النقدي. يُضاف إلى ذلك، قد تزداد المخاطر المالية بسبب زيادة أسعار الفائدة، وإرتفاع الطلب النقدي لتلبية الإلتزامات المالية الذي يرافقه النقص في قيمة النقد أو الإحتياطيات الإئتمانية (Wolf&Karszes,2023:3).

وسوف نتطرق إلى أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية وتقديم شرحاً موجزاً لكل منها وكما مبيّن أدناه:

أ. **مخاطر الائتمان Credit risk:** تعرف بكونها عدم توفر الكفاية الائتمانية للشخص المقترض لسداد مبلغ القرض أو الفوائد المترتبة عليه أو كلاهما وينعكس ذلك بدوره على رأس المال المصرفي وضعفه وقد يؤدي إلى الإفلاس والتي تنشأ نتيجة ممارسة الجهاز المصرفي دور الوساطة المالية لغرض تسهيل تدفق الاموال (Broll&Welzel,2002:10). كما تعرف بأنها مخاطر التخلف عن السداد أو الانخفاض في القيمة السوقية الناتجة عن التغيرات في جودة الائتمان للمصدرين أو الأطراف المقابلة (Duffie&Singleton,2003:4). وتعرف ايضاً بأنها المخاطر الناشئة نتيجة عجز العملاء عن سداد ما بذمتهم من التزامات مالية تجاه المصارف وبالتالي انعكاسها مسبباً خسارة جزئية أو كلية في سداد القرض الممنوح ، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والإعتمادات المسندة (Chong,2004:13). وأشار كل من (Resti& Sironi,2007:278) بأن مخاطر الائتمان هي احتمال حدوث تغيير غير متوقع في الجدارة الائتمانية للطرف المقابل والذي قد يؤدي إلى حدوث تغيير غير متوقع في القيمة السوقية المرتبطة بالتعرض للائتمان. وهناك مفاهيم أساسية مرتبطة بمخاطر الائتمان هي:

(1) مخاطر التخلف عن السداد.

(2) مخاطر الأحداث غير المتوقعة.

وتُعرف بكونها المخاطر التي تنشأ بسبب الإخلال بشروط العقد المُبرم بين المصرف والذبون والذي ينتج عنه خسارة المصرف بسبب تخلف الشخص المُقترض عن سداد المستحقات التي بذمته أو تلاكؤ الجودة الائتمانية لديه (Gama&Gerald,2012:732). وعرف (Bandyopadhyay,2016:6) مخاطر الائتمان بأنها احتمال فشل المُقترض من المصرف أو مجموعة من المقترضين في الوفاء بالالتزامات التعاقدية والخسارة المستقبلية المرتبطة بذلك، وبالنسبة لمعظم المصارف ، تُعتبر القروض من أكبر مصادر الائتمان وأكثرها مخاطرة. ومع ذلك، توجد مصادر أخرى لمخاطر الائتمان في جميع أنشطة المصرف، بما في ذلك الدفتر المصرفي ودفتر التداول، وكلاهما داخل وخارج الميزانية العمومية ومخاطر تأخر المدفوعات، مما قد يتسبب أيضاً في حدوث مشاكل للمصرف، حيث تتعلق مخاطر الائتمان باحتمال عدم سداد القروض أو تدهور جودة الإستثمارات أو التعثر في السداد وما يترتب على ذلك خسارة المصرف.

كما يُمكن تعريف مخاطر الائتمان على أنها احتمالية عدم قدرة المقترض من الوفاء بالتزاماته المالية، مما يتسبب في خسارة المقرض وضعف مركزه الائتماني أيضاً وتدهور الوضع المالي وحدوث تباين غير متوقع في قيمة الائتمان (Carlone,2021:3). وتنشأ مخاطر الائتمان بسبب احتمالية عدم دفع التدفقات النقدية الموعودة على المطالبات المالية التي تحتفظ بها المؤسسات المالية، مثل القروض أو السندات بالكامل، حيث ان المؤسسات المالية التي تمنح القروض أو تقوم بشراء السندات ذات آجال الإستحقاق الطويلة أكثر عرضة للخطر من المؤسسات المالية التي تمنح القروض أو تشتري سندات بأجال إستحقاق قصيرة، ففي حالة التخلف عن السداد، لا تكتسب المؤسسة المالية أي فائدة على قيمة الأصل وقد تفقد كلاً أو جزءاً من مبلغ القرض الممنوح وبالنتيجة قد تتعرض إلى الإفلاس أو الإعسار المالي. وبناءً على ذلك، فإن أحد الأدوار الرئيسية للمؤسسات المالية يشمل فحص ومراقبة مقدمي طلبات القروض للتأكد من أن المؤسسات المالية تمول القروض ذات الجدارة الائتمانية الجيدة (Saunders et al.,2021:166).

وتُصنف مخاطر الائتمان إلى عدة أنواع نذكر منها الآتي:

- (1) **المخاطر المرتبطة بأداء المصرف:** تتعلق هذه المخاطر بكفاءة وفاعلية إدارة المصرف عند قيامه بمنح الائتمان من خلال متابعة إجراءات الائتمان الممنوح للزبون وفحص ومراقبة الشخص الطالب للقرض هل هو مستوفي الشروط أم غير مستوفي وفق الإتفاقية التي تم عقدها لغرض منح الائتمان. وتتمثل هذه الأخطاء في عجز المصرف عن حجز ودائع الزبون التي وضعها كضمانات للتسهيلات الائتمانية الممنوحة (Al-Jubouri,2015:17).
- (2) **مخاطر التركيز الائتماني:** تُعد من المخاطر الأكثر أهمية في عمل المصارف، ويُعتبر التعامل مع مخاطر التركيز الائتماني أمراً في غاية الأهمية لبقاء عمل المصارف، لذلك يجب أن تهتم المصارف بالإدارة السليمة لتركز الائتمان من تلقاء نفسها، حيث وجدت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) إن تسع أزمات مصرفية من أصل ثلاث عشر أزمة مصرفية تم تحليلها قد تأثرت بتركز الائتمان، مما يدل على إن هذه المسألة مهمة لإستقرار النظام المصرفي بأكمله. وبالتالي، فإن تركز الائتمان مهماً أيضاً من منظور تنظيمي، وبالتالي يجب أخذه بنظر الإعتبار عند وضع معايير تنظيمية لرأس المال (Hibbeln,2010:2). يُضاف إلى ذلك إن نشوء هذه المخاطر يُعزى إلى قيام المصارف بتوجيه الائتمان من خلال محفظة القروض لشخص أو جهة أو صناعة محددة دون الأخذ بنظر الإعتبار اعتماد أسلوب التنويع عند منح الائتمان (Uddin,2022:293).

(3) **مخاطر التخلف عن السداد:** وتُعرف أيضاً بمخاطر النكول وتُعد من أهم مخاطر الائتمان المرتبطة بقرارات الإستثمار وتنشأ بسبب إمتناع أو تعذر الطرف المدين عن سداد إلتزاماته المالية مما يُؤثر سلباً على الجهة المانحة للقرض سواء كان شركة أو مؤسسة وبالتالي تعرضها للعسر المالي (Mohammad,2022:68).

(4) **المخاطر المرتبطة بالزبون (الطرف المقابل):** هذه المخاطر تكون وثيقة الصلة بالزبون طالب الائتمان وتكون مرتبطة إما بشخصية الزبون أو قُدرته المالية أو طبيعة نشاطه وبالتالي إنعكاسها على المركز المالي للمصرف مُقدم القرض في حالة سداد الإلتزام المالي بالنسبة للزبون من عدمه (Abbas&Jawad,2023:3).

يتضح مما سبق ضرورة أن تولي المؤسسات المالية الإهتمام بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها وإتخاذ القرارات الإستثمارية والمالية في ضوء نُظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة والقيام بعملية الفحص والمُراقبة المستمرة للزبون لمعرفة مركزه الإئتماني، يُضاف إلى ذلك تطوير أساليب وأنظمة الرقابة الداخلية للجهاز المصرفي لغرض التقليل من حدتها إذا تعذر الأمر القضاء عليها وبما يضمنُ في نهاية المطاف إتخاذ القرارات المناسبة التي تقود إلى تحقيق أهدافه بصورة أفضل.

ويمكن إستخدام المؤشرات والنسب المالية الآتية لقياس مخاطر الإئتمان وهي:

1. **القروض المتعثرة / إجمالي القروض (Aisha,2015:15)**

2. **إجمالي القروض / إجمالي الموجودات**

كلما ارتفعت النسبة زادت مخاطر الإئتمان وارتفعت احتمالية التخلف عن السداد (Ahmadyan,2018:177)

3. **مخصص خسائر القروض / إجمالي القروض**

تُعد من المؤشرات المعتمدة في قياس جودة القروض ومدى قُدرتها على زيادة الأرباح المتحققة للمصرف وتُشير أيضاً إلى مدى إستخدام المخصص اللازم في تغطية الخسائر المُحتملة جراء تعثر الإئتمان الممنوح (Al-Mamlouk,2020:13)

4. **القروض المتعثرة / رأس المال الممتلك**

ب. **مخاطر السيولة Liquidity risks:** يُنظر إلى مخاطر السيولة على أنها إحدى

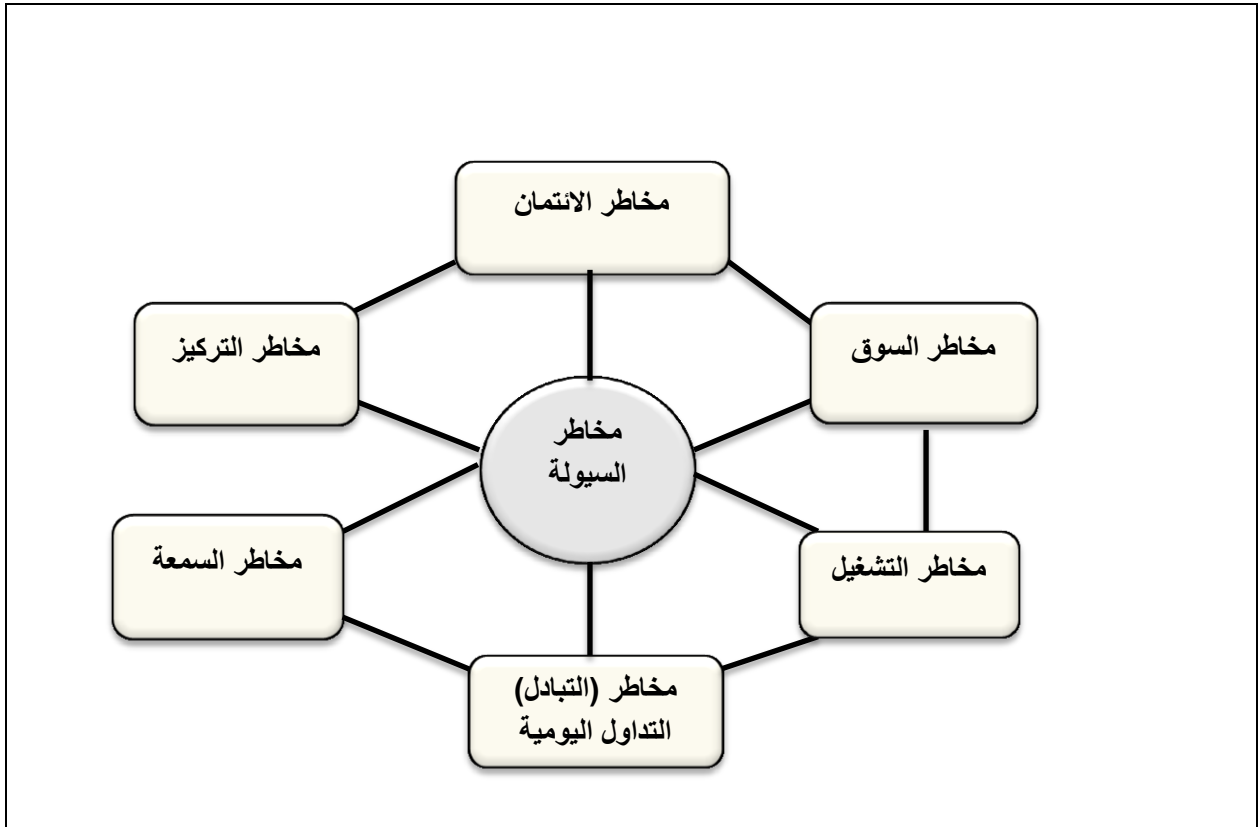
المكونات الأساسية للمخاطر المالية ويمكن أن يؤدي نقص السيولة إلى عجز المؤسسة المالية، حيث إن غالبية المصارف التجارية لديها مشكلة في السيولة بين أصولها (قروض طويلة الأجل) ومطلوباتها (الودائع المصرفية) مما يوفر الأساس المنطقي القائم على التأمين للودائع (Garp,2007:259). وتُشير مخاطر السيولة إلى عدم قدرة المصرف

على تمويل الأصول والوفاء بالالتزامات المالية عند الإستحقاق، حيث إن المصارف حساسة لهذه المخاطر بالنظر إلى دورها القائم في تحويل آجال إستحقاق الودائع قصيرة الأجل إلى فُروض طويلة الأجل وبطبيعة الحال كل مُعاملة أو صفقة يترتب عليها إلتزام مالي ينعكس على سيولة المصرف (Desrochers&Préfontaine,2008:5). وعُرفت على أنها المخاطر الناشئة بسبب تعذر المؤسسات المالية من توفير الأموال المطلوبة لغرض إستثمارها في عمليات الإقراض المصرفي من جهة ومواجهة طلبات السحب المفاجئ على الودائع من جهة أخرى وبتكلفة معقولة وضمن أفق زمني معقول (Bessis,2011:272). وتنشأ نتيجة عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات عند إستحقاقها دون تكبد خسائر ويمكن أن تُؤثر هذه المخاطر سلباً على كل من أرباح المصرف ورأسماله، لذلك فإن الأولوية القصوى لإدارة المصارف هي ضمان توافر الأموال الكافية لتلبية المتطلبات المستقبلية لمقدمي الخدمات والمقترضين وبتكاليف معقولة (Arif&Nauman,2012:184). والجدير بالذكر هنالك نوعين من العناصر المرتبطة بمخاطر السيولة وقد تؤدي إلى زيادة حدتها وهما:

(1) آجال الإستحقاق: هذا النوع يُشير إلى آجال الإستحقاق بالنسبة لموجودات ومطلوبات المؤسسة المصرفية فيما يخص الإلتزام طويل الأجل والودائع القصيرة الأجل وكيفية تمويل أصولها من المطلوبات وهي مشكلة مُهمّة تتعلق بسياسة التمويل للمصرف (Kumar&Yadav,2013:498).

(2) سيولة الأصول للمصرف: هذا النوع يُعتبر أمراً مهماً كونه مرتبط بدرجة السيولة للموجودات المصرفية ومدى القدرة على تحويل الأصل إلى نقد بسهولة وسرعة وبأقل الخسائر في حال واجه المصرف طلبات السحب المفاجئة على الودائع وهنا ينصب الإهتمام حول كيفية إختيار الآلية المناسبة للموائمة بين الودائع والأصول أو الإقتراض من المصارف الأخرى والتوصل إلى الحل الأمثل مع مراعاة التوقيت الزمني لذلك (Waweru& Muriith,2017:256). وعلى إعتبار المصارف هي مؤسسات مالية تلعب دور الوسيط المالي فإنها قد تُواجه طلبات السحب المفاجئ دون إشعار مسبق مما يدفع المصارف إلى سد النقص بالسيولة (الرصيد النقدي) وبذلك قد تلجأ إلى الإقتراض من المؤسسات المالية الأخرى أو من البنك المركزي مع تحمل التكاليف المُرتبطة بعملية الإقتراض والمتمثلة بالفائدة مما يؤدي إلى التأثير على مكانة وسمعة المصرف نتيجة نقص السيولة الحاصلة ولجوءه إلى الإقتراض (Idan& Khalaf,2020:120). وتُعرف أيضاً بكونها مخاطر الزيادة المفاجئة وغير المتوقعة في عمليات سحب الإلتزامات المالية من الوسيط المالي الأمر الذي ينتج عنه قيام المؤسسة المالية بتصفية الأصول في فترة زمنية

قصيرة جداً وبأسعارٍ مُنخفضة (Saunders et al.,2022:625).



الشكل (6) علاقة مخاطر السيولة بالمخاطر الأخرى

Source :Vodova , P., Liquidity of Czech Commercial Banks and its Determinants, International Journal Of Mathematical Models And Methods In Applied Sciences, Vol.5, No.6, 2011, p.1061.

يتضح مما سبق بأنه يتوجب على المؤسسات المصرفية أن تسعى جاهدةً في تحقيق مستويات كافية من السيولة وتقدير تدفقاتها النقدية لكي تستطيع توظيفها بشكلٍ كفوء في مواجهة احتياجاتها المالية المتوقعة وغير المتوقعة دون أن يترك ذلك أثراً سلبياً سواء في عملياتها اليومية أو الوضع المالي للمصرف كون السيولة المصرفية تعكس الأداء المالي للمصارف وقد تؤدي إلى فشلها.

وفيما يلي أهم النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في قياس مخاطر السيولة

1. نسبة التداول **Trade ratio** : تُشير النسبة إلى مدى إمكانية المؤسسة المالية على سداد التزاماتها المتداولة من أصولها المتداولة. وبالتالي فإن زيادة هذه النسبة يشير إلى قوة الموقف المالي وتعكس حجم السيولة للمصرف، وكلما زادت نسبة التداول زاد إطمئنان الزبون في التعامل مع المصرف وثقته في قدرة المصرف على مواجهة أية أزماتٍ أو تحدياتٍ قد تواجهه والعكس صحيح (Costea&Cuza,2009:253). وتكتب بالصيغة الآتية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100\%$$

2. نسبة السيولة السريعة **Quick liquidity ratio** : تُعد نسبة السيولة السريعة والبالغة 1.0 مؤشراً جيداً لقياس مدى قدرة المصرف على تغطية المصروفات الآتية ، وهي تعكس مقدرة المؤسسة المالية على دفع الإلتزامات القصيرة الأمد باستخدام الأصول الجارية والأكثر سيولة والمتمثلة بـ) النقدية في الصندوق، الإستثمارات قصيرة الأجل، نقدية لدى المصارف، مدينون والأوراق التجارية المخصومة) بإستبعاد المخزون من الأصول المتداولة. ويثم حسابها على النحو الآتي: (Breuer et al.,2012:80)

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100\%$$

3. نسبة التوظيف **Investment Ratio**: تُعد من المؤشرات المهمة والتي تُستخدم لغرض تقييم وتحليل سيولة المصارف وتُشير النسبة إلى مقدار الإئتمان الممنوح للأفراد والمنشآت بالإعتماد على ما يملكه المصرف من النقد والمُتمثل بالودائع المصرفية وما في حُكمها والتي بالإمكان توظيفها لتغطية طلبات الإئتمان، حيث إن ارتفاعها يدل على ارتفاع طلبات الإئتمان وإنخفاض مقدار النقد المتحصل من الودائع في تلبية تلك الطلبات (Jong et al.,2012:255) ، وتُحتسب النسبة وفق الصيغة الآتية: (Durrah et al., 2016:436).

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{إجمالي القروض والتسليفات}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\%$$

4. نسبة تغطية السيولة **liquidity coverage ratio (LCR)** :

تُشير هذه النسبة إلى مقدار الموجودات عالية السيولة التي تمتلكها المؤسسات المالية والتي تكون قادرة على تغطية الإلتزامات المالية قصيرة الأجل وتُحتسب النسبة بقسمة رصيد المصرف من الموجودات السائلة على مجموع التدفقات النقدية الخارجة لمدة 30 يوماً (فترة الإجهاد)، ويجب على المصرف الإحتفاظ بمستوى كافٍ من الأصول السائلة غير المرهونة والتي يُمكن تحويلها بشكلٍ فوري إلى نقد لمقابلة متطلبات السيولة خلال الـ 30 يوم لاجئة، على أن لا تقل النسبة في جميع الأحوال عن 100%.

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الموجودات السائلة عالية الجودة (HQLA)}}{\text{المطلوبات قصيرة الأجل}} \leq 100\%$$

5. نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) : Net stable funding ratio

تهدفُ النسبة إلى حساب الأصول ذات الأجل طويلاً الأمد، إقترحتها بازل 3 ويتضمن التمويل المستقر (ودائع العملاء، تمويلات طويلة الأجل، حق الملكية) ويُستبعد من ذلك التمويل قصير الأجل ويتم حسابها وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{(المبلغ المباح للتمويل المستقر)}}{\text{(المبلغ المطلوب للتمويل المستقر)}} \leq 100\%$$

6. نسبة الرصيد النقدي Cash balance ratio : تُشير النسبة إلى مقدار النقد المتوفر في

الصندوق ولدى البنك المركزي فضلاً عن الأرصدة السائلة الأخرى والعملات والمسكوكات الذهبية القادرة على الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المحدد، وهذه الإلتزامات تتمثل بالودائع ومافي حكمها، وكلما زادت النسبة يُعطي مؤشراً إيجابياً في قدرة المصارف على تغطية إلتزاماتها المصرفية وفي حال حدوث العكس فإنه ينعكس بدوره على الوضع المالي للمصرف وبالتالي على العائد المصرفي. ويتم حسابها وفق الصيغة الآتية (Affandi et al.,2019:4)

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي}}{\text{الودائع ومافي حكمها}} \times 100\%$$

ت. مخاطر السوق Market risks: تُعد من أشكال المخاطر المالية، وهي مخاطر

الخسارة الناشئة عن التغيرات غير المتوقعة في أسعار السوق، ويُمكن تصنيف مخاطر السوق بدورها إلى مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الأسهم، ومخاطر أسعار الصرف، وما إلى ذلك، إعتماًداً على ما إذا كان عامل المخاطرة هو سعر الفائدة، أو سعر السهم كذلك يُمكن أيضاً التمييز بين مخاطر السوق والأشكال الأخرى للمخاطر المالية، وخاصة مخاطر الإئتمان الناشئة عن فشل الطرف المقابل في سداد دُفعة مستحقة ومخاطر التشغيل الناشئة عن إخفاقات الأنظمة الداخلية أو الأشخاص الذين يعملون فيها (Dowd,2002:4). وتُعرف بكونها نوعاً من أنواع المخاطر المالية التي تُواجه المصارف بشكلٍ عام وتحدث بسبب حركة الأسعار في السوق المعاكسة (Greuning & Iqbal ,2008:165).

وأكد (Lucarelli &Brighetti,2011:10) بأن مخاطر السوق تتعامل مع التغيرات في القيمة السوقية للأصل المالي بسبب التغيرات غير المتوقعة في ظروف السوق كقاعدة عامة، ويُمكن تحديد ثلاث فئات رئيسة لمخاطر السوق وهي:

(1) مخاطر أسعار الفائدة

(2) مخاطر أسعار الصرف

(3) مخاطر أسعار الأسهم

ويرى (Ekinci,2018:427) بأن مخاطر السوق هي أحد أشكال المخاطر المالية التي ينتج عنها حدوث خسارة المحفظة ويُعزى ذلك نتيجة تقلبات السعر السوقي وأهم تصنيفاتها مخاطر العملة وخطر سعر الفائدة بالنسبة للمؤسسة المصرفية. وتعرف أيضاً بأنها مخاطر إنخفاض عوائد الإستثمار بسبب العوامل التي تُؤثر على السوق بشكلٍ واسع، وليس فقط مؤسسة أو شركة واحدة أو إستثمار واحد، وتشمل الأمثلة الأحداث السياسية والاجتماعية والإقتصادية الكلية وكذلك التغييرات في تفضيلات مخاطر المستثمر وتجسد مخاطر السوق عدداً من المخاطر المختلفة، بما في ذلك مخاطر القوة الشرائية ومخاطر أسعار الفائدة والمخاطر الضريبية (Smart& Zutter,2020:177).

وُعرفت مخاطر السوق أيضاً بأنها مخاطر الخسائر التي تحدث داخل وخارج قائمة المركز المالي نتيجة تحركات أسعار السوق، وتتعلق بشكلٍ خاص بالتداول قصير الأجل في الأصول والخصوم والمنتجات المشتقة، بسبب التغييرات الحاصلة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأصول الأخرى، أي إنها تُؤثر في قيمة الإستثمارات وقد تنخفض خلال فترة معينة بسبب التغييرات الإقتصادية أو الأحداث الأخرى التي تُؤثر على أجزاء كبيرة من السوق (Casu et al.,2022:337).

(1) مخاطر أسعار الفائدة: هي المخاطر التي تنشأ من التغييرات المعاكسة في أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الفائدة أو إنخفاض دخل الإستثمار، بالتالي إنخفاض الأرباح أو تحمل الخسائر، وتكون مصاحبة لأي عمل تجاري يقترض الأموال أو يستثمر سواء كان قصير الأجل أو طويل الأجل، وفي الأصول التي تحمل فائدة مثل السندات (Coyle,2002:6). وأشار (Fraser et al.,2002:366) بأن عائدات حقوق الملكية المصرفية حساسة للتغييرات في أسعار الفائدة وتوجد علاقة عكسية بشكلٍ ملحوظ بين عوائد أسهم المصارف والتغييرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة على مدى فترة أسعار الفائدة غير المستقرة نسبياً، إلا إن مخاطر أسعار الفائدة المصرفية ثابتة بالنسبة لتصنيفات حجم المصرف.

وبين (Fabozzi,2005:55) بأن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر يتعرض لها المستثمرون وإنها ترتبط بأجل الإستحقاق وقد تؤدي إلى إنخفاض قيمة الأصل المالي في حالة ارتفاعها وبالتالي تأثيرها على أرباح المؤسسة المالية. وهي إحدى عناصر مخاطر السوق التي يكون لها تأثيرات قوية على هامش الإيرادات والتكاليف لكل من المصارف ومناقسيها، بحيث تزيد نفقات الفوائد على الأموال المقترضة بسرعة أكبر من زيادة عائدات الفوائد على القروض وإستثمارات الأوراق المالية ويُسمى تأثير تغيير أسعار الفائدة على هامش ربح المؤسسة المالية بمخاطر أسعار الفائدة ومن بين أكثر المقاييس المستخدمة النسب الآتية:

(Rose& Hudgins,2010:184)

أ. نسبة حساسية الفجوة = الموجودات الحساسة للفائدة / المطلوبات الحساسة للفائدة

ب. الودائع غير المؤمن عليها / إجمالي الودائع

وَعُرِفَت مخاطر أسعار الفائدة بأنها المخاطر الناشئة عن عدم تطابق تواريخ الإستحقاق لحجم موجودات ومطلوبات المصارف كجزء من وظيفة تحويل الأصول للوسطاء الماليين وعلى سبيل المثال إنها تحول الودائع قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، تُستخدم المصارف الأموال التي يتم جمعها في شكل ودائع قصيرة الأجل لإصدار أو شراء أصول طويلة الأجل (قروض وسندات) ولكن عادةً ما تتفاعل أسعارها ودخلها بشكلٍ مُختلفٍ مع تقلبات أسعار الفائدة مقارنةً بالأسعار قصيرة الأجل ونفقات الفائدة (BCBS,2010:166). وتُعرف أيضاً بكونها المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية وينتج عنها حدوث خسارة ويُعزى السبب في ذلك نتيجة التحركات في أسعار الفائدة والتي تتعلق بموجودات ومطلوبات المؤسسة المالية فيما يخص آجال إستحقاقها (Rathod,2015:24).

(2) **مخاطر أسعار الصرف:** تُعرف بكونها عدم اليقين فيما يخص عائدات المستثمر الذي يقوم بشراء أوراقاً مالية بعملةٍ مختلفة عن عملة بلده، وتزداد إحصائية تكبد هذه المخاطر مع قيام المستثمرين بشراء وبيع الأصول في جميع بلدان العالم، على عكس الأصول داخل بلدانهم فقط (Reilly & Brown,2011:20). وتنشأ بسبب حركة أسعار الصرف غير المتوقعة للعملة الأجنبية مُسببةً حدوث خسائر للمؤسسة المالية (Kanchu&Kumar,2013:149).

وتُعرف أيضاً بأنها المخاوف المتولدة بشأن التغيرات الحاصلة في أسعار الصرف بالنسبة للمصارف والتي يُمكن التخفيف من جذتها من خلال التحوط في السوق الآجلة أو التحوط في أسواق المال (Bruner et al.,2014:525).

ويرى (Adhikari,2018:36) بأن سعر الصرف بصورةٍ عامة هو عملية إستبدال أو التضحية بالعملة المحلية مقابل عملة أجنبيةٍ واحدة وفي ضوء التعريف السابق فإن المخاطر تنشأ بسبب التعامل الدولي أو المحلي بغير عملة البلد الأصلي ولا يُستثنى من ذلك تعرض المؤسسات المالية لهذه المخاطر عن طريق منح القروض والإستثمارات وعمليات الإستيراد والتصدير مما ينتج عنه إنخفاض في قيمة العملة وبالتالي تأثيرها على أرباح المؤسسة المالية.

(3) **مخاطر أسعار الأسهم:** تُشير إلى المخاطر المتعلقة بأدوات الملكية المتمثلة بالأسهم ومدى حساسيتها للتغيرات الحاصلة في السوق وعلى وجه الخصوص معدلات الفائدة وبالتالي ينعكس ذلك على أسعار الأصول المالية وإنخفاض قيمتها (Gestel&Baesens,2009:29).

ث. **مخاطر رأس المال Capital risks**: تنشأ هذه المخاطر في حالة كون المصارف لا تمتلك رأس المال الكافي في إتمام عملياتها أو في حال مواجهة الأزمات حال وقوعها كون رأس المال يُعتبر الحاجز والجدار المنيع لإمتصاص الخسائر ومواجهة الأزمات (Heffernan,2005:110). ولا ينبغي التعامل مع مخاطر رأس المال على أنها مخاطر منفصلة لأن جميع المخاطر التي تتعرض لها المصارف يُمكن أن تُؤثر على رأس مال المصرف. وبعبارةٍ أخرى ، فإن مخاطر الائتمان المفرطة ، ومخاطر أسعار الفائدة ، والمخاطر التشغيلية ، ومخاطر السيولة ، ومخاطر OBS ، وما إلى ذلك ، قد تُؤدي جميعها إلى عدم وجود رأس مال كافٍ للمصرف لتغطية هذه الخسائر، حيث ترتبط مخاطر رأس المال ارتباطاً وثيقاً بالرافعة المالية وعادةً ما تكون المصارف شركات عالية الإستدانة وإن مخاطر رأس المال هي نفسها مخاطر الإفلاس أو مخاطر الفشل المالي (Casu,2015:348). وتتولد لدى المصارف دائماً بعض المخاوف بشأن الزيادة في نسب رأس المال بسبب المخاطر الكامنة في رأس المال وإرتفاع العائد المتوقع، حيث تعتبر تكلفة حقوق الملكية من أكثر بنود المطلوبات تكلفةً بالنسبة للمصارف من حيث العائد المتوقع لذلك، يُقال إنه كلما زادت متطلبات حقوق الملكية إرتفعت تكلفة التمويل. لذلك يُعد كفاية رأس المال المصرفي أو الرسملة كأحد أهم العوامل التي تؤثر على ربحية المصارف، والتي حددت على إنها نسبة حقوق ملكية المصرف إلى إجمالي موجوداته والتي تقيس كفاية حقوق ملكية المصرف لإستيعاب أية صدمات مُحتملة. وبالتالي أصبح تعزيز رأس المال المصرفي مطلباً رئيساً بعد الأزمة المالية العالمية 2008/2007، خاصةً بعد فشل العديد من المؤسسات المالية الكبيرة. لذلك ظهرت الحاجة إلى لوائح بازل 3 لتعزيز إطار رأس المال التنظيمي من خلال زيادة متطلبات رأس المال، فضلاً عن زيادة جودة رأس المال من خلال طلب المزيد من الأسهم والحد الأدنى من نسبة الرافعة المالية للحفاظ على ربحية القطاع المصرفي للبلاد (El-Faham,2020:130).

4. المخاطر التشغيلية Operational risks: هي المخاطر المرتبطة بعمليات المؤسسة

المالية حيث تُشير العمليات إلى الوظائف المختلفة للمؤسسة (مصرف أو شركة) والمرتبطة بالخطأ البشري ، وعدم كفاية الإجراءات والمراقبة ، والأنشطة الإجرامية الاحتمالية فضلاً عن أوجه القصور التكنولوجي ، وتعطل الأنظمة التي تنشأ من قرارات العمل كإجراء تنافسي ، أو الفشل في تلبية المتطلبات التنظيمية أو التأثير السلبي على سمعة المصرف فضلاً عن العوامل الخارجية بما في ذلك الكوارث الطبيعية والهجمات الإرهابية والنشاط الإحتيالي (Panjer,2006:5). وهي مخاطر حصول أحداثٍ غير مرغوبٍ فيها فيما يخص الإجراءات

التشغيلية والإدارية للمصرف مثل الإحتيال الداخلي والخارجي ، وممارسات التوظيف ، والعُملاء ، والمُنتجات والممارسات التجارية ، والأضرار التي تلحق بالأصول المادية ، وتعطل الأعمال وفشل النظام ، والتنفيذ ، والتسليم ، حيث تحدث مخاطر التشغيل بسبب المصرف نفسه (Baker & Filbeck, 2015:19). وتُعرف أيضاً بأنها مخاطر مصرفية رئيسة تم منحها نفس المستوى من الأهمية لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وهي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو من الأحداث الخارجية، وكان هناك بالفعل العديد من حالات الفشل المصرفي التي تُعزى بشكلٍ مباشر أو غير مباشر إلى المخاطر التشغيلية (Te, 2016:211). وبعبارةٍ أخرى هي فئة من المخاطر الضمنية لأي نشاطٍ تجاري ، تُعزى إلى الأعطال في الأنظمة والعمليات التنظيمية ، ويمكن أن تنشأ بسبب عدم الكفاءة للعمليات الداخلية الناتجة من القصور في الموارد البشرية ، ومن الأعطال في الجهاز التكنولوجي ، وكذلك من العوامل الخارجية مثل الكوارث البيئية أو الأنشطة الإجرامية أو التغيرات الاجتماعية والسياسية (Torre, 2020:47). وأشار (Rasheed, 2020:19) بأنها من أهم المخاطر التي لا يواجهها القطاع المصرفي في الأسواق الإقتصادية الحالية فحسب ، بل تتعرض لها أيضاً الشركات غير المالية ، ويعد الإحتيال الداخلي المتمثل بـ (سرقة الموظفين ، والوظائف غير الملائمة المتعمدة) ، والإحتيال الخارجي المتمثل بـ (التزوير ، القرصنة الحاسوبية ، والسرقة) وممارسات التوظيف والسلامة في مكان العمل (عدم الإمتثال لقوانين الصحة والسلامة ، وأجور العمال غير الملائمة ، ومرافق العمل غير الكافية) من المخاطر الرئيسية المرتبطة بالمخاطر التشغيلية.



الشكل (7) مصادر المخاطر التشغيلية

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الأدبيات

وهناك أنواعاً أخرى من المخاطر لا بد من التطرق إليها وإعطاء مفهوماً بسيطاً لكل منها وكما مبين أدناه:

1. مخاطر السمعة: هي مخاطر تؤثر على مكانة المصرف وإحتمالية أن يخسر المصرف مركزه المالي نتيجةً لزعزعة الثقة بين المصرف والمتعاملين معه مما يولدُ إنطباعاً سيئاً حول طبيعة عمل المصرف (Glassman,1997:60). وتحدثُ بسبب تعرض المصارف لخطر الإحتيال والسلوك الإجرامي من قبل موظفيها وعملائها والأطراف المقابلة وفي بعض الحالات ، قد تنطوي هذه الإجراءات على سرقة فعلية ولكن في حالاتٍ أخرى قد تنطوي ببساطة على إخفاء الخسائر التي لا تتضح حتى تاريخ لاحق (Frost,2004:132).
2. المخاطر الإستراتيجية: هي المخاطر التي تنشأ من التقنيات الجديدة ، والتغيرات الشاملة في العرض والطلب وتأثيرات إستراتيجية المؤسسة المالية مثل عمليات الدمج والإستحواذ (McNeil et al.,2005:463).
3. مخاطر التضخم: هي المخاطر الناشئة نتيجة الإرتفاع في المستوى العام للأسعار مما ينعكس سلباً على قيمة النقود وإنخفاض القوة الشرائية لها حيث ينتج عن ذلك تراجع في عوائد المصارف ومطالبة المتعاملين مع المصارف لعوائد أعلى لمقابلة الإنخفاض الحاصل في قيمة العوائد المتحصلة ومقوماً بالسعر الثابت (Hirt& Block,2011:12).
4. مخاطر الإدارة: هنالك مُدراء جيدين ومُدراء ضمن مستويات أدنى في تنفيذ المهام المناطة بهم وتحقيق الأهداف المنشودة والعمل فقط من أجل تحقيق المصالح الشخصية وبالتالي يتطلب الأمر قياس أداء المدير وعلى المدى الطويل لتلافي وقوع الأخطار وتضارب المصالح (Cowell,2013:48).
5. المخاطر خارج الميزانية العمومية: تُعد إحدى المخاطر التي تواجه الوسيط المالي والمتمثلة بالأنشطة خارج الميزانية العمومية (OBS)، والتي تكون أقل وضوحاً وغالباً ما تكون غير مرئية للجميع من الناحية المحاسبية ، عادةً ما تُظهر البنود خارج الميزانية العمومية أسفل المحصلة النهائية ، مثل الحواشي على البيانات المالية، ومن الناحية الإقتصادية فإن البنود خارج الميزانية العمومية هي موجودات ومطلوبات طارئة تؤثر على المستقبل وليس الشكل الحالي للميزانية العمومية للمؤسسة المالية وبالتالي تأثيرها مباشر على الربحية والأداء المستقبلي للمؤسسة المالية (Saunders&Cornett,2014:474).

6. المخاطر السياسية: عُرفت بِكونها التهديد أو الخطر الناشئ من قبل الحكومة نتيجة التغيير في الإجراءات أو إعتقاد سياسة جديدة مفاجئة وبالطبع لا تقتصر المخاطر السياسية على الإستثمارات الخارجية بل تتعرض المؤسسات والشركات المالية في كل دولة لخطر الإجراءات غير المتوقعة من قبل الحكومات.
(Brealey et al.,2017:723).

المبحث الثالث

ربحية المصارف التجارية

توطئة

تلعب المصارف التجارية دوراً مهماً وحيوياً في نمو عجلة الإقتصاد وتطور النظام المالي من خلال عملها المتمثل بدور الوساطة المالية عن طريق إستخدام المُدخرات والودائع وتوظيفها في تمويل المشاريع والإستثمارات المتنوعة ، وكذلك قيامها بإتباع السياسة النقدية والمالية الهادفة لتحقيق الربحية ، وتُعد الربحية من الأهداف الأساسية ومطلباً رئيساً لجميع المؤسسات المالية والمالين والمستثمرين ، الأمر الذي يتطلب قيامها بضرورة الموازنة بين السيولة المتوفرة لديها وما بين توظيف تلك السيولة في تحقيق الأرباح ، كما تُعد الربحية إحدى الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي عن طريق قياس كفاءة المصارف في إستخدام الموارد وتوظيفها بالشكل الأمثل وهي مؤشر مالي مهم تتطلع المصارف الوصول إليه لإضمان بقائها ودعم المركز المالي لديها ولمواجهة الإلتزامات التي تواجهها وتجنب تعرضها لمخاطر التعثر المالي والإفلاس. ولتحقيق غايتها في تعظيم الربحية فإنها تقوم إما بزيادة حجم إيراداتها أو تخفيض تكاليفها لأدنى مستوى مما ينعكس ذلك على زيادة رأسمالها وبالتالي زيادة القيمة السوقية للأسهم، ويُعبر عنها بكونها العلاقة بين الأرباح التي تُحققها المصارف التجارية وبين الإستثمارات التي أسهمت في تحقيق تلك الأرباح.

أولاً- مفهوم الربحية المصرفية **The concept of bank profitability**

إن مفهوم الربحية مشتق من كلمتين هما الربح والقدرة، حيث إن الربح يقصد به الدخل المتحقق من أداء وكفاءة المؤسسة او الشركة المالية نتيجة ممارسة الأنشطة والعمليات ضمن فترة زمنية معينة، والقدرة تُشير إلى قوة المؤسسة المالية في تحقيق الأرباح، وبعد دمج المفهومين ينتج عنهما مفهوم الربحية (Gilkar,2008:10). وتُعرف بكونها العلاقة بين الإيرادات والمصروفات الناتجة من العمليات التشغيلية للمصارف، أي هي الفروقات الناتجة بين الربح المتحصل عليه من موجودات ومطلوبات المصرف (Güngör,2007:42). وعُرفت بكونها مصدراً من مصادر توليد رأس المال المصرفي الذي يسهم بدوره في تعزيز المكانة التنافسية للجهاز المصرفي في الأسواق المصرفية وتوفير الغطاء المناسب ضد المخاطر والمعوقات التي تواجه المصارف (Greuning&Bratanovic,2009:101). كما عرفها (Barad,2010:108) بأنها مقدار

الأرباح التي تسعى المصارف إلى تحقيقها كونها تُعد إحدى أدوات قياس كفاءة الأعمال لديها وبالتالي كلما ازدادت الأرباح المتحققة ازدادت الكفاءة.

وبين (Sangeetha,2012:173) بأن الربحية المصرفية هي إحدى العوامل الرئيسية في تحقيق النمو الإقتصادي من خلال القرارات المتعلقة بالإستثمار والإدخار وفي حال تحققها فإن ذلك يسهم بزيادة حجم التدفقات النقدية لدى المصارف وبالتالي قُدرتها على التوسع في عملياتها عن طريق توظيف تلك التدفقات المتحققة بالشكل الأمثل. ويرى (Ayanda et al.,2013:160) بأن الربحية المصرفية هي إحدى عوامل التقدم الإقتصادي وتلعب دوراً كبيراً في مجال الإستثمار والإدخار، كون الزيادة في أرباح المؤسسة المصرفية يسهم في زيادة وتحسين مقدار السيولة النقدية لديها ويُتيح لها الفرصة في الإنفاق فيما يخص الإستثمار نتيجة الزيادة الحاصلة في مصادر التمويل. ولا بد الإشارة بأن هُنالك فرقاً بين مفهوم الربح ومفهوم الربحية، حيث إن مفهوم الربح يبين مقدار الدخل الكلي المُتحصل عليه خلال فترة زمنية معينة، أما الربحية تُعد مفهوماً أكثر شمولية كونها تشير إلى الربح إضافةً إلى بعض البنود من الميزانية أو قوائم الدخل المالي (Abdel Hamid& Bandar,2017:7). وذكر (Cheryta et al.,2017:24) بأن الربحية المصرفية تعني قدرة المصارف على تحقيق الأرباح المستقبلية، وطبقاً لهذا المفهوم فإن الربحية تُعد إحدى المؤشرات المستخدمة في قياس أداء المصارف وقُدرتها على الإستمرارية والنجاح وبالتالي تعظيم قيم أسهمها. وتُعرف بأنها مقياساً للأداء المالي للمصارف وتعكس مدى قُدرتها وفعاليتها في إستخدام مواردها المتاحة وكيفية توظيفها بالشكل الأمثل لغرض إستمرارية عملها وبقائها وخلق المكانة التنافسية (Atmaca ,2017:291).

ويرى (Tymoigne,2018:62) بأن جميع المؤسسات المالية لها هدفان أساسيان في النهاية هما: الربحية والسيولة، حيث إن الربحية تعني قدرة المؤسسة على تحقيق دخل أكبر من نفقاتها بحيث يمكنها تجميع بعض صافي ثروتها بمرور الوقت. لذلك يتوجب على المؤسسات المالية أن تحقق هذين الهدفين للحفاظ على ملاءتها المالية وقدرتها على دفع إلتزاماتها. حيث تسعى المصارف التجارية إلى تعظيم ربحيتها والربحية تُعد من أهم الأهداف التي تروم المصارف التجارية إلى تحقيقها كونها ضرورية لبقائها وإستمراريتها، وكذلك هي مصدر ثقة لجميع دائني المصرف (Qasimi,2018:98).

كما وعرف (Tekatel,2019:79) الربحية المصرفية بأنها المحصلة النهائية للأداء التي يتبين من خلالها نشاط المصرف وممارستها وسياساته المتبعة حيث إنها تُعد مقياساً للعمليات المصرفية خلال فترة زمنية معينة ويُمكن إستخدامها كأداة للمقارنة بين المؤسسات المصرفية. وتُعرف من

الناحية المحاسبية ، على إنها الزيادة الحاصلة في إجمالي الإيرادات على إجمالي التكاليف ضمن فترة زمنية معينة (Al-Nuaimi&Al-Houri,2021:210).

ولما سبق ذكره أعلاه يُمكن تعريف الربحية المصرفية بأنها الهدف الأساسي أو الغاية التي تسعى جميع المصارف الوصول إليه كونها إحدى مؤشرات النجاح ومقياساً لكفاءة الأداء بالنسبة لإدارة المصرف وتعزيز المكانة التنافسية ودعم الإستقرار المالي، كما إنها تعكس قوة ومثانة المصرف بين المصارف الأخرى والقدرة على مواجهة الصدمات والتخفيف من حدتها.

ثانياً-أهمية الربحية المصرفية:The importance of banking profitability:

تزداد أهمية الربحية المصرفية كونها تُعتبر المحدد الأساسي للتوظيف والنمو ومقياساً لنجاح أو فشل المؤسسات المصرفية، كما إنها تسمح للمصارف الإحتفاظ بمستوى مُحدد من المخاطر وتؤمن الحماية اللازمة لها في حال حدوث الازمات على المدى القصير (Nguyen,2001:35). وتُعد الربحية في المصارف التجارية إحدى أهم الخطوات لتقييم الأداء المصرفي وعُنصراً مهماً لنمو المصارف وتطورها، حيث إن هدف أي مصرف هو تحقيق الأرباح والسعي لتعظيمها وبخلاف ذلك لا يستطيع أي مصرف من الإستمرار بأعماله (Saleh,2006:6). وأشارت أغلب الدراسات بأن الربحية في المصارف التجارية تُعد هدفاً مهماً وفي غاية الأهمية من خلال قدرتها على مواجهة المخاطر التي تواجه المصارف بشكلٍ عام ومن أهمها مخاطر الإئتمان ومخاطر الإعسار المالي ومخاطر الإستثمار ومخاطر أسعار الفائدة، فضلاً عن دورها الفعال في تعظيم القيمة بالنسبة للمؤسسات المصرفية والشركات وتعزيز ثقة الزبون بالمصرف من خلال العوائد المتحققة وإستقطاب رؤوس الأموال المستقبلية والتوجه نحو النمو والتوسع وخلق المكانة التنافسية (ابو زعير، 2006:72-73). لذلك فإن المصارف بدون هدف الربحية لا يُمكنها البقاء والإستمرار على المدى القصير والطويل وغير قادرة على مواجهة المخاطر المصاحبة للعمل المصرفي (Aduda&Gitonga,2011:936). وتسعى المصارف التجارية من خلال مُمارسة أعمالها التجارية إلى تحقيق الأرباح وهو هدف رئيسي لضمان إستمرارية عمل المؤسسات المصرفية فضلاً عن تعزيز رأسمالها ودعم سيولتها والقدرة على التوسع في أنشطتها وتحسين جودة خدماتها المصرفية (Kabajeh et al.,2012:116). ويُشار إلى الربحية المصرفية كونها إحدى مؤشرات النجاح لمؤسسات الأعمال ورفع قدرتها على التوسع والإستمرار وتُعد المصارف التجارية واحدة من أهم تلك المؤسسات الهادفة إلى تحقيق الأرباح (yilmaz,2013:105). كما وتُعد الربحية المصرفية من الدوافع المهمة لتحقيق الأهداف الناجحة للعمل التجاري ضمن المستويين الجزئي والكلّي للإقتصاد (ayaydin& Karakaya,2014:49). وهي إحدى مقومات النجاح وضمان إستمرارية عمل المصارف التجارية ،حيث تتأثر بجودة الأصول بصورة مباشرة وتُقاس فاعليتها

عن طريق تحديد نسبة العائد على متوسط الاصول لغرض تقييم الأرباح (شاهين، 2015:27). وتلقى الربحية المصرفية إهتماماً بارزاً من قبل القائمين على إدارة المؤسسات المالية والشركات كونها إحدى الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي من خلال بيان المركز المالي للمصرف وتشخيص نقاط الضعف وتعزيز الأداء الجيد (Mohammed,2021:5). وتظهر أهميتها أيضاً من خلال تأثيرها على النمو الإقتصادي وإنعكاسه على الإستقرار المالي. لذلك يمكن لربحية المصارف التجارية أن تدعم النمو الإقتصادي من خلال تعزيز الإستقرار المالي على صعيد المطلوبات وحقوق الملكية ، حيث يُمكن للمصارف التجارية الرابحة الإحتفاظ بالأرباح وتقديم عوائد أعلى للمساهمين وزيادة رأس المال بسهولة أكبر في الأسواق من ناحية الأصول ، كما يُمكن ربط ربحية المصارف بالنمو الإقتصادي من خلال المنافسة المصرفية حيث إن المحرك الأساسي لربحية المصارف التجارية هو المنافسة لأنها تزيد من أرباح المصارف (Klein&Weill,2022:185).

ثالثاً-العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية Factors affecting the profitability of commercial banks

تُواجه المصارف التجارية بالنظر إلى الدور الهام الي توديه في الإقتصاد وقيامها بممارسة أعمالها المصرفية وسعيها إلى تعظيم أرباحها مجموعة من العوامل والتي تختلف بدرجات تأثيرها على ربحية المصارف التجارية (Delis,2005:6). وهذه العوامل إما أن تكون عوامل خارجية تتعلق بالإقتصاد ككُلّ ويصعب السيطرة عليها أو التنبؤ بحدوثها (Dietrich&Wanzenried,2011:307) أو عوامل داخلية تتعلق بالنظام الداخلي للمصرف التجاري ويُمكن السيطرة عليها (Sarwar et al.,2018:40). وتتمثل هذه العوامل بالآتي:

1.العوامل الداخلية

أ. رأس المال المصرفي: في حالة سوء إدارة أو إستخدام رأس المال فإن ذلك يجعل المصارف التجارية أكثر عرضة للإخفاقات وحدوث الإعسار المالي وعدم القدرة على تحقيق أهدافها (Barrow,2008:88). ويُنظر إلى رأس المال المصرفي بإعتباره عاملاً مهماً في تحديد ربحية المصارف التجارية (Flamini et al.,2009:7) ، ويُضاف إلى ذلك إن المصارف بشكلٍ عام في حال إمتلاكها لرؤوس الأموال بنسبٍ مُرتفعة فإن ذلك يسهم بدوره في توليد أرباحاً إضافية وقدرة المصارف أيضاً على الزيادة في منح التسهيلات الإئتمانية (Zaman et al.,2011:72) . ولا بد من الإشارة بأن هنالك علاقة إيجابية بين رأس المال وربحية المصارف، إذ تعمل المصارف على الإحتفاظ بجزءٍ من رأس المال من خلال الأرباح

التي تحتجزها (Abbadi&Abu-Rub,2012:93). ويتوجب على المصارف التجارية أيضاً عند البدء بممارسة أعمالها أن تمتلك القدر الكافي من رأس المال للحفاظ على مكانتها ضمن القطاع المصرفي وبالتالي سلامة مركزها المالي وإمكانية التوسع في أنشطتها، إذ يُعتبر رأس المال المصرفي بمثابة حاجز الصد لمواجهة أي طارئ أو ضائقة مالية تتعرض لها المصارف التجارية (De Bandt et al.,2014:5). ويُنظر إلى رأس المال بأنه مقدار الأموال المتاحة للمصرف ويعكس الوضع المالي له ويُعد الركيزة الأساسية في تحقيق الإستقرار المالي ويتم حسابه كنسبة من حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات وتشير هذه النسبة إلى مدى ملائمة المصرف وقدرته على إمتصاص الخسائر (Mehta& Bhavani,2017:80).

ب. حجم المصرف: إن أغلب الدراسات تدعم الإفتراض القائل بأن الزيادة في حجم المصارف له تأثير إيجابي على الربحية المصرفية من خلال تخفيض تكاليف رأس المال لما تتمتع به المصارف التجارية من وفورات الحجم (Davydenko,2010:15) (Zeitun,2012:60). ويمكن للمصارف الكبيرة أن تعمل على زيادة أرباحها وإجراء العديد من الصفقات الكبيرة والتوسع في أنشطتها وتكون ذات أداء متميز ويرجع السبب في ذلك إلى الإستفادة من وفورات الحجم وبذلك فإن حجم المصرف يرتبط بعلاقة إيجابية مع الربحية المصرفية (Kawshala,2017:212). ويُنظر إلى المصارف كبيرة الحجم بأن لديها القدر الكافي من حقوق الملكية وإن أغلب أنشطتها في مجال الإستثمار تتسم بالنجاح كونها تعمل وفق خطط مدروسة ولديها الإمكانيات المالية بحكم ما تتمتع به من وفورات الحجم وبالتالي إنها تحقق أرباحاً مُرتفعة قياساً بالمصارف الصغيرة والمتوسطة الحجم (Al-Mizori&Dawood,2023:551).

ت. السيولة ومخاطر الإئتمان: تُشير الدراسات السابقة بأن مقدار الإئتمان الممنوح يتحدد بمقدار مايتوفر لدى المصرف من سيولة نقدية ولتوضيح ذلك نلاحظ بأن المصارف تتعرض لمخاطر الإئتمان نتيجة النقص الحاصل لديها من السيولة بسبب قيام المصارف بزيادة مصادر التمويل في جانب الموجودات من الميزانية والمُتمثل بمنح الإئتمان الأمر الذي قد ينتج عنه تخلف الأطراف المقابلة عن السداد وبالتالي تعذر المصارف عن الوفاء بالإلتزامات المالية تجاه المودعين، لذلك فإن إدارة الموجودات السائلة أمراً في غاية الأهمية لما له من تأثير على ربحية المصارف التجارية (Athanasoglou,2006:10) (Ugur,2010:109). ويرى (Belete,2017:17) بأن المؤسسات المصرفية غير القادرة على مواجهة طلبات السحب على الودائع من قبل مودعيها تفتقر إلى السيولة الكافية لسد إلتزاماتها وهي بذلك تتعرض لمخاطر السيولة وبالتالي إنعكاسها على ربحيتها بالإتجاه السلبي ، وفي حال عدم قدرة

المصارف على إسترداد أصل الإئتمان مع الفوائد المترتبة نتيجة تعثر القروض ينتج عن ذلك نقص في مقدار السيولة المصرفية وبالتالي إنعكاسه أيضاً على ربحية المصارف التجارية والتعرض إلى مخاطر الإعسار المالي ، لذلك يتطلب الأمر قيام المصارف برفع معدلات الفائدة على القروض والمطالبة بالضمانات لقاء منحها الإئتمان، وبالنتيجة تُعد السيولة والإئتمان المصرفي من المحددات الداخلية المهمة التي يتوجب مُراعاتها من قبل إدارة المصارف. ويتوجب من القائمين على إدارة المصارف بضرورة إبقاء السيولة في وضع التوازن مع مراعاة المخاطر، حيث إن الربحية والسيولة هدفان متعارضان لأن المصارف التي تمتلك الموجودات السائلة تكون أرباحها منخفضة، لذلك يجب مراعاة إدارة الموجودات والمطلوبات وفق خطط مرسومة بغية تحقيق العوائد وخلق حالة من التوازن بين السيولة والربحية (Al-Sadi&Al-Mamouri,2022:362).

ث. الكُلفة والكفاءة: إن مفهوم الكلفة يُشير إلى المصاريف التشغيلية التي تتحملها المصارف وهي مؤش لقياس مستوى كفاءة الإدارة وتؤثر بشكلٍ سلبي على ربحية المصارف وهي بمثابة نفقات يلتزم المصرف بتسديدها لقاء الأنشطة المصرفية التي تقوم بها المصارف وقد يترتب على ذلك إما زيادة في حجم الإيرادات أو يترتب عليها حدوث خسارة (kosmidou,2008:149). أما مفهوم الكفاءة فإنه يلعب دوراً كبيراً في خلق المكانة التنافسية للمصارف التجارية وخصوصاً في ظل الإنفتاح الدولي وعولمة الصناعة، الأمر الذي حفز المؤسسات المصرفية إلى السعي لزيادة معدلات النمو والإنتاجية وتوظيف الأيدي العاملة بهدف زيادة الربحية (Athanasoglou et al.,2008:128). وإن مفهوم الكفاءة يرتبط بمفهوم الإنتاجية من خلال توظيف الكفاءة التشغيلية والقدرات المتاحة في تشغيل الموارد لغرض تحقيق أعلى مستويات الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات وبناء علاقات طويلة الأمد مع الزبائن وبالتالي فإن الكفاءة لها تأثيراً إيجابياً على ربحية المصارف التجارية (Kablan,2010:30). كما يُعد أحد العوامل التي تعمل على تفسير إختلاف ربحية المصارف ويُعطي مؤشراً لقياس فعالية عمل المصارف التجارية (Embaya et al.,2013:563).

ج. هيكل الودائع: يُقاس مدى فاعلية المصارف من حيث الأداء بقدرتها على الاحتفاظ بالودائع نسبةً إلى الموجودات مما يدل على زيادة النقدية المتاحة لدى المصارف وبالتالي كيفية إستثمارها في مشاريع مُربحة بغية زيادة ربحيتها (Aburime,2008:6). حيث تعتمد أغلب المصارف التجارية التركيز على جذب المودعين لأن الودائع يُمكن توظيفها في فرص إستثمارية طويلة وبالنتيجة تولد ارباحاً مرتفعة مع مراعاة التكاليف المترتبة على عملية

الإيداع المصرفي كونه التزام من قبل المصرف تجاه المودعين وبالتالي تعمل المصارف على تقليص مبالغ الفوائد المترتبة على الودائع لتحقيق أقصى ربحية ممكنة (دبيك، 2015:26).

2. العوامل الخارجية

هي العوامل التي لا يمكن للمؤسسات المصرفية السيطرة عليها وتلاقي صعوبة في التحكم بها أو التكيف معها وبالتالي تأثيرها على ربحيتها، حيث إنها تعكس البيئة القانونية والاقتصادية التي لها تأثير على أداء المصرف، وهي بذلك تُعد أمراً في غاية الأهمية وتُشير إلى عوامل الاقتصاد الكلي التي تشمل الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم (Onuonga,2014:96) (Ozili,2022:12). وفيما يلي شرح موجز لهذه العوامل:

أ. معدل التضخم: يُعرف التضخم بأنه الإرتفاع في المستوى العام للأسعار وإنعكاس ذلك على قيمة النقود مما يؤدي إلى إنخفاضها ، بالتالي تأثير ذلك على ربحية المصارف في حالة التضخم المتوقع وغير المتوقع ، ففي حالة التضخم المتوقع يكون التأثير إيجابي على ربحية المصارف كون المصارف بطبيعة الحال سوف تلجأ إلى إستخدام الإجراءات والأساليب التي تتسجم مع الحالة وبما يخدم أهدافها ، أما التضخم غير المتوقع يكون تأثيره سلبياً على ربحية المصارف (Ali,2015:20). ففي حال إرتفاع معدلات التضخم غير المتوقع ولم تعمل المصارف على زيادة معدلات الفائدة وبشكل مدروس الأمر الذي يؤدي إلى نتائج سلبية متمثلة بارتفاع التكاليف وإنخفاض في مستوى الإيرادات وبالتالي إنخفاض في معدلات الربحية للمصارف (Sahyouni&Wang,2018:69).

ويرى (Ali&Ibrahim,2018:4752) بأن التضخم يحدث بسبب الإرتفاع المستمر للأسعار مما ينتج عنه إنخفاض القوة الشرائية لقيمة النقود خلال فترة زمنية محددة. ويُعد التضخم ظاهرة تحدث بسبب عدم الإستقرار المالي والإجتماعي والسياسي وينعكس أثره على الأسعار مؤدياً إلى إرتفاعها ومن ثم ضعف قيمة النقد (Muraina,2018:42). ويلعب التضخم دوراً كبيراً من خلال تأثيره في الربحية المصرفية نتيجة تأثيره على معدلات الدخل المتحققة للأفراد، ويمكن تفسير ذلك بعد إرتفاع مستويات الأسعار ينخفض الطلب على السلع وينعكس ذلك بدوره من خلال إنخفاض الطلب على الإئتمان المصرفي مسبباً إنخفاض في ربحية المصارف (Fani et al.,2018:69).

ب. سعر الفائدة:

يُعرف سعر الفائدة بأنه العائد على رأس المال المستثمر من خلال السعر الذي يحصل عليه المصرف نتيجة الأموال التي يقرضها خلال فترة زمنية محددة، ويختلف بذلك السعر حسب المدة وحسب مقدار القرض الممنوح، وإن إرتفاع سعر الفائدة على القروض المصرفية قد لا

يحقق الغرض منه ، لأن من المحتمل إرتفاع أسعار الفائدة قد يكون له تأثيراً سلبياً على ربحية المصارف، مما يجعل فرصة حصول الشركات أو الأشخاص المتعاملين مع المصرف على القروض المصرفية ضئيلة وبالتالي إنخفاض الطلب على الإئتمان وإنعكاس ذلك على ربحية المصارف (Simiyu&Ngile,2015:10). وتلعب أسعار الفائدة الدور الكبير في تأثيرها على ربحية المصارف التجارية، ففي حال إرتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة فإن ذلك يسهم في زيادة العوائد الإضافية للمصارف مما يسهم في زيادة الربحية، يضاف إلى ذلك التأثير السلبي على ربحية المصارف في حال إرتفاع أسعار الفائدة على الودائع المصرفية مما يؤدي إلى إنخفاض مصدر التمويل (Fuadi et al.,2022:3).

ت. الناتج المحلي الإجمالي: هو مجموع أقيام السلع والخدمات المُعدة للإستخدام خلال فترة زمنية محددة، ويلعب دوراً كبيراً في التأثير على العرض والطلب بالنسبة للقروض والودائع المصرفية، كون الزيادة الحاصلة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي بطبيعة الحال إلى الزيادة في معدلات دخول الأفراد مما يحفز الأفراد على زيادة الإدخار وبالتالي زيادة الرغبة في التوجه نحو الإيداع ومن ثم إنعكاسه على الربحية المصرفية (Ommeren,2011:24). كذلك يعمل على قياس إجمالي الأنشطة الإقتصادية داخل البلد، على سبيل المثال إن ظروف الإقتصاد غير المناسبة تعمل على زيادة القروض المتعثرة وبالتالي تأثيرها على الربحية (Pepur,2011:5). وأشارت الدراسات السابقة بأن الناتج المحلي الإجمالي يعد من المحددات المؤثرة على ربحية المصارف التجارية وإن طبيعة العلاقة ذات تأثير إيجابي ويرجع السبب في ذلك إلى العلاقة الإيجابية بين معدلات النمو الإقتصادي والربحية المصرفية (Sufian,2011:51) (Kutsienyo,2011:33). ويرى (Shawaqfeh et al.,2015:20) بأن الناتج المحلي الإجمالي له دوراً في التأثير على الربحية المصرفية ، ويفسر ذلك في فترات الرواج الإقتصادي تكون حالات التخلف وتعثر القروض بنسب ضئيلة ويمكن أن يزداد الطلب على الإئتمان المصرفي وبالتالي إنعكاس ذلك بشكل إيجابي على ربحية المصارف.

ث. الحصة السوقية: تُعتبر من العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية حيث إنها تتمثل بقوة ودرجة تركيز السوق، اي إنه كلما إزداد حجم السوق كلما إزدادت الفرص والقدرات للمصارف في تحقيق الأرباح، حيث إن الزيادة الحاصلة في الحصة السوقية هي زيادة في قوة المؤسسات المالية وقدرتها على التحكم في الأسعار (Podder,2012:5). وإن الإنخفاض في هوامش أنشطة القروض والودائع الخاصة بالمصرف يتأثر بإرتفاع حصة السوق بسبب إرتفاع التكاليف، ونُقاس حصة السوق من خلال نسبة قروض المصارف الفردية إلى صافي

الإلتئمان المحلي للبلد، وإستخدام آخرون نسبة إجمالي موجودات المصارف الفردية إلى إجمالي الموجودات لجميع المصارف لقياس حصتها في السوق، ويفترض أن يكون هنالك علاقة إيجابية بين حصة السوق وأرباح محفظة المصارف التجارية (Laour,2012:89).

ج. سعر الصرف: يُعرف بأنه عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية التي يمكن إستبدالها أو التضحية بها جراء الحصول على عملة واحدة أجنبية (Salvator,2019:310). ويمثل قيمة عملة أجنبية واحدة مقومة بعدد من العملات المحلية، ويحدد من خلال ظروف السوق وتأثره بالطلب والعرض، ويعد من العوامل الخارجية التي لها تأثير في ربحية المصارف التجارية (Anton,2014:86).

ح. المنافسة: تُعد المنافسة إحدى العوامل التي لها دور في التأثير على ربحية المصارف ، ولا يخفى على الجميع بأن المصارف تسعى دوماً إلى تحقيق أهدافها والتوسع في أنشطتها وكذلك خلق المكانة التنافسية من ناحية جودة الخدمات المقدمة لربائنها ، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال توافر الموارد ، حيث إن مستوى التنافس بين المصارف يجعل من هذه الموارد التي تحتاجها المصارف تتناقص وبالتالي تضطر المصارف إلى زيادة معدلات الفائدة لقاء حصولها على هذه الموارد وينعكس ذلك بدوره على صافي الربح ومعدلات الربحية (سعد،2022:26).

رابعاً-مقاييس الربحية المصرفية Bank profitability measures

تُعد مؤشرات الربحية مقياساً للأداء المالي بالنسبة للمؤسسات والشركات، وعن طريق هذه النسب يُمكن معرفة قدرات المصرف وإمكاناته في توجيه الموارد نحو الفرص الإستثمارية المناسبة وبما يخدم وتحقيق العوائد، وبالتالي فإن هذه النسب المالية تُستخدم في قياس قدرات المصرف في توليد الأرباح وبيان طبيعة العلاقة بين العائد المُتحقق والأنشطة التي قام المصرف من خلالها بتحقيق تلك العوائد (Van Horne&Wachowicz,2001:148).

ويرى (Van Hoose,2010:16) بأنه لأغراض المقارنة بين أداء صافي الدخل للمصارف ذات الأحجام المختلفة ، عادةً ما يتم إستخدام مقاييس رئيسة للربحية ، المقياس الأول هو العائد على الموجودات وهو الربح المحاسبي للمصرف كنسبة مئوية من قيمة موجوداته وهو مؤشر لقياس مدى كفاءة إدارة المصارف في تحويل الموجودات إلى صافي أرباح. أما المقياس الثاني للربحية والأكثر شيوعاً هو العائد على حقوق الملكية وهو حساب الأرباح كنسبة مئوية من رأس مال المصرف، ويشير هذا المقياس إلى معدل العائد المتدفق إلى المساهمين. والمقياس الثالث هو هامش صافي الفائدة الذي يستخدم في حساب الفرق بين إيرادات الفوائد وتكاليف الفوائد إلى الموجودات

المدرة للدخل، ويساهم هذا المقياس في تقييم كفاءة المصرف ومدى قدرته في تحقيق الربحية. وتتمثل هذه المؤشرات بالآتي:

(1) معدل العائد على الموجودات (ROA) The rate of return on assets

يُعد من المؤشرات المالية المهمة والمستخدممة لمعرفة كفاءة وقدرة المصارف في إستخدام الأساليب والسياسات اللازمة لإستخدام موجوداتها في مجال الإستثمار لغرض توليد الأرباح (Girbert&Wheelock,2007:519) ، حيث إن إرتفاع النسبة دلالة على مدى كفاءة الإدارة في تخفيض حجم الإنفاق التشغيلي والتوظيف الأمثل في إستثمار الموجودات (Al-Taei & Al-Shakarchi,2022,70). ويتم حساب النسبة وفق الصيغة الآتية:

$$\text{معدل العائد على الموجودات ROA} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

(2) معدل العائد على حق الملكية (ROE) The rate of return on equity

تُعد هذه النسبة أيضاً من المؤشرات الرئيسة التي تُستخدم في حساب مقدار الأرباح الداخلة للمؤسسة المالية والتي يتم إحتسابها كحقوق للمساهمين نتيجة إستثمار أموالهم في الأنشطة التجارية، وهذه العوائد إما تكون بصيغة أرباح محتجزة أو توزيعات مالية (Lesáková,2007:260). وهي بذلك تُعد أيضاً مقياساً لأداء المصارف ومدى قدرتها في إستخدام حقوق المالكين وتوظيفها بغية تحقيق العوائد (Elsiefy,2013:113). ويتم حساب النسبة وفق الصيغة الآتية:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية ROE} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حق الملكية}} \times 100\%$$

(3) صافي هامش الفائدة (NIM) Net Interest Margin

يتم إستخدام النسبة لقياس الحصة النسبية من صافي أرباح الفوائد إلى إجمالي الدخل، وتتناسب طردياً مع الربحية المصرفية وعكسياً مع الرفع المالي كون المصارف ذات المديونية المنخفضة تكون النسبة لديها أعلى (Albulescu,2015:206). وهي النسبة بين دخل الفائدة مطروحاً منه المصاريف مما ينتج عنه (صافي دخل الفائدة) إلى إجمالي الموجودات المدرة للدخل وتُستخدم لقياس فُدرة المصارف على إدارة أصولها الإنتاجية لتوليد صافي دخل الفوائد (Busch,2017:370). ويتم حساب النسبة وفق الصيغة الآتية:

$$\text{صافي هامش الفائدة NIM} = \frac{\text{صافي دخل الفائدة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

الفصل الثالث

الجانب العملي للدراسة

المبحث الأول: التحليل المالي لميكل رأس المال في المصارف

التجارية عينة الدراسة

المبحث الثاني: التحليل المالي للمخاطر المصرفية في

المصارف التجارية عينة الدراسة

المبحث الثالث: التحليل المالي للربحية المصرفية في

المصارف التجارية عينة الدراسة

المبحث الرابع: الإنموذج القياسي واختبار فرضياته الدراسة

المبحث الأول

تحليل مؤشرات هيكل رأس المال

توطئة

تطرق المبحث إلى إجراء التحليل المالي لمؤشرات هيكل رأس المال المصرفي الوارد ذكرها تباعاً ومناقشة نتائج التحليل للمصارف التجارية عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عن طريق تقاريرها المالية المعلنة للمدة من (2010-2021). قام الباحث باستخدام ثلاثة مؤشرات لقياس أثر هيكل رأس المال باعتباره أداة لتقييم مدى كفاءة المصارف وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية وهذه النسب هي (نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات ، نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع ، نسبة المطلوبات قصيرة الأجل إلى إجمالي الموجودات) وكما مبين تفصيلها أدناه:

أولاً. نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات ETA

تُشير النسبة إلى مدى قدرة المصارف على القيام بمزاولة أنشطتها المصرفية عن طريق استخدام موجوداتها بالإعتماد على حقوق مالكيها في تغطية العجز الحاصل جراء استخدام الموجودات وحماية أموال مودعيها، وتُشير أيضاً إلى مقدار الأرباح المتحصلة والتي توزع كنسبة مئوية لحملة الأسهم لقاء تشغيل الموجودات. وتُكتب بالصيغة الآتية:

$$\text{نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{إجمالي حق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

الجدول (8) نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021)

السنة	بغداد	التجاري العراقي	المتحد	الاهلي العراقي	الشرق الاوسط	الإنتمان	سومر التجاري	الموصل	الإقتصاد للاستثمار والتمويل	مصرف بابل	المتوسط السنوي
2010	12.36%	46.31%	35.48%	49.20%	14.50%	22.71%	63.57%	34.62%	30.74%	29.73%	33.92%
2011	15.95%	54.63%	37.73%	57.09%	20.64%	34.22%	63.04%	34.48%	31.00%	39.41%	38.82%
2012	15.93%	48.80%	43.92%	45.86%	22.92%	31.26%	58.73%	47.03%	28.37%	36.87%	37.97%
2013	16.50%	58.71%	44.89%	31.07%	26.19%	32.68%	63.24%	46.56%	33.01%	49.04%	40.19%
2014	16.00%	63.30%	53.11%	42.82%	44.95%	46.41%	63.03%	75.53%	32.98%	60.94%	49.91%
2015	17.33%	66.09%	55.35%	48.60%	41.02%	48.80%	71.42%	71.85%	39.18%	68.23%	52.79%
2016	23.56%	66.52%	61.15%	49.73%	42.93%	59.76%	75.96%	64.78%	40.04%	77.00%	56.14%
2017	25.40%	63.29%	57.27%	47.31%	33.89%	66.18%	68.57%	66.11%	48.07%	81.78%	55.79%
2018	23.95%	63.96%	58.91%	49.04%	32.39%	62.99%	65.55%	64.86%	53.68%	72.52%	54.79%
2019	24.16%	60.46%	50.22%	40.56%	40.61%	56.86%	76.91%	65.45%	54.79%	63.91%	53.39%
2020	19.61%	49.92%	43.43%	34.40%	40.89%	55.73%	78.92%	67.83%	56.27%	60.04%	50.70%
2021	20.08%	61.40%	36.94%	1.73%	41.39%	61.87%	70.90%	35.13%	55.45%	59.02%	44.39%
المتوسط السنوي	19.24%	58.62%	48.20%	41.45%	33.53%	48.29%	68.32%	56.18%	41.97%	58.21%	-
Min	12.36%	46.31%	35.48%	1.73%	14.50%	22.71%	58.73%	34.48%	28.37%	29.73%	33.92%
Max	25.40%	66.52%	61.15%	57.09%	44.95%	66.18%	78.92%	75.53%	56.27%	81.78%	56.14%
الانحراف المعياري	4.03%	6.72%	8.63%	13.76%	9.73%	14.06%	6.22%	14.85%	10.52%	15.71%	-

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة

1. مصرف بغداد

يتبين من خلال الجدول (8) إن مصرف بغداد سجل أعلى نسبة حق ملكية لإجمالي الموجودات عام (2017) إذ بلغت 25.40% وهذه زيادة بمعدل صغير ودليل على إن المصرف يوفر الحماية اللازمة لأموال مودعيه ويعتمد على مصدر التمويل الخارجي أكثر من التمويل الداخلي في حين سجل المصرف أدنى نسبة عام (2010) إذ بلغت 12.36% وهي نسبة تشير إلى ضعف المصرف في توفير الحماية لأموال المودعين وزعزعة ثقة زبائن المصرف بلغ المتوسط السنوي 19.24% بإنحراف معياري 4.03%.

2. المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من خلال الجدول (8) إن هناك تفاوت في نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات بين الإرتفاع والهبوط خلال سنوات الدراسة وبلغت أعلى نسبة حققها المصرف عام (2016) إذ بلغت 66.52% مما تُشير إلى إعتماد المصرف بشكل رئيسي على حقوق المالكين في تغطية الإلتزامات المالية وإنعكاس ذلك على عائد رأس المال الممتلك في حين كانت أدنى نسبة عام (2010) إذ بلغت 46.31% وهذا

إنخفاض ملحوظ قياساً بالسنوات الأخرى مما يشير إلى إنخفاض السيولة وإنعكاس ذلك على قدرته في توفير الأمان لأموال مودعيه. بلغ المتوسط السنوي 58.62% بإنحراف معياري 6.72%.

3. المصرف المتحد للإستثمار

إستكشف الباحث عن طريق الجدول (8) إن المصرف سجل أعلى نسبة عام (2016) إذ بلغت 61.15% بسبب إنخفاض حجم موجوداته مما أدى إلى إرتفاع رأس المال الممتلك وبالنتيجة لديه القدرة الكافية لحماية أموال المودعين في حين بلغت أدنى نسبة حققها المصرف 35.48% وذلك في عام (2010) بسبب الزيادة الحاصلة في الموجودات وإنخفاض إحتياطياته مما نتج عنه إنخفاض في حق الملكية. بلغ المتوسط السنوي 48.20% بإنحراف معياري 8.63%.

4. المصرف الأهلي العراقي

أوضحت النتائج عن طريق الجدول (8) إن المصرف حقق أعلى نسبة رسمة عام (2011) إذ بلغت 57.09% قياساً بالسنوات اللاحقة بسبب زيادة نسبة رأس المال الممتلك مقارنة بحجم موجوداته وتراجع حجم الإئتمان الممنوح، في حين كانت أدنى نسبة عام (2021) إذ بلغت 1.73% بسبب زيادة حجم موجوداته نسبةً الى حقوق مساهميه. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 41.45% بإنحراف معياري 13.76%.

5. مصرف الشرق الأوسط

يتضح عن طريق الجدول (8) إن المصرف حقق أعلى نسبة لرأس المال عام (2014) إذ بلغت 44.95% وهذا يشير الى حدوث زيادة متذبذبة ونمو غير مستقر خلال سنوات الدراسة بسبب زيادة إحتياطيات المصرف نسبة الى حجم موجوداته، في حين سجل المصرف أدنى نسبة للرسملة عام (2010) إذ بلغت 14.50% نتيجة زيادة حجم موجوداته وإنخفاض مصدر التمويل الداخلي. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 33.53% بإنحراف معياري 9.73%.

6. مصرف الإئتمان العراقي

يتبين من خلال الجدول (8) إن المصرف حقق أعلى نسبة حق ملكية لإجمالي الموجودات في عام (2017) إذ بلغت 66.18% حيث إن الزيادة الحاصلة عن السنة السابقة بلغت بمعدل 3% نتيجة زيادة رأس ماله الممتلك المتمثل بالأرباح المحتجزة وإحتياطياته في حين كانت أدنى نسبة عام (2010) حيث بلغت 22.71% قياساً بالسنوات اللاحقة بسبب إنخفاض مصدر التمويل الداخلي نسبةً الى حجم موجوداته. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 48.29% بإنحراف معياري 14.06%.

7. مصرف سومر التجاري

تشير النتائج من خلال الجدول (8) إن المصرف حقق أعلى نسبة رسملة عام (2020) إذ بلغت 78.92% مما تشير إلى اعتماد المصرف بشكل كبير على مصدر التمويل الداخلي لغرض حماية أموال مودعيه يضاف إلى ذلك انخفاض التسهيلات الائتمانية الممنوحة وهذا دليل واضح على ارتفاع حق الملكية في حين نلاحظ انخفاض النسبة عام (2012) إذ بلغت 58.73% كحد أعلى مما يدل على انخفاض حق الملكية مقارنةً بإجمالي الموجودات. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 68.32% بإنحراف معياري 6.22%.

8. مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

يتضح من خلال الجدول (8) إن المصرف حقق أعلى نسبة رسملة عام (2014) إذ بلغت 75.53% تبعها ارتفاعاً تدريجياً للنسبة خلال السنوات اللاحقة بسبب الاعتماد المتزايد على حقوق مساهمين المصرف في تمويل الإستخدامات للموجودات وحماية أموال المودعين في حين سجل المصرف مستويات أدنى للنسبة عامي (2010،2011) على التوالي نتيجة انخفاض حجم الإئتمان الممنوح وإعتماد المصرف على مصادر التمويل الخارجية في تغطية الإلتزامات. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 56.18% بإنحراف معياري 14.85%.

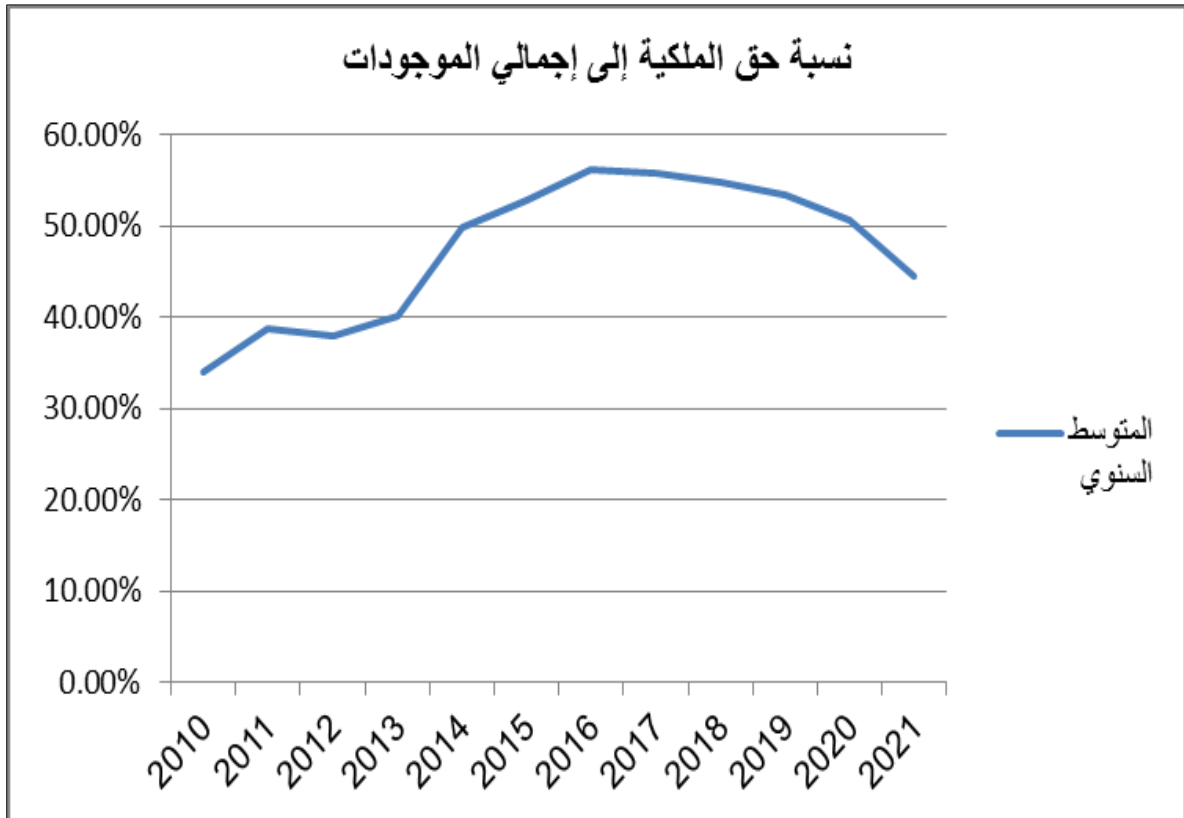
9. مصرف الإقتصاد للإستثمار والتمويل

يتبين من الجدول (8) إن المصرف حقق أعلى نسبة حق ملكية لإجمالي الموجودات عام (2020) إذ بلغت 56.27% نتيجة الزيادة الحاصلة في حق الملكية بمبلغ (258711328316) ديناراً رافقها انخفاض في إجمالي موجوداته في حين كانت أدنى نسبة عام (2012) إذ بلغت 28.37% بسبب اعتماد المصرف على مصادر التمويل الخارجية وزيادة إجمالي موجوداته قياساً بحقوق مساهميه . بلغ المتوسط السنوي للمصرف 41.97% بإنحراف معياري 10.52%.

10. مصرف بابل

يتضح من الجدول (8) إن المصرف حقق أعلى نسبة رسملة مصرفية عام (2017) إذ بلغت 81.78% بسبب الزيادة الحاصلة في حقوق الملكية وإعتماد المصرف بشكل أساسي على مصدر التمويل الداخلي في تغطية الإلتزامات المالية مما يعزز ذلك ثقة الزبائن بالمصرف في حين أدنى نسبة للمصرف كانت عام (2010) إذ بلغت 29.73% وهذا انخفاض ملحوظ قياساً بالسنوات اللاحقة ويرجع السبب في ذلك إلى اعتماد المصرف على مصدر التمويل الداخلي والخارجي في حماية أموال المودعين يضاف إلى ذلك زيادة حجم موجوداته وإنخفاض نسبة الإحتياطيات. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 58.21% بإنحراف معياري 15.71%.

يتضح من خلال الجدول (8) أعلاه والشكل (8) أدناه وجود تباين بين الأوساط السنوية لنسبة الرسملة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسلسلة الزمنية الممتدة من (2010-2021) حيث كان أعلى معدل للمتوسط السنوي عام (2016) إذ بلغ 56.14% ويرجع السبب في ذلك كون المصارف عينة الدراسة زادت من نسبة حقوق الملكية قياساً بإجمالي موجوداتها لمواجهة الالتزامات المالية تجاه المودعين والإستعداد لمواجهة المخاطر الائتمانية وضعف النقد المتاح مما نتج عنه زيادة ثقة الزبائن المتعاملين مع المصرف ومن ثم تعزيز مكانتها وقوة مركزها المالي أما أدنى نسبة كانت في عام (2010) إذ بلغت 33.92% في عموم المصارف عينة الدراسة وهذا دليل واضح بأن المصارف عينة الدراسة لم تقتصر على التمويل الداخلي فقط وإنما إعتداد مصدر التمويل الخارجي في تغطية الإلتزامات المالية وحماية أموال المودعين كذلك إرتفاع نسبة إجمالي الموجودات مقارنةً بحقوق الملكية .



الشكل (8) المتوسط السنوي العام لمؤشر الرسملة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

ثانياً. نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات LTA

تعد من المقاييس المهمة التي تشير إلى مدى قدرة المصارف بمزاولة أنشطتها المصرفية المتمثلة بمنح التسهيلات الإئتمانية ومواجهة السحوبات المفاجئة للودائع أي تشغيل موجوداتها بالإعتماد على مصادر التمويل الخارجية المتمثلة بالديون ، وتُشير النسبة أيضاً إلى مقدار الخطر الذي يمكن أن تتعرض له المصارف في حال إعتمادها على استخدام التمويل بالدين بشكلٍ مُفرط مما يُعرضها إلى مخاطر العسر المالي وتعذرها عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه زبائنها على المدى البعيد. وتُكتب النسبة بالصيغة الآتية:

$$\text{نسبة المطلوبات إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{إجمالي المطلوبات طويلة الأجل}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

الجدول (9) تحليل نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021)

المتوسط السنوي	مصرف بابل	الإقتصاد للاستثمار والتمويل	الموصل	سومر التجاري	الإنتمان	الشرق الأوسط	الأهلي العراقي	المتحد	التجاري العراقي	بغداد	السنة
66.12%	70.27%	69.26%	65.38%	36.84%	77.29%	85.50%	50.80%	64.52%	53.69%	87.64%	2010
61.18%	60.59%	69.00%	65.52%	36.94%	65.78%	79.36%	42.91%	62.27%	45.37%	84.05%	2011
62.03%	63.13%	71.63%	52.97%	41.25%	68.74%	77.08%	54.14%	56.08%	51.20%	84.07%	2012
59.61%	49.04%	66.99%	53.44%	36.70%	67.32%	73.81%	68.93%	55.11%	41.29%	83.50%	2013
49.34%	39.06%	58.33%	24.47%	38.14%	53.59%	55.05%	57.18%	46.89%	36.70%	84.00%	2014
47.21%	31.77%	60.82%	28.15%	28.68%	51.20%	58.83%	51.40%	44.65%	33.91%	82.67%	2015
42.63%	23.00%	46.50%	35.22%	24.06%	40.24%	58.29%	50.27%	38.85%	33.48%	76.44%	2016
44.22%	18.22%	51.93%	33.89%	31.44%	33.82%	66.11%	52.69%	42.73%	36.71%	74.60%	2017
44.91%	27.48%	46.32%	35.14%	34.46%	37.01%	64.59%	50.96%	41.08%	36.04%	76.05%	2018
46.47%	36.09%	45.21%	34.55%	23.09%	43.14%	59.39%	58.02%	49.78%	39.54%	75.84%	2019
49.94%	39.96%	43.73%	32.17%	21.08%	44.27%	65.48%	65.60%	56.57%	50.16%	80.39%	2020
46.61%	40.98%	44.55%	64.87%	29.10%	38.13%	58.61%	8.27%	63.06%	38.60%	79.92%	2021
-	41.63%	56.19%	43.82%	31.82%	51.71%	66.84%	50.93%	51.80%	41.39%	80.76%	المتوسط السنوي
42.63%	18.22%	43.73%	24.47%	21.08%	33.82%	55.05%	8.27%	38.85%	33.48%	74.60%	Min
66.12%	70.27%	71.63%	65.52%	41.25%	77.29%	85.50%	68.93%	64.52%	53.69%	87.64%	Max
-	15.63%	10.55%	14.85%	6.33%	14.06%	9.42%	14.51%	8.63%	6.72%	4.03%	الانحراف المعياري

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة

1. مصرف بغداد

يتضح من الجدول (9) إن المصرف سجل أعلى نسبة مديونية عام (2010) إذ بلغت 87.64% وهي أعلى نسبة مديونية مقارنةً بالمصارف التجارية عينة الدراسة وهذا دليل واضح على إن المصرف قد عمد على استخدام مصادر التمويل الخارجية لتمويل موجوداته بشكلٍ كبير وبطبيعة الحال فإن ذلك

يجعله أكثر عرضة للمخاطر إلا إن النسبة بدأت بالإنخفاض في عام (2016) حتى عام (2019) حيث سجل المصرف أدنى نسبة للدين عام (2017) إذ بلغت 74.60% وهذا دليل واضح بأن المصرف قام بتنويع مصادر التمويل بهدف سد العجز الحاصل في الديون مما عزز ثقة الزبائن المتعاملين مع المصرف وبالتالي تقوية مركزه المالي. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 80.76% وبإنحراف معياري 4.03%.

2. المصرف التجاري العراقي

يتبين من الجدول (9) إن المصرف سجل أعلى نسبة عام (2010) إذ بلغت 53.69% في حين كانت أدنى نسبة عام (2016) إذ بلغت 33.48% مما يدل بأن هنالك تفاوت في الإرتفاع والإنخفاض وسجل المصرف مستويات منخفضة للنسب خلال مدة الدراسة بسبب زيادة حجم موجوداته قياساً بحجم مطلوباته ولم يقيم المصرف بإعتماد أي نوع آخر من الأقتراض. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 41.39% بإنحراف معياري 6.72%.

3. المصرف المتحد للإستثمار

إستناداً للجدول (9) نجد إن المصرف حقق أعلى نسبة للديون عام (2010) إذ بلغت النسبة 64.52% بسبب زيادة مصادر التمويل الخارجية بشكل يفوق حجم موجوداته وإعتماد المصرف على الإئتمان طويل الأجل خلال مدة الدراسة، في حين كانت أدنى نسبة عام (2016) حيث بلغت 38.85% بسبب زيادة استخدامات الأموال وقلة مصادر التمويل الخارجية. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 51.80% بإنحراف معياري 8.63%.

4. المصرف الأهلي العراقي

يتضح من الجدول (9) إن المصرف حقق أعلى نسبة إجمالي المطلوبات لإجمالي الموجودات عام (2013) إذ بلغت 68.93% مع الإشارة إلى إن المصرف سجل زيادة مستمرة في نسبة الدين خلال مدة الدراسة حتى عام (2020) مما يدل إلى زيادة مصدر التمويل الخارجي وقدرته على تغطية الإلتزامات المالية في حين كانت أدنى نسبة عام (2021) إذ بلغت النسبة 8.27% وهذا هبوط حاد للنسبة قياساً بسنوات الدراسة ويشير إلى زيادة حجم الموجودات للمصرف نسبةً إلى الديون وإن المصرف لم يقتصر في تمويل موجوداته على التمويل الخارجي فقط بل إعتد على مصادر التمويل الداخلي ايضاً في تغطية الإلتزامات المالية. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 50.93% بإنحراف معياري 14.51%.

5. مصرف الشرق الأوسط

يتبين من خلال الجدول (9) إن المصرف إستطاع تحقيق أعلى نسبة للمديونية عام (2010) حيث بلغت النسبة 85.50% وهي أعلى نسبة قياساً بالسنوات اللاحقة وقد إستمر المصرف بالحفاظ على المستوى نفسه للنسبة حتى عام (2013) وهذا دليل على زيادة مصدر الدين لديه قياساً بحجم موجوداته في حين

كانت أدنى نسبة عام (2014) إذ بلغت 55.05% وسجل المصرف مستويات منخفضة للنسبة حتى عام (2021) مما يدل على زيادة حجم موجوداته قياساً بمصدر تمويله الخارجي. بلغ المتوسط السنوي 66.84% بإنحراف معياري 9.42%.

6. مصرف الإنتمان العراقي

يتضح عن طريق الجدول (9) إن المصرف سجل أعلى نسبة للرفع المالي عام (2010) إذ بلغت النسبة 77.29% بسبب زيادة مصادر التمويل الخارجي بعدها بدأت النسبة بالتراجع خلال سنوات الدراسة اللاحقة وسجل المصرف أدنى نسبة عام (2017) إذ بلغت 33.82% بسبب زيادة حجم موجوداته وقلة مصادر التمويل الخارجية وعلى وجه الخصوص الودائع وإعتماده على القروض طويلة الأجل في تمويل موجوداته بلغ المتوسط السنوي 51.71% بإنحراف معياري 14.06%.

7. مصرف سومر التجاري

يتبين من الجدول (9) إن المصرف سجل مستويات متفاوتة للنسبة خلال سنوات الدراسة حيث كانت أعلى نسبة مديونية عام (2012) إذ بلغت النسبة 41.25% قياساً بالسنوات الأخرى بسبب الزيادة الحاصلة في مصادر الدين الخارجية وإنخفاض حجم الموجودات، في حين سجل المصرف أدنى نسبة عام (2020) حيث بلغت 21.08% بسبب زيادة إجمالي موجوداته وإعتماد مبدأ التنويع في مصادر التمويل في تغطية التزاماته المالية بلغ المتوسط السنوي 31.82% بإنحراف معياري 6.33%.

8. مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

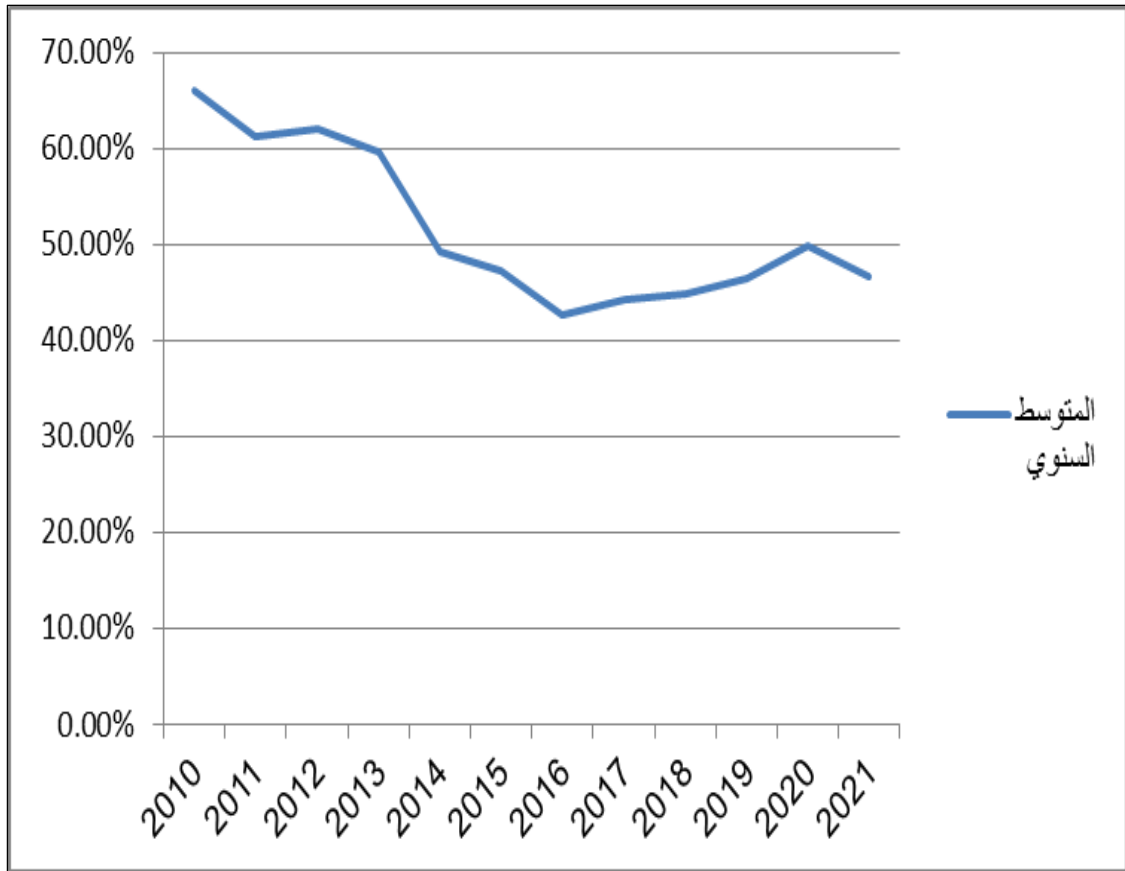
يتضح عن طريق الجدول (9) إن المصرف سجل أعلى نسبة مطلوبات إلى إجمالي الموجودات عام (2011) إذ بلغت 65.52% وهي نسبة مقبولة قياساً بالسنوات اللاحقة بسبب زيادة مصادر التمويل الخارجية، في حين كانت أدنى نسبة عام (2014) حيث بلغت 24.47% بسبب الأزمات وتدهور الأوضاع التي مر بها البلد والمتمثلة بسيطرة تنظيم داعش الإرهابي مما انعكس سلباً على أداء المصرف. بلغ المتوسط السنوي 43.82% بإنحراف معياري 14.85%.

9. مصرف الإقتصاد للاستثمار والتمويل

يلاحظ من الجدول (9) إن المصرف سجل معدلات متفاوتة للنسبة خلال مدة الدراسة وكانت شبه مستقرة للسنوات من (2010) ولغاية (2015) حيث إن أعلى نسبة دين عام (2012) إذ بلغت 71.63% بسبب زيادة حجم مصادر التمويل الخارجية، في حين سجل المصرف أدنى نسبة عام (2020) إذ بلغت 43.73% بسبب زيادة مصادر استخدامات الأموال. بلغ المتوسط السنوي 56.19% بإنحراف معياري 10.55%.

10. مصرف بابل

يتبين من الجدول (9) إن المصرف سجل معدلات مرتفعة للنسبة خلال السنوات الأولى للدراسة حيث سجل المصرف أعلى نسبة مديونية عام (2010) إذ بلغت 70.27% قياساً بالسنوات اللاحقة بسبب اعتماد المصرف بشكل كبير على مصادر التمويل الخارجية وإزدياد حجمها قياساً بإجمالي موجوداته، في حين سجل المصرف أدنى نسبة عام (2017) إذ بلغت 41.63% بسبب زيادة إجمالي موجودات المصرف قياساً بحجم مصدر التمويل الخارجي وإعتماد المصرف على القروض قصيرة الأجل. بلغ المتوسط السنوي 41.63% وبإنحراف معياري 15.63%.



الشكل (9) المتوسط السنوي العام لنسبة الرفع المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

يتضح من خلال الجدول (9) المذكور والشكل (9) وجود إختلاف لنسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة للسلسلة الزمنية الممتدة من (2010-2021) حيث أعلى نسبة للمتوسط السنوي بلغت 66.12% وذلك في عام (2010) أما أدنى متوسط للنسبة كان في عام (2016) إذ بلغت 42.63% ويُعزى السبب في ذلك إلى الظروف التي مر بها البلد من حروب وأزمات يُضاف إلى ذلك قرار البنك المركزي بوجوب رفع رؤوس أموال المصارف مما نتج عنه حدوث زيادة في أصول المصارف نسبة إلى مصادر تمويلها الخارجي، وتضمن الجدول المذكور نسبة الديون

إلى إجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة مع الأوساط الحسابية لغرض إجراء المقارنات المطلوبة.

ثالثاً. نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع ETD

تُشير النسبة إلى مساهمة حقوق المالكين إلى الودائع في تمويل الإستثمار للمصارف التجارية وبالنتيجة تحقيق العوائد الممكنة للمساهمين حيث إن ارتفاع النسبة يُشير إلى مدى قدرة رأس المال المصرفي في مواجهة التزامات المودعين وتحقيق الملاءة المالية للمصرف وفي حالة إنخفاض النسبة فهذا يُشير إلى حالة الخطر التي قد يتعرض لها المصرف بسبب زيادة أموال المودعين وعدم كفاية رأس المال المصرفي على مقابلة سحب الودائع شريطة على أن لا تتجاوز النسبة 10% كحد أقصى. وتُحسب النسبة وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{إجمالي حق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

الجدول (10) نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021)

السنة	بغداد	التجاري العراقي	المتحد	الاهلي العراقي	الشرق الاوسط	الائتمان	سومر التجاري	الموصل	الأفئصل للاستثمار والتمويل	مصرف بابل	المؤوسط السنوي
2010	0.15	1.18	0.64	1.02	0.18	0.31	1.98	0.42	0.53	0.44	0.69
2011	0.20	1.62	0.83	1.39	0.27	0.58	2.05	0.57	0.46	0.66	0.86
2012	0.20	1.28	1.26	1.00	0.30	0.49	1.51	0.92	0.42	0.59	0.80
2013	0.21	2.03	0.97	0.47	0.37	0.52	1.87	0.97	0.60	0.97	0.90
2014	0.20	2.35	1.70	0.78	0.86	0.93	1.92	3.68	0.59	1.69	1.47
2015	0.30	3.03	1.41	0.97	0.84	1.86	2.86	3.04	1.03	2.45	1.78
2016	0.34	2.33	2.32	1.04	0.84	1.69	3.29	2.08	1.13	3.67	1.87
2017	0.39	2.16	1.69	0.94	0.79	2.14	2.54	2.22	1.42	5.55	1.98
2018	0.33	2.11	2.13	1.09	0.61	1.89	2.04	2.04	1.84	3.21	1.73
2019	0.33	1.85	2.05	0.75	0.96	1.39	3.90	2.16	1.96	1.93	1.73
2020	0.25	1.13	1.39	0.62	0.96	1.32	3.89	2.50	2.08	1.63	1.58
2021	0.26	1.97	0.88	0.23	0.91	1.74	4.31	0.57	2.06	1.56	1.45
المؤوسط السنوي	0.26	1.92	1.44	0.86	0.66	1.24	2.68	1.76	1.18	2.03	-
Min	0.15	1.13	0.64	0.23	0.18	0.31	1.51	0.42	0.42	0.44	0.69
Max	0.39	3.03	2.32	1.39	0.96	2.14	4.31	3.68	2.08	5.55	1.98
الانحراف المعياري	0.07	0.53	0.53	0.30	0.28	0.62	0.91	1.01	0.64	1.44	-

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة

1. مصرف بغداد

يلاحظ من الجدول (10) إن المصرف حقق أعلى معدل لنسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع عام (2017) إذ بلغ 0.39% في حين سجل المصرف أدنى معدل للنسبة عام (2010) إذ بلغ 0.15% ويلاحظ من ذلك إن مصرف بغداد سجل مستويات منخفضة للنسبة خلال سنوات الدراسة قياساً بالمصارف عينة الدراسة بسبب ارتفاع حجم الودائع لديه يقابله إنخفاض رأس المال الممتلك وعدم قدرته على تغطية سحبيات المودعين مما يعرض المصرف إلى المخاطرة ونقص السيولة اللازمة في تغطية التزاماته المالية بلغ المعدل السنوي للمصرف 0.26% بإنحراف معياري 0.07%.

2. المصرف التجاري العراقي

تبين عن طريق الجدول (10) إن المصرف سجل أعلى معدل لنسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع عام (2015) إذ بلغ 3.03% مما يشير إلى ارتفاع رأس المال الممتلك لديه وقدرته على مواجهة التزامات مودعيه ، في حين كان أدنى معدل للنسبة عام (2020) إذ بلغ 1.13% بسبب ارتفاع إجمالي الودائع قياساً بحقوق المساهمين وإعتماد المصرف على التمويل المقترض في تغطية التزاماته المالية. بلغ المتوسط السنوي بمعدل 1.92% وإنحراف معياري 0.53%.

3. المصرف المتحد للإستثمار

أظهرت النتائج عن طريق الجدول (10) إن المصرف سجل أعلى معدل لنسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع عام (2016) إذ بلغ 2.32% بسبب إنخفاض إجمالي الودائع لديه وقدرة رأس المال الممتلك على تغطية الإلتزامات المالية وبالتالي متانة المركز المالي للمصرف، في حين كان أدنى معدل للنسبة عام (2010) إذ بلغ 0.64% مما يعطي إشارة إلى زيادة حجم الودائع المصرفية وضعف رأسماله الممتلك في مواجهة إلتزامات المودعين مما يعرض المصرف إلى مخاطر السيولة وتأثير ذلك على عوائد المساهمين بلغ المتوسط السنوي بمعدل 1.44% وإنحراف معياري 0.53%.

4. المصرف الأهلي العراقي

يتضح من الجدول (10) إن المصرف سجل معدلات متفاوتة للنسبة خلال سنوات الدراسة حيث سجل المصرف أعلى معدل للنسبة عام (2011) إذ بلغ 1.39% مما يدل على قوة رأس ماله الممتلك وقدرته على إمتصاص الخسائر الناجمة من السحوبات المفاجئة لأموال المودعين، ومن ثم عاودت النسبة بالإنخفاض خلال السنوات الأخيرة حتى بلغ أدنى معدل للنسبة 0.23% في عام (2021) مما يدل إلى نقص السيولة المصرفية وإزدياد طلبات السحب على الودائع وعدم قدرة رأس المال الممتلك على تغطيتها. بلغ المتوسط السنوي بمعدل 0.86% وإنحراف معياري 0.30%.

5. مصرف الشرق الأوسط

يتبين من الجدول (10) إن المصرف سجل أعلى معدل لنسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع عام (2020) إذ بلغ 0.96% ، ويلاحظ أيضاً إن المصرف سجل معدلات منخفضة للنسبة خلال سنوات

الدراسة وهذا دليل بأن المصرف لم يعتمد في تمويل إلتزاماته على التمويل الممتمك فقط وإنما على التمويل المقترض وكان أدنى معدل للنسبة سجله المصرف عام (2010) إذ بلغ 0.18%، بلغ المتوسط السنوي بمعدل 0.66% وبإنحراف معياري 0.28%.

6. مصرف الإنتمان العراقي

يتضح من الجدول (10) إن المصرف سجل معدلات منخفضة لنسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع خلال السنوات الخمس الأولى حتى بلغ أعلى معدل للنسبة 2.14% في عام (2017) وهذا دليل واضح إن المصرف قام بإتخاذ الإجراءات السليمة والكفيلة للحفاظ على سيولته ومركزه المالي عن طريق زيادة رأسماله الممتمك وإستخدامه في تمويل الأنشطة المصرفية وبالتالي تحقيق العوائد لمساهمي المصرف، في حين أدنى معدل للنسبة عام (2010) إذ بلغ 0.31% بسبب الظروف والأزمات التي مر بها البلد وإنعكاس ذلك على الوضع المالي للمصرف. بلغ المتوسط السنوي بمعدل 1.24% وبإنحراف معياري 0.62%.

7. مصرف سومر التجاري

أظهرت النتائج المبينة في الجدول (10) إن المصرف شهد إرتفاع تدريجي للنسبة حيث إن أعلى معدل لنسبة رأس المال الممتمك إلى الودائع بلغ 4.31% في عام (2021) بسبب إعتداد المصرف بشكل كبير على حقوق مساهميه في تمويل موجوداته ومواجهة السحب على الودائع نتيجة قوة مركزه المالي وبالتالي تحقيق أعلى عائد ممكن لحملة الأسهم، في حين سجل المصرف أدنى معدل للنسبة عام (2012) إذ بلغ 1.51% بسبب تراجع المصرف بالإعتداد على مصدر تمويله الممتمك فقط يُقابله الزيادة الحاصلة في حجم الودائع بلغ المتوسط السنوي بمعدل 2.68% وبإنحراف معياري 0.91%.

8. مصرف الموصل للتنمية والإستثمار

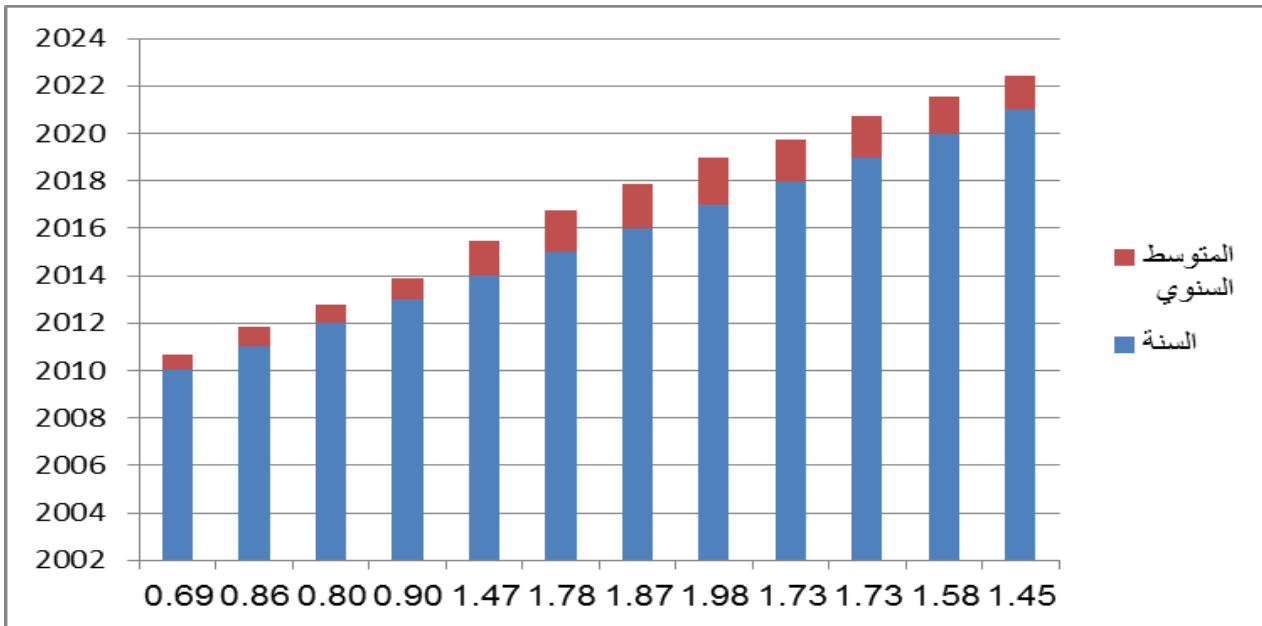
يتضح من الجدول (10) إن أعلى معدل لنسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع في عام (2014) إذ بلغ 3.68% كذلك بلغت النسبة بمعدل 3.04% في عام (2015) في المرتبة الثانية على التوالي ويُعزى السبب في ذلك إلى زيادة مصادر التمويل الممتمك للمصرف قياساً بإجمالي الودائع وإستخدامه في تمويل موجوداته وتغطية طلبات السحب على الودائع، في حين سجل المصرف أدنى معدل للنسبة عام (2010) إذ بلغ 0.42% بسبب زيادة حجم الودائع وعجز رأس المال الممتمك على تغطية تلك الودائع مما يعرض المصرف إلى مخاطر التخلف عن سداد الإلتزامات المالية تجاه زبائنه وبالنتيجة تهديد مركزه المالي والتنافسي في القطاع المصرفي. بلغ المتوسط السنوي بمعدل 1.76% وبإنحراف معياري 1.01%.

9. مصرف الإقتصاد للإستثمار والتمويل

أظهرت النتائج في الجدول (10) إن المصرف سجل معدلات متقاربة لنسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع وذلك في عامي (2020،2021) على التوالي بمعدل (2.08%،2.06%) دلالة إن المصرف إلتزم بالقوانين والتشريعات الصادرة من البنك المركزي التي تلزم بزيادة رأس مال المصارف يقابله إنخفاض في إجمالي الودائع قياساً بالسنوات السابقة مما يُعزز قدرة رأس المال على تغطية الإلتزامات المالية للمصرف ، في حين سجل المصرف معدلات منخفضة للنسبة خلال السنوات الأولى للدراسة وحتى عام (2014) وبلغ أدنى معدل للنسبة عام (2012) بمعدل 0.42% بسبب زيادة أموال المودعين وإنخفاض مصدر التمويل الممتلك في تغطية سحبوات المودعين.بلغ المتوسط السنوي للمصرف بمعدل 1.18% وبإنحراف معياري 0.64%.

10. مصرف بابل

أظهرت النتائج في الجدول (10) ان أعلى معدل لنسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع في عام (2017) اذ بلغ 5.55% بسبب الزيادة الحاصلة في معدل رأس المال وإعتماد المصرف بشكل رئيسي على مصدر التمويل الممتلك في تمويل أنشطة المصرف وتغطية العجز المالي يقابله إنخفاض في حجم الودائع مما إنعكس ذلك على المركز المالي للمصرف وتحقيق العوائد للمساهمين وتعظيم قيمة المصرف في حين سجل المصرف أدنى معدل للنسبة عام (2010) اذ بلغ 0.44% بسبب إعتماذ المصرف على مصدر التمويل المقترض يُقابله إرتفاع إجمالي الودائع بلغ المتوسط السنوي بمعدل 2.03% وبإنحراف معياري 1.44%.



الشكل (10) المتوسط السنوي نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

نلاحظ عن طريق الجدول (10) المذكور والشكل (10) أعلاه إن المصارف عينة الدراسة سجلت أعلى معدل للمتوسط السنوي لنسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع عام (2017) بمعدل 1.98 وبإنحراف معياري 1.36 مما يُشير إلى إن المصارف كانت تمتلك رأس مال ممتلك بنسبة أكبر قياساً بحجم الودائع ، في حين سجلت أدنى معدل للمتوسط السنوي العام وذلك في عام (2010) بمعدل 0.69 وبإنحراف معياري 0.53 مما يدل على إزدياد إجمالي الودائع قياساً برأس المال الممتلك في تلك السنة وإعتماد المصارف على مصدر التمويل المقترض وبالتالي عدم قدرة مصدر التمويل الممتلك على سد العجز الحاصل ومواجهة الإلتزامات المالية، ويُلاحظ أيضاً من الجدول (10) إن المصارف عينة الدراسة لم تلتزم بالحد الأقصى المسموح به للنسبة وهي 10% بل تجاوزت النسبة ثلاثة أو أربعة أضعاف النسبة المقررة رغبةً منها في زيادة معدلات كفاية رأس المال لغرض إستثماره في تحقيق عوائد إضافية.

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات المخاطر المصرفية

توطئة

تطرق المبحث إلى إجراء التحليل المالي لمؤشرات المخاطر المصرفية الوارد ذكرها تباعاً ومناقشة نتائج التحليل للمصارف التجارية عينة الدراسة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عن طريق تقاريرها المالية المعلنة للمدة من (2010-2021).

أولاً: تحليل مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية

يعد تحليل مخاطر السيولة أمراً في غاية الأهمية بسبب الدور الكبير الذي تلعبه المصارف في الإقتصاد ولا بد أن يمتلك المصرف الإدارة الحكيمة التي تعتمد إلى إستخدام الإجراءات المناسبة لتحديد تلك المخاطر ومن ثم مراقبتها والتقليل من حدتها. قام الباحث لغرض قياس مخاطر السيولة للمصارف التجارية عينة الدراسة بإستخدام مؤشرين هما (نسبة الرصيد النقدي ، نسبة التوظيف) وكما مبين أدناه:

أ. نسبة الرصيد النقدي

تُشير النسبة إلى مقدار النقد المتوفر في الصندوق ولدى المصارف الأخرى والبنك المركزي إضافةً إلى الأرصدة السائلة المتمثلة بالمسكوكات الذهبية والعملية الأجنبية وكلما إزادت النسبة فإنها تعطي مؤشراً جيداً إلى قدرة المصرف على مقابلة إلتزاماته المتمثلة بالسحوبات المفاجئة على الودائع في حين إنخفاضها يعطي مؤشراً سلبياً لتعثر المصرف وعدم كفاية النقد اللازم من الإحتياطيات للإيفاء بإلتزاماته المالية تجاه مودعيه مما يعرضه إلى الخسارة وتهديد مركزه المالي. وتُكتب النسبة وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{الأرصدة النقدية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\%$$

الجدول (11) نسبة الرصيد النقدي للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021)

الانحراف المعياري	المتوسط السنوي	مصرف بابل	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	الموصل	سومر التجاري	الائتمان	الشرق الاوسط	الاهلي العراقي	المتحد	التجاري العراقي	بغداد	السنة
0.28	0.78	1.03	0.58	0.52	1.45	0.49	0.74	0.98	0.73	0.53	0.71	2010
0.32	0.88	0.91	0.57	0.76	1.24	0.75	0.73	1.45	0.46	1.31	0.65	2011
0.38	0.96	1.14	0.37	0.84	1.42	0.51	0.75	1.66	0.88	1.23	0.78	2012
0.55	0.92	0.54	0.35	1.18	1.77	0.52	0.76	1.06	0.33	1.98	0.73	2013
0.47	0.88	0.53	0.33	1.29	1.83	0.65	0.98	1.21	0.19	1.11	0.67	2014
0.60	1.18	0.77	0.18	1.56	2.24	1.82	0.98	1.16	0.52	1.61	0.97	2015
0.67	1.15	1.16	0.15	1.30	2.64	1.92	1.01	0.96	0.38	0.97	0.99	2016
0.57	1.11	0.87	0.38	1.37	2.49	1.11	1.29	1.32	0.33	0.93	1.06	2017
0.78	1.16	0.32	0.22	1.44	2.28	2.48	1.08	1.59	0.06	1.16	0.99	2018
1.01	1.15	0.07	0.20	1.33	3.45	2.12	1.17	0.62	0.05	1.63	0.84	2019
1.06	1.25	0.12	0.16	1.62	3.71	2.30	1.15	0.89	0.12	1.47	0.95	2020
1.39	1.28	0.02	0.50	1.15	4.90	2.60	1.16	0.45	0.13	1.12	0.76	2021
-	-	0.62	0.33	1.20	2.45	1.44	0.98	1.11	0.35	1.25	0.84	المتوسط السنوي
-	0.78	0.02	0.15	0.52	1.24	0.49	0.73	0.45	0.05	0.53	0.65	Min
-	1.28	1.16	0.58	1.62	4.90	2.60	1.29	1.66	0.88	1.98	1.06	Max
-	-	0.40	0.15	0.32	1.04	0.81	0.19	0.35	0.25	0.37	0.14	الانحراف المعياري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة

1. مصرف بغداد

يتضح عن طريق الجدول (11) أعلاه إن مصرف بغداد حقق أعلى نسبة رصيد نقدي في عام (2017) بمعدل 1.06 وهذه إشارة لقدرة المصرف على سداد التزاماته المالية من النقد المتوفر تجاه مودعيه في حين بلغت أدنى نسبة للرصيد النقدي عام (2011) بمعدل 0.65 كون المصرف لا يمتلك السيولة اللازمة لمواجهة التزاماته المالية المفاجئة تجاه زبائنه. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 0.84 بإنحراف معياري 0.14.

2. المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (11) إن هناك تفاوت في معدلات الرصيد النقدي بين الإرتفاع والهبوط خلال سنوات الدراسة وبلغت أعلى نسبة حققها المصرف عام (2013) بمعدل 1.98 مما تعكس مدى كفاءة المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه مودعيه إلا إن ذلك قد ينعكس سلباً على نشاط المصرف كونه لا يقوم بتشغيل تلك الأموال التي تدر عليه بالعوائد ، في

حين بلغت أدنى نسبة حققها المصرف عام (2010) بمعدل 0.53 بسبب زيادة سحبوبات المودعين قياساً بالنقد المتاح. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 1.25 بإنحراف معياري 0.37.

3. المصرف المتحد للإستثمار

يتبين من الجدول (11) إن المصرف حقق أعلى نسبة عام (2012) بمعدل 0.88 مما يدل على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه مودعيه في الوقت المناسب قياساً بالسنوات اللاحقة في حين بلغت أدنى نسبة حققها المصرف عام (2019) بمعدل 0.05 وهي بذلك بعيدة عن نسبة السيولة المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة 30% التي يتوجب الاحتفاظ بها من قبل المصارف. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 0.35 بإنحراف معياري 0.25.

4. المصرف الأهلي العراقي

أوضحت النتائج عن طريق الجدول (11) إن المصرف حقق أعلى نسبة للرصيد النقدي عام (2012) وبمعدل 1.66 نتيجة إحتفاظ المصرف بالسيولة الكافية والأرصدة السائلة لمواجهة السحوبات المفاجئة من قبل المودعين، في حين كانت أدنى نسبة عام (2021) بمعدل 0.45 بسبب تدهور الأوضاع وحدوث الأزمات مما إنعكس سلباً على نشاط المصرف وسيولته. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 1.11 بإنحراف معياري 0.35.

5. مصرف الشرق الأوسط

يتضح من الجدول (11) إن المصرف حقق أعلى نسبة للرصيد النقدي عام (2017) بمعدل 1.29 وهذا يُشير بطبيعة الحال إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصرف قياساً بحجم ودائعه في حين حقق المصرف أدنى نسبة له عام (2011) بمعدل 0.73 ويرجع السبب في ذلك إلى إنخفاض حجم الأرصدة النقدية وعد القدرة على الوفاء بالتزامات الودائع. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 0.98 بإنحراف معياري 0.19.

6. مصرف الإنتمان العراقي

يتبين من الجدول (11) إن المصرف حقق أعلى نسبة له في عام (2021) بمعدل 2.60 مما يدل على كفاءة المصرف وقدرته على تحقيق الوفورات من النقد اللازم لتغطية الإلتزامات المالية في حين كانت أدنى نسبة عام (2010) وبمعدل 0.49 قياساً بالسنوات اللاحقة بسبب إنخفاض قيمة النقد لدى المصرف والمصارف الأخرى مما إنعكس سلباً على الأداء المالي للمصرف. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 1.44 بإنحراف معياري 0.81.

7. مصرف سومر التجاري

تُشير النتائج عن طريق الجدول (11) إن المصرف حقق أعلى نسبة للإحتياطي النقدي عام (2021) بمعدل 4.90 ويرجع السبب في ذلك نتيجة الزيادة الحاصلة في الأرصدة النقدية مقارنةً بالسنوات السابقة في حين نلاحظ إنخفاض النسبة عام (2011) بمعدل 1.24 نتيجة عدم قدرة المصرف على الاحتفاظ بالأرصدة النقدية اللازمة لمواجهة السحوبات المفاجئة من قبل المودعين. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 2.45 بإنحراف معياري 1.04 .

8. مصرف الموصل للتنمية والإستثمار

يتضح من الجدول (11) إن المصرف حقق أعلى نسبة للإحتياطي النقدي عام (2020) بمعدل 1.62 بسبب الزيادة الحاصلة في الموجودات النقدية وبالتالي القدرة على تغطية الإلتزامات المالية في حين حقق المصرف أدنى نسبة عام (2010) بمعدل 0.52 نتيجة الإنخفاض الحاصل في معدلات السيولة قياساً بحجم الودائع وبالتالي تعرض المصرف لمخاطر السيولة. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 1.20 بإنحراف معياري 0.32 .

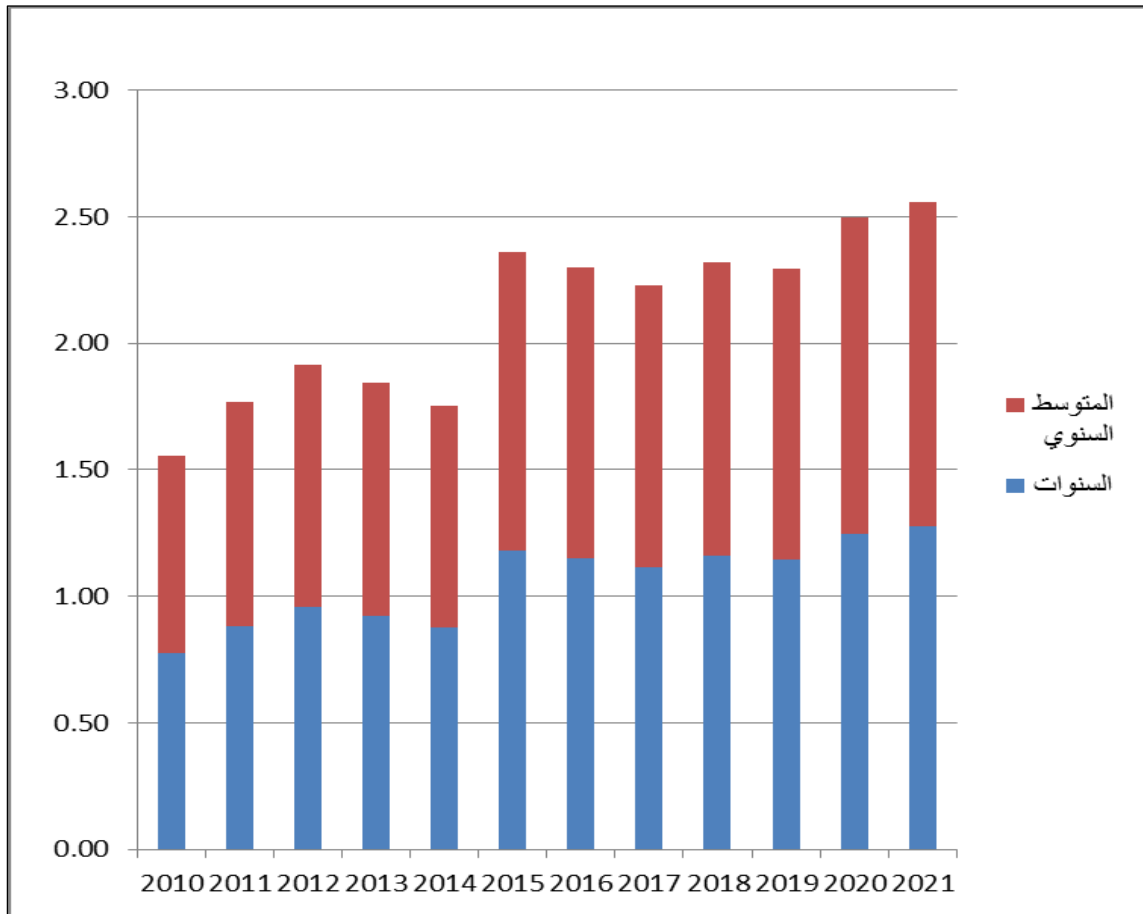
9. مصرف الإقتصاد للإستثمار والتمويل

يتبين من الجدول (11) إن المصرف حقق أعلى نسبة للرصيد النقدي عام (2010) بمعدل 0.58 نتيجة الزيادة الحاصلة في حجم الأرصدة النقدية بمعدل يفوق السنوات اللاحقة الأمر الذي نتج عنه زيادة السيولة للمصرف في حين كانت أدنى نسبة عام (2016) بمعدل 0.15 وهذه نسبة منخفضة نتيجة زيادة السحوبات المفاجئة وعدم توفر النقد الكافي كون المصرف قام بتشغيل أمواله في مشاريع مدرة للدخل مما نتج عنه خطر السيولة المصرفية . بلغ المتوسط السنوي للمصرف 0.33 بإنحراف معياري 0.15.

10. مصرف بابل

يتضح من الجدول (11) إن المصرف حقق أعلى نسبة للإحتياطي النقدي عام (2016) بمعدل 1.16 بسبب الزيادة الحاصلة في حجم الأرصدة النقدية في حين أدنى نسبة للمصرف كانت في عام (2021) وبمعدل 0.02 بسبب قلة الموجودات النقدية المتوفرة لدى المصرف والمصارف الأخرى الأمر الذي ترتب عليه عدم القدرة على مواجهة السحوبات المفاجئة تجاه المودعين وإنعكس ذلك على المركز المالي للمصرف. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 0.62 بإنحراف معياري 0.40 .

يتضح من الجدول (11) المذكور والشكل (11) أدناه وجود تباين بين الأوساط السنوية لمعدلات الرصيد النقدي للمصارف التجارية عينة الدراسة للسلسلة الزمنية الممتدة من (2010-2021) حيث كان أعلى معدل للمتوسط السنوي في عام (2021) إذ بلغ 1.28 ويرجع السبب في ذلك كون المصارف عينة الدراسة كانت ملتزمة بالإجراءات والقوانين النافذة التي تُلزمها بضرورة الاحتفاظ بالأرصدة السائلة لمواجهة الإلتزامات المالية تجاه المودعين مما ينتج عنه زيادة ثقة الزبائن بالمصرف ومن ثم تعزيز مكانته وقوة مركزه المالي أما أدنى نسبة للإحتياطي النقدي كانت في عام (2010) بمعدل 0.78 وهذا دليل واضح على ضعف السيولة النقدية لدى المصارف والنتيجة من توظيف مصادر الأموال في مجالات أخرى تعود عليها بعوائد إضافية مما يُعرضها لمخاطر السيولة وعدم القدرة على مواجهة طلبات السحب المفاجئ للودائع ومن ثم زعزعة الثقة بين زبائنها وتهديد مركزها المالي. تضمن الجدول المذكور معدلات الرصيد النقدي للمصارف عينة الدراسة مع الأوساط الحسابية لغرض إجراء المقارنات المطلوبة.



الشكل (11) المتوسط السنوي العام لنسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

ب. نسبة التوظيف

تُعد من المقاييس المهمة التي تُشير إلى مدى قدرة المصرف على منح التسهيلات الائتمانية المتمثلة بالقروض والتسليفات لزمائنه عن طريق مأمُتاح لديه من ودائع مصرفية تُلبي طلبات الائتمان إلا إن ارتفاع النسبة يُشكل خطراً على المصرف يتعلق بسيولته كونها تُعطي إشارة إلى إفراط المصرف في منح الائتمان وعدم قدرة ودائعه على تلبية طلبات الائتمان وقد يُواجه المصرف الإلتزامات المالية المفاجئة تجاه مودعيه وعدم توفر النقد اللازم لتلبية هذه الإلتزامات مما يُعرض المصرف لمخاطر السيولة وبالتالي تهديد مركزه المالي. ويتم حساب النسبة وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والتسليفات}}{\text{الودائع ومافي حكمها}} \times 100\%$$

الجدول (12) نسبة التوظيف للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2010-2021)

السنة	بغداد	لتجاري العراقي	المتحد الاهلي العراقي	الشرق الاوسط	الائتمان	سومر التجاري	الموصل	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	مصرف بابل	المتوسط السنوي
2010	22.47%	0.45%	91.40%	68.94%	30.73%	3.19%	127.43%	42.47%	73.89%	7.87%
2011	20.83%	0.99%	93.53%	64.78%	37.39%	3.84%	145.91%	52.72%	55.79%	21.78%
2012	13.11%	2.06%	155.65%	43.59%	32.05%	2.08%	71.16%	83.44%	43.88%	16.84%
2013	14.94%	4.09%	153.86%	32.06%	37.47%	0.65%	100.21%	56.94%	43.41%	104.23%
2014	15.20%	5.91%	230.69%	49.00%	52.46%	0.39%	105.42%	231.10%	43.18%	147.51%
2015	26.29%	10.87%	141.64%	68.78%	45.20%	0.04%	126.18%	181.40%	51.91%	147.79%
2016	23.56%	8.17%	195.98%	44.88%	35.01%	1.61%	132.98%	135.17%	74.71%	191.44%
2017	20.38%	8.01%	186.95%	44.26%	30.14%	2.46%	89.98%	142.48%	75.81%	216.41%
2018	20.28%	8.87%	239.21%	32.35%	21.60%	2.14%	59.95%	85.11%	89.21%	112.40%
2019	18.23%	7.81%	170.65%	49.71%	33.68%	3.78%	111.22%	92.12%	99.90%	69.70%
2020	12.96%	6.91%	54.38%	64.40%	30.39%	3.35%	68.15%	82.74%	82.55%	61.81%
2021	10.37%	16.96%	42.73%	63.62%	29.18%	4.18%	53.83%	15.72%	96.98%	65.06%
المتوسط السنوي	18.22%	6.76%	146.39%	52.20%	34.61%	2.31%	99.37%	100.12%	69.27%	96.90%
Min	10.37%	0.45%	42.73%	32.06%	21.60%	0.04%	53.83%	15.72%	43.18%	7.87%
Max	26.29%	16.96%	239.21%	68.94%	52.46%	4.18%	145.91%	231.10%	99.90%	216.41%
الادحرف المعياري	4.68%	4.41%	61.65%	12.91%	7.67%	1.36%	29.53%	59.31%	20.11%	65.59%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة

1. مصرف بغداد

يتضح من الجدول (12) أعلاه إن المصرف حقق أعلى نسبة توظيف عام (2015) إذ بلغت 26.29% وهذا دليل واضح إن المصرف قام بإستثمار أموال مودعيه في منح القروض والسلف في حين كانت النسبة عام (2021) منخفضة إذ بلغت 10.37% قياساً بالسنوات السابقة وهذا يدل على إنخفاض منح الإئتمان من قبل المصرف مقارنة بحجم ودائعه. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 18.22% بإنحراف معياري 4.68% .

2. المصرف التجاري العراقي

يتبين من الجدول (12) إن المصرف حقق أعلى نسبة توظيف عام (2021) بلغت 16.96% مما يدل على كفاءة المصرف للتوسع في منح الإئتمان النقدي لتحقيق عوائد اضافية في حين أدنى نسبة كانت عام (2010) إذ بلغت 0.45% وهذا إنخفاض ملحوظ مقارنةً بالسنوات اللاحقة نتيجة حدوث الأزمات المالية التي مر البلاد مما إنعكس سلباً على عمل المصرف في منح القروض. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 6.76% بإنحراف معياري 4.41% .

3. المصرف المتحد للإستثمار

إستناداً للجدول (12) نجد إن المصرف حقق أعلى نسبة توظيف عام (2018) إذ بلغت النسبة 239.21% مما يدل على قدرة المصرف في توجيه النقد المتاح بما يتناسب وتلبية متطلبات المقترضين التي تعود عليه بالعوائد في حين كانت أدنى نسبة عام (2021) حيث بلغت 42.73% وهذا إنخفاض كبير قياساً بالسنوات السابقة ودلالة واضحة بإنخفاض حجم الإئتمان الممنوح وإزدياد طلبات السحب من قبل المودعين . بلغ المتوسط السنوي للمصرف 146.39% بإنحراف معياري 61.65% .

4. المصرف الأهلي العراقي

يتضح من الجدول (12) إن المصرف حقق أعلى نسبة توظيف عام (2010) إذ بلغت 68.94% وهذا يدل على زيادة نمو المصرف وقدرته على توظيف أمواله باتجاه منح التسهيلات الإئتمانية في حين كانت أدنى نسبة عام (2013) إذ بلغت النسبة 32.06% مما يدل إلى زيادة التزاماته تجاه المودعين قياساً بحجم الإئتمان الممنوح. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 52.20% بإنحراف معياري 12.91% .

5. مصرف الشرق الأوسط

يتبين من الجدول (12) إن المصرف إستطاع تحقيق أعلى نسبة توظيف عام (2014) حيث بلغت النسبة 52.46% وهي أعلى نسبة قياساً بالسنوات اللاحقة كون المصرف نجح في توظيف أموال مودعيه نحو الفرص الإستثمارية المتمثلة بمنح القروض والسلف وبما يتلائم وتحقيق الربحية في

حين كانت أدنى نسبة عام (2018) إذ بلغت 21.60% مما يدل على تراجع المصرف في منح الائتمان النقدي قياساً بحجم ودائعه. بلغ المتوسط السنوي 34.61% بإنحراف معياري 7.67% .

6. مصرف الائتمان العراقي

يتضح من الجدول(12) إن المصرف حقق أعلى نسبة توظيف عام (2021) إذ بلغت النسبة 4.18% مما تُشير إلى كفاءة المصرف وإملاكه الخبرة الكافية في إستثمار أموال مودعيه بما يتلائم وتحقيق الإيرادات في حين كانت أدنى نسبة عام (2015) إذ بلغت 0.04% وهي نسبة متدنية قياساً بالسنوات الأخرى بسبب قلة مصدر التمويل اللازم والمتأتي من أموال المودعين وإزدياد طلبات السحب مقارنةً بحجم الائتمان النقدي الممنوح وبالتالي إنخفاض الإيراد المتحقق. بلغ المتوسط السنوي 2.31% بإنحراف معياري 1.36%.

7. مصرف سومر التجاري

يتبين من الجدول (12) إن المصرف حقق أعلى نسبة توظيف عام (2011) إذ بلغت النسبة 145.91% قياساً بالسنوات الأخرى هذا يعني إن المصرف نجح في التوسع في منح التسهيلات الائتمانية وتلبية طلبات المقترضين في حين كانت أدنى نسبة عام (2021) حيث بلغت 53.83% وهذا يدل على ضعف القابلية الائتمانية للمصرف وإزدياد طلبات السحب على الودائع. بلغ المتوسط السنوي 99.37% بإنحراف معياري 29.53%.

8. مصرف الموصل للتنمية والإستثمار

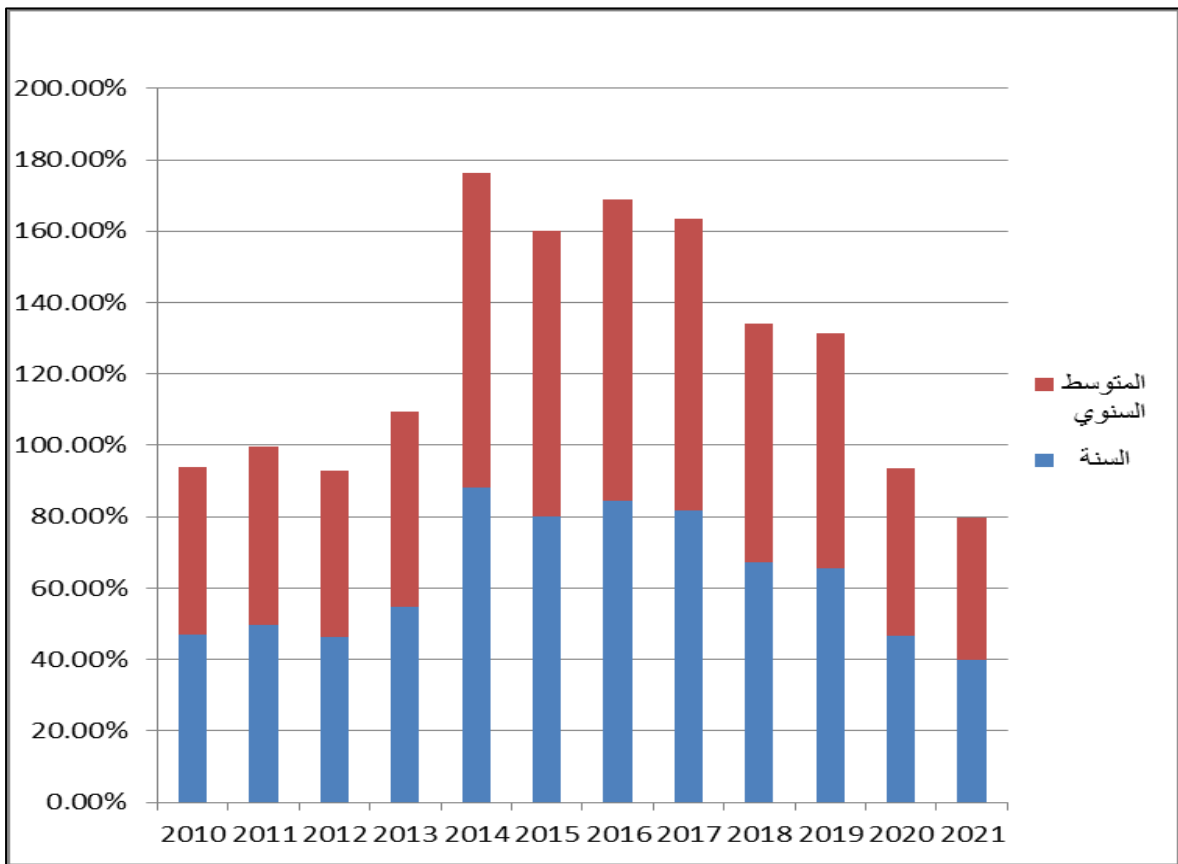
يتضح من الجدول (12) إن المصرف حقق أعلى نسبة توظيف الأموال عام (2014) إذ بلغت النسبة 231.10% وهي نسبة مرتفعة قياساً بالسنوات اللاحقة ويُعطي دليل واضح إن المصرف كفوء في توجيه موارده المُتحصلة من المودعين في تلبية طلبات الائتمان وبالتالي تحقيق الأرباح في حين كانت أدنى نسبة عام (2021) حيث بلغت 15.72% مما يُشير إلى هبوط حاد قياساً بالسنوات السابقة ويرجع السبب إلى تعثر المصرف في إستغلال أموال مودعيه وتوجيهها باتجاه منح الائتمان وبالتالي إنخفاض إيراداته. بلغ المتوسط السنوي 100.12% بإنحراف معياري 59.31%.

9. مصرف الإقتصاد للإستثمار والتمويل

يلاحظ من الجدول (12) إن المصرف حقق أعلى نسبة توظيف عام (2019) حيث بلغت النسبة 99.90% وهي مؤشر جيد لكفاءة المصرف للتوسع في حجم الائتمان النقدي الممنوح وإنعكاس ذلك على ربحيته في حين نلاحظ أدنى نسبة حققها المصرف كانت في عام (2014) إذ بلغت النسبة 43.18% وهي نسبة منخفضة قياساً بالسنوات اللاحقة وتشير إلى ضعف القابلية الائتمانية وزيادة إلتزامات المصرف تجاه مودعيه. بلغ المتوسط السنوي 69.27% بإنحراف معياري 20.11% .

10. مصرف بابل

يتبين من الجدول (12) إن المصرف حقق أعلى نسبة توظيف عام (2017) إذ بلغت 216.41% وهي نسبة جيدة قياساً بالسنوات الأخرى وتدل على قوة وكفاءة المصرف في زيادة إيراداته من تشغيل أموال المودعين باتجاه منح الإئتمان إلا إنه يُشكل حُطورة للمصرف نتيجة الزيادة الحاصلة في منح الإئتمان مقابل طلبات السحب المفاجئ للودائع في حين كانت النسبة في أدنى مُستوياتها عام (2010) إذ بلغت 7.87% وهي نسبة قليلة قياساً بالسنوات اللاحقة وإشارة إلى رغبة المصرف الاحتفاظ بأموال مُودعيه دون التوسع في منح الإئتمان. بلغ المتوسط السنوي 96.90% بإنحراف معياري 65.59%.



الشكل (12) المتوسط السنوي العام لنسبة التوظيف للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

يتبين من الجدول (12) المذكور والشكل (12) أعلاه وجود إختلاف بين نسب التوظيف للمصارف التجارية عينة الدراسة للسلسلة الزمنية الممتدة من (2010-2021) حيث أعلى نسبة للمتوسط السنوي بلغت 88.09% وذلك في عام (2014) أما أدنى نسبة كانت في عام (2021) إذ بلغت 39.86% وهذا دليل واضح على وجود تباين للنسب خلال سنوات الدراسة بسبب تدهور الأوضاع

والأزمات المالية للبلاد وإنعكاسها على النشاط المصرفي. وتضمن الجدول نسب التوظيف للمصارف عينة الدراسة مع الأوساط الحسابية لغرض إجراء المقارنات المطلوبة.

ثانياً: تحليل مؤشر المخاطر الائتمانية

تنشأ مخاطر الائتمان بسبب تعثر أو فشل المقترضين عن سداد أصل الدين أو الفوائد المترتبة عليه أو كليهما بالتالي فإن ذلك يؤثر على سيولة المصرف وقد يؤدي بالنتيجة إلى خطر الإفلاس أو العسر المالي. قام الباحث باستخدام مؤشر واحد لقياس المخاطر الائتمانية وهو (مؤشر جودة القروض) لقياس مدى قدرة المصرف على الاحتفاظ بالمخصص اللازم لمواجهة وتغطية العجز الذي تتعرض له المصارف في حال تخلف المقترضين عن السداد في الوقت المحدد، ويشير إنخفاض النسبة إلى قدرة المصرف على مواجهة خسائر الائتمان الممنوح. وتُحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة جودة القروض} = \frac{\text{مخصص خسائر القروض}}{\text{إجمالي القروض والتسليفات}} \times 100\%$$

الجدول (13) نسبة جودة القروض للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021)

المتوسط السنوي	مصرف بابل	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	الموصل	سومر التجاري	الائتمان	الشرق الاوسط	الاهلي العراقي	المتحد	التجاري العراقي	بغداد	السنة
2.39	0.07	0.06	0.04	0.09	0.01	0.06	0.07	0.06	23.33	0.08	2010
1.08	0.04	0.06	0.04	0.06	0.02	0.05	0.08	0.07	10.29	0.12	2011
0.46	0.03	0.12	0.03	0.03	0.02	0.05	0.06	0.10	3.97	0.12	2012
0.30	0.03	0.24	0.06	0.03	0.07	0.05	0.07	0.09	2.31	0.08	2013
0.24	0.03	0.36	0.08	0.04	0.13	0.06	0.12	0.11	1.39	0.07	2014
0.47	0.07	0.55	0.10	0.04	2.41	0.07	0.13	0.14	1.07	0.13	2015
0.23	0.08	0.42	0.09	0.04	0.06	0.08	0.15	0.15	1.06	0.13	2016
0.27	0.10	0.45	0.10	0.06	0.43	0.10	0.20	0.13	0.94	0.15	2017
0.28	0.13	0.55	0.28	0.03	0.44	0.11	0.15	0.13	0.79	0.16	2018
0.28	0.14	0.52	0.31	0.03	0.44	0.11	0.10	0.15	0.87	0.17	2019
0.36	0.13	1.05	0.60	0.04	0.43	0.22	0.07	0.23	0.57	0.22	2020
0.27	0.01	0.43	0.72	0.05	0.43	0.22	0.03	0.21	0.34	0.25	2021
-	0.07	0.40	0.21	0.04	0.41	0.10	0.10	0.13	3.91	0.14	المتوسط السنوي
0.23	0.01	0.06	0.03	0.03	0.01	0.05	0.03	0.06	0.34	0.07	Min
2.39	0.14	1.05	0.72	0.09	2.41	0.22	0.20	0.23	23.33	0.25	Max
-	0.04	0.26	0.22	0.02	0.63	0.06	0.05	0.05	6.42	0.05	الانحراف المعياري

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة

1. مصرف بغداد

يُلاحظ من الجدول (13) أعلاه إن المصرف حقق أعلى نسبة لمؤشر جودة القروض عام (2021) بمعدل 0.25 وهذا مؤشر على إرتفاع مخصص القروض كون المصرف قد زاد من حجم الائتمان الممنوح مما يُعرضه إلى مخاطر التخلف عن السداد في حين كانت النسبة منخفضة عام (2014) إذ بلغت بمعدل 0.07 وهذا دليل بأن المصرف قام بإتباع السياسة السليمة في إدارة مخاطر الائتمان. بلغ المتوسط السنوي 14.01% بإنحراف معياري 5.11%.

2. المصرف التجاري العراقي

تبين من الجدول (13) إن المصرف حقق أعلى نسبة لمؤشر مخاطر الائتمان عام (2010) بمعدل 23.33 وكذلك عام (2011) حيث بلغ 10.29 حيث تُشير النسبة إلى زيادة المخاطر الائتمانية كون المصرف أفرط في منح القروض للأفراد والمنشآت دون فحص الائتمان ومراقبة السلوك الائتماني للجهات الممنوحة وبالتالي تعثرهم في سداد ما بذمتهم من مستحقات مالية إنعكس ذلك بدوره على المركز الائتماني للمصرف وعلى سيولة المصرف ، في حين كانت النسبة في أدنى مستوياتها عام (2021) إذ بلغت بمعدل 0.34 كون المصرف قام بإتباع إجراءات منح الائتمان من خلال فحص ومراقبة المقترضين وإعتماد أسلوب التنويع عند منح الائتمان. بلغ المتوسط السنوي 391.22% بإنحراف معياري 641.99%.

3. المصرف المتحد للإستثمار

أظهرت النتائج عن طريق الجدول (13) إن أعلى نسبة لمخاطر الائتمان في عام (2020) إذ بلغت بمعدل 0.23 ويرجع السبب في ذلك كون المقترضين تعثروا في سداد الائتمان الممنوح مما أدى بطبيعة الحال إلى قيام المصرف بزيادة مُخصص خسائر القروض لمُقابلة حالات التخلف عن السداد في حين إن النسبة عام (2010) بلغت بمعدل 0.06 مما يُعطي إشارة إن المصرف قلل من عمليات منح الائتمان للزبائن العاجزين عن توفير الضمانات. بلغ المتوسط السنوي 13.27% بإنحراف معياري 4.79%.

4. المصرف الأهلي العراقي

يتضح من الجدول (13) إن أعلى نسبة للمخاطر الائتمانية في عام (2017) إذ بلغت بمعدل 0.20 ثم عاودت النسبة بالهبوط وإستقرارها في الأعوام الأخيرة حتى بلغت أدنى نسبة بمعدل 0.03 في عام (2021) مما يدل إن المصرف إتبع سياسة إحترازية في منح الائتمان وقصوره على الزبائن المتعاملين معه بشكلٍ دائم لكي لا يتعرض لمخاطر التخلف عن السداد ومن ثم نقص السيولة المصرفية. بلغ المتوسط السنوي 10.15% بإنحراف معياري 4.62%.

5. مصرف الشرق الأوسط

يتبين من الجدول (13) إن المصرف إزدادت مخاطره الائتمانية عام (2021) إذ بلغت النسبة بمعدل 0.22 بسبب مُضاعفة عمليات منح القروض وبالتالي حدوث حالات التعثر عن السداد من قبل المقترضين في حين نجد مخاطر الائتمان كانت تتسم بالاستقرار للأعوام الأولى حتى عام (2011) إذ بلغت بمعدل 0.05 كون المصرف إتبع سياسة ترشيد الائتمان نحو الأنشطة المضمونة والمُدرّة للأرباح. بلغ المتوسط السنوي 10.03% بإنحراف معياري 5.91%.

6. مصرف الائتمان العراقي

يتضح من الجدول (13) إن مخاطر الائتمان أخذت بالصعود حتى عام (2015) حيث بلغت النسبة بمعدل 2.41 نتيجة حالة الشك وعدم ثقة المصرف في إسترجاع أمواله المقترضة بسبب عدم مراقبة وفحص الائتمان للأشخاص المقترضين في حين كانت أدنى نسبة عام (2010) إذ بلغت 0.01 بسبب ترشيد الائتمان. بلغ المتوسط السنوي 40.72% بإنحراف معياري 63.12%.

7. مصرف سومر التجاري

أظهرت النتائج المبينة في الجدول (13) إن أعلى نسبة لمخاطر الائتمان كانت في عامي (2010، 2011) على التوالي إذ بلغت النسب بمعدل (0.06، 0.09) بسبب زيادة حالات التعثر عن السداد في الوقت المحدد لذلك عمِد المصرف على زيادة النسبة لتحسين جودة القروض في حين عاودت النسبة بالهبوط ومن ثم إستقرارها حتى عام (2019) إذ بلغت 0.03 كون المصرف خفض من حجم القروض الممنوحة وإتبع سياسة مشددة في منح الائتمان. بلغ المتوسط السنوي 4.35% بإنحراف معياري 1.84%.

8. مصرف الموصل للتنمية والإستثمار

يتضح عن طريق الجدول (13) إن أعلى نسبة للمخاطر الائتمانية في عام (2021) إذ بلغت بمعدل 0.72 كذلك بلغت النسبة 0.60 في عام (2020) بالمرتبة الثانية ويُعزى السبب في ذلك إلى إرتفاع حالات تخلف المقترضين عن السداد وضُعب الإدارة المصرفية في إتباع أساليب إدارة الائتمان والإلتزام بضوابط منح القروض في حين كانت أدنى نسبة عام (2012) إذ بلغت بمعدل 0.03 كون المصرف عمِد إلى إتباع سياسة احترازية عند منح الائتمان عن طريق إجراءات الفحص والمراقبة. بلغ المتوسط السنوي 20.58% بإنحراف معياري 22.32%.

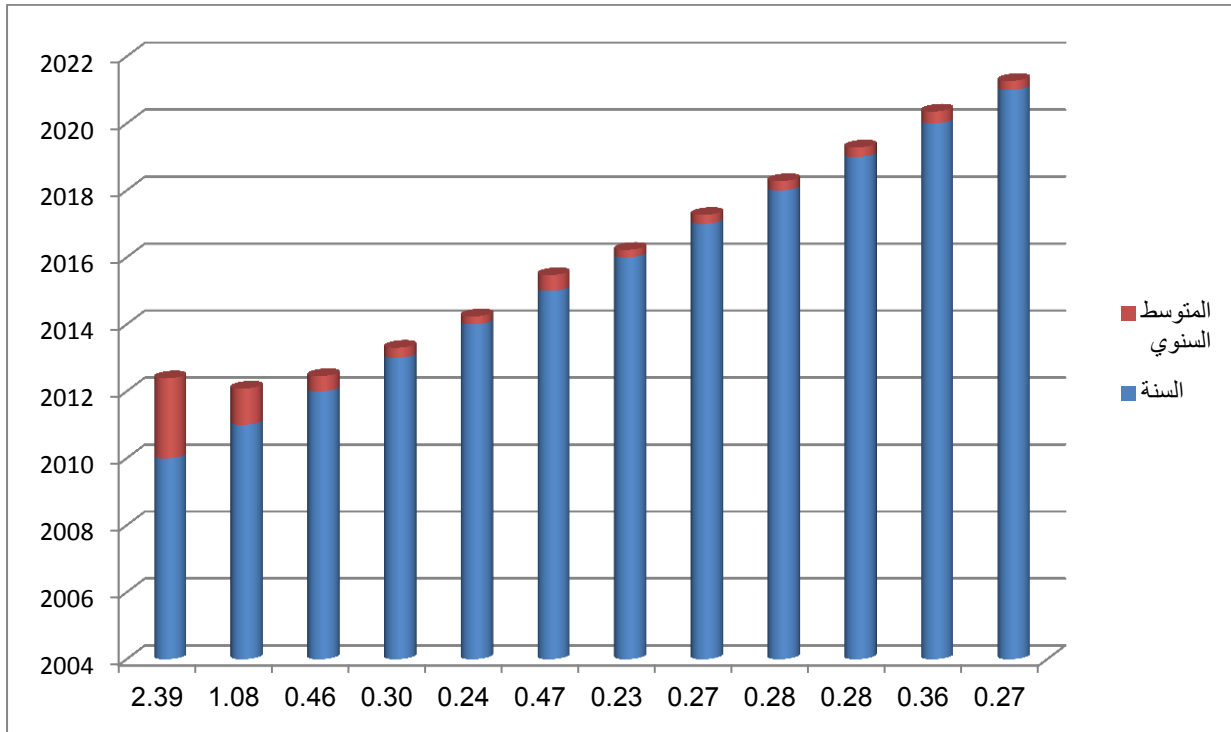
9. مصرف الإقتصاد للإستثمار والتمويل

أظهرت النتائج في الجدول (13) إن المخاطر الائتمانية كانت في أعلى مستوياتها عام (2020) إذ بلغت النسبة بمعدل 1.05 ويرجع السبب في ذلك إلى حدوث حالات التخلف عن تسديد الأموال المطلوبة وضُعب المراكز الائتمانية للمقترضين يُقابله عدم مطابفة المصرف للضمانات اللازمة في حال تعثرهم عن السداد في حين كانت أدنى نسبة لمخاطر الائتمان عام (2010) إذ بلغت

بمعدل 0.06 بسبب إتباع سياسة ترشيد الإئتمان والإلتزام بالضوابط والتعليمات الصادرة من البنك المركزي.بلغ المتوسط السنوي 40.12% بإنحراف معياري 26.08%.

10. مصرف بابل

أظهرت النتائج في الجدول (13) إن أعلى نسبة للمخاطر الإئتمانية كانت عام (2019) إذ بلغت النسبة بمعدل 0.14 بسبب إزدياد حالات تخلف سداد إلتزامات القروض من قبل المقترضين نتيجة منح القروض عالية المخاطرة مما ينتج عنه تعثر الإئتمان المصرفي الممنوح في حين كانت أدنى نسبة لمخاطر الإئتمان عام (2021) إذ بلغت بمعدل 0.01 بسبب إتباع سياسة ترشيد الإئتمان والإلتزام بالضوابط والتعليمات الصادرة من البنك المركزي.بلغ المتوسط السنوي 7.14% بإنحراف معياري 4.47%.



الشكل (13) المتوسط السنوي لمؤشر جودة القروض للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

نُلاحظ من الجدول (13) المذكور والشكل (13) أعلاه وجود تفاوتٍ كبير بين النسب لمؤشر المخاطر الإئتمانية إذ تبين بأن أعلى متوسط لمخاطر الإئتمان بلغ 238.87% في عام (2010) نتيجة تدهور أوضاع البلد والأزمات الإقتصادية التي مر بها مما انعكست على نشاط المصرف وبالتالي على سلوك المقترضين مما زادت حالات التخلف عن السداد بينما كان أدنى متوسط للمخاطر الإئتمانية عام (2016) إذ بلغ 22.57% بسبب إتباع المصارف سياسة ترشيد الإئتمان وأخذ الضمانات لقاء منح القروض.

ثالثاً: تحليل مؤشر مخاطر أسعار الفائدة

تُعد من المخاطر المهمة التي يتعرض لها المستثمر بصورة عامة سواء كان (مؤسسة، شركة، فرد) وتنشأ بسبب إختلاف آجال الإستحقاق للموجودات والمطلوبات وتكون قابلة للتغيير بشكل دوري وتؤدي بالنتيجة إلى حدوث تقلبات في الأرباح وبالتالي تأثيرها على السيولة. وقد إستخدم الباحث مؤشر واحد لتحليل مخاطر أسعار الفائدة وهو (نسبة حساسية الفجوة) وتُشير إلى المخاطر التي يمكن أن يتحملها المصرف بإتجاه التغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة المستقبلية مع الأخذ بنظر الإعتبار أن تكون النسبة أصغر من واحد كنسبة مقبولة كونها تؤدي إلى زيادة عوائد المصرف. وتُحسب بالصيغة الآتية:

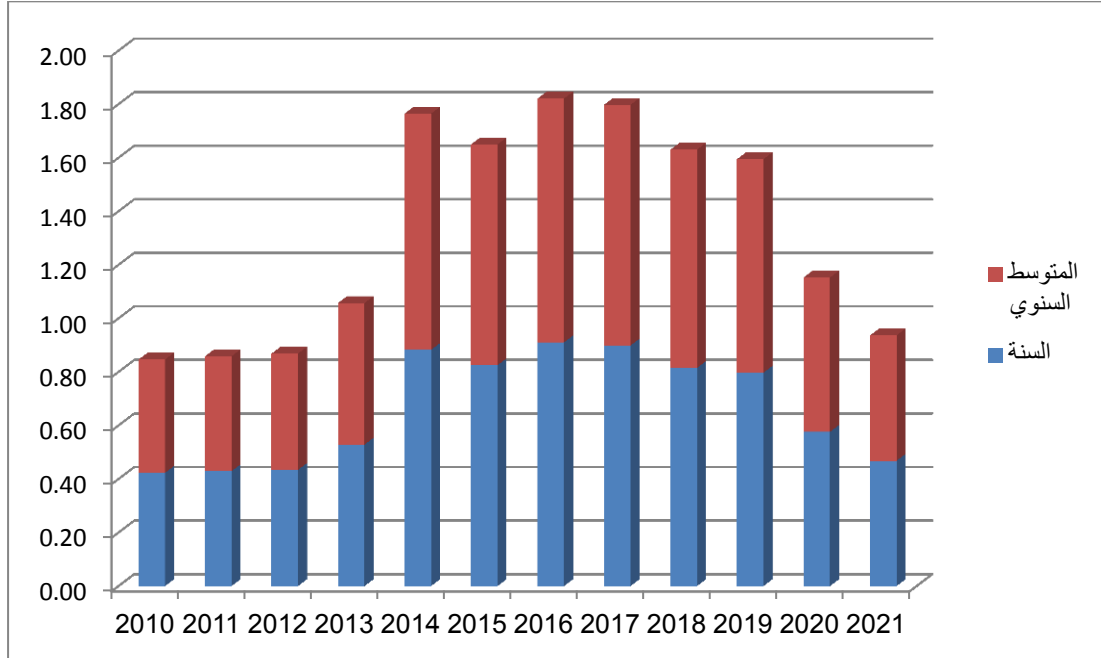
$$\text{نسبة حساسية الفجوة} = \frac{\text{الموجودات الحساسة للتغير في سعر الفائدة}}{\text{المطلوبات الحساسة للتغير في سعر الفائدة}} \times 100\%$$

الجدول (14) نسبة فجوة حساسية الفائدة للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2021)

الانحراف لمعياري	المتوسط السنوي	مصرف بابل	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	الموصل	سومر التجاري	الائتمان	الشرق الاوسط	الاهلي العراقي	المتحد	التجاري العراقي	بغداد	السنة
0.33	0.42	0.08	0.74	0.37	0.88	0.03	0.31	0.69	0.91	0.00	0.22	2010
0.30	0.43	0.22	0.56	0.53	0.78	0.04	0.37	0.65	0.93	0.01	0.21	2011
0.42	0.43	0.17	0.44	0.77	0.55	0.02	0.32	0.44	1.48	0.02	0.13	2012
0.46	0.53	1.04	0.43	0.57	0.82	0.01	0.37	0.32	1.53	0.04	0.15	2013
0.85	0.88	1.48	0.43	2.31	0.93	0.00	0.52	0.49	2.44	0.06	0.15	2014
0.65	0.82	1.48	0.52	1.81	1.13	0.00	0.42	0.69	1.82	0.11	0.26	2015
0.84	0.91	1.91	0.75	1.35	1.22	0.02	0.35	0.45	2.73	0.08	0.24	2016
0.86	0.90	2.16	0.76	1.33	0.86	0.06	0.30	0.44	2.72	0.08	0.28	2017
1.05	0.81	1.12	0.89	0.85	0.57	0.05	0.22	0.32	3.79	0.09	0.24	2018
0.87	0.80	0.70	1.00	0.92	0.99	0.04	0.34	0.50	3.18	0.08	0.23	2019
0.46	0.58	0.62	0.83	0.83	0.61	0.03	0.31	0.64	1.65	0.07	0.18	2020
0.35	0.47	0.65	0.97	0.16	0.48	0.04	0.29	0.64	1.13	0.17	0.15	2021
/	/	0.97	0.69	0.98	0.82	0.03	0.34	0.52	2.03	0.07	0.20	المتوسط السنوي
/	0.42	0.08	0.43	0.16	0.48	0.00	0.22	0.32	0.91	0.00	0.13	Min
/	0.91	2.16	1.00	2.31	1.22	0.06	0.52	0.69	3.79	0.17	0.28	Max
/	/	0.66	0.20	0.59	0.22	0.02	0.07	0.13	0.89	0.04	0.05	الانحراف المعياري

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة

يُبين الجدول (14) المذكور والشكل (14) أدناه مؤشرات مخاطر أسعار الفائدة للمصارف عينة الدراسة للمدة من (2010-2021) كما تضمن الجدول المتوسط السنوي والانحراف المعياري لكل مصرف والمتوسط السنوي العام لغرض إجراء المقارنات اللازمة.



الشكل (14) المتوسط السنوي لمؤشر حساسية الفجوة للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مُخرجات برنامج Excel

نُلاحظ من الجدول (14) المذكور والشكل أعلاه إن المصارف التجارية عينة الدراسة والمتمثلة بمصرف(المتحد، سومر التجاري، الموصل، بابل، الاقصاد للإستثمار) حققت معدلات مُرتفعة لمؤشر مخاطر أسعار الفائدة ضمن السلسلة الزمنية للدراسة مقارنةً بالمتوسط السنوي العام الذي بلغ 0.91 وهو أصغر من الواحد الصحيح مما يدل على ارتفاع نسبة الموجودات الحساسة للتغير في سعر الفائدة قياساً بالمطلوبات الحساسة وهذا يُشير بطبيعة الحال إلى إن المصارف سابقة الذكر هي الأكثر استخداماً للموجودات الخطرة والحساسة للتغير في أسعار الفائدة كونها عمدت بطبيعة الحال على توظيف موجوداتها الأكثر تأثراً بأسعار الفائدة ، في حين نلاحظ المصارف المتبقية قد سجلت معدلات منخفضة قياساً بالمتوسط السنوي العام وهي تُحاول جاهدةً لتجنب هذه المخاطر وبما يعزز نمو نشاطها المصرفي والموائمة بين الودائع ومنح التسهيلات الإئتمانية. ويتبين عن طريق الجدول أيضاً إن أعلى نسبة لمؤشر مخاطر أسعار الفائدة كان من نصيب مصرف المتحد بمعدل 3.79 وأدنى نسبة للمؤشر تعود لمصرفي التجاري العراقي والإئتمان العراقي، في حين أدنى معدل تشتت مقاساً بالانحراف المعياري يعود لمصرف الإئتمان إذ بلغ 0.02، مما يُشير إلى كونه أكثر إستقراراً لمخاطر أسعار الفائدة، بينما أعلى معدل تشتت يعود لمصرف بابل إذ بلغ 0.66، هذا يعني إن المصرف مُجازف وإن موجوداتها تتسم بالمخاطرة كونها أكثر تأثراً للتغيرات في أسعار الفائدة.

المبحث الثالث

تحليل مؤشرات الربحية المصرفية

توطئة

تضمن المبحث إجراء التحليل المالي لمؤشرات الربحية المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة والمُدْرَجَة في سوق العراق للأوراق المالية عن طريق تقاريرها المالية المعلنة للمدة (2010-2021) ، حيث تم استخدام مؤشرين هما (معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية). وتمثل الهدف الرئيسي من إجراء التحليل هو لبيان أثر المؤشرات في تعزيز قوة وسلامة النظام المصرفي وقدرته على إستيعاب الخسائر المُحتملة ومواجهة الخطر وبالتالي تعظيم القيمة وزيادة ثروة المساهمين.

أولاً: معدل العائد على الموجودات ROA

يُعد من أكثر المؤشرات المستخدمة لقياس كفاءة الأداء المالي للمصارف وتُشير النسبة إلى مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح عن طريق تشغيل موجوداته. ويُتم حساب النسبة وفق الصيغة الآتية:

$$\text{معدل العائد على الموجودات ROA} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

الجدول (15) معدل العائد على الموجودات (ROA)

السنة	بغداد	التجاري العراقي	المتحد	الاهلي العراقي	الشرق الاوسط	الانتمان	سومر التجاري	الموصل	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	مصرف بابل	المتوسط السنوي
2010	1.42%	6.50%	6.42%	1.06%	1.49%	1.38%	0.40%	5.50%	3.46%	2.22%	2.98%
2011	2.39%	2.90%	6.63%	1.35%	2.76%	3.54%	0.14%	4.13%	2.54%	1.78%	2.82%
2012	1.93%	4.50%	7.48%	4.57%	2.96%	4.09%	0.43%	3.44%	3.89%	1.65%	3.50%
2013	1.82%	2.65%	3.99%	2.56%	2.70%	1.91%	0.43%	6.90%	0.53%	1.08%	2.46%
2014	1.52%	2.05%	3.63%	1.15%	0.53%	2.15%	0.55%	0.52%	0.52%	1.56%	1.42%
2015	0.42%	1.75%	3.41%	0.43%	0.80%	1.88%	0.98%	0.16%	0.88%	1.00%	1.17%
2016	1.69%	1.79%	0.20%	4.06%	1.85%	0.97%	1.07%	0.86%	0.09%	2.13%	1.47%
2017	0.56%	2.15%	0.60%	0.49%	0.08%	1.41%	0.10%	1.20%	0.27%	1.03%	0.79%
2018	0.37%	2.45%	3.26%	1.50%	0.29%	1.12%	0.22%	0.63%	0.40%	1.01%	1.13%
2019	0.64%	1.45%	0.34%	1.45%	0.01%	0.98%	0.29%	0.83%	1.08%	0.31%	0.74%
2020	1.42%	5.75%	0.06%	2.23%	0.32%	0.65%	0.32%	0.37%	0.72%	2.68%	1.45%
2021	1.95%	2.54%	0.24%	1.43%	0.05%	1.06%	0.31%	0.48%	0.01%	1.06%	0.91%
المتوسط السنوي	1.34%	3.04%	3.02%	1.86%	1.15%	1.76%	0.44%	2.08%	1.20%	1.46%	-
Min	0.37%	1.45%	0.06%	0.43%	0.01%	0.65%	0.10%	0.16%	0.01%	0.31%	0.74%
Max	2.39%	6.50%	7.48%	4.57%	2.96%	4.09%	1.07%	6.90%	3.89%	2.68%	3.50%
الانحراف المعياري	0.65%	1.57%	2.64%	1.25%	1.10%	1.02%	0.29%	2.21%	1.28%	0.64%	-

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة

1. مصرف بغداد

يتضح من الجدول (15) أدناه إن مصرف بغداد قد حقق أعلى نسبة في عام (2011) حيث بلغت النسبة 2.39% ، ويُعزى السبب في ذلك إلى الزيادة الحاصلة في الإيرادات المتحققة والبالغة 20,958,120,000 دينار قياساً بالسنوات الأخرى مما يدل على قدرة المصرف في تحقيق صافي دخل من خلال موجوداته الممتلئة، بينما نلاحظ إنخفاضاً في عام (2018) حيث بلغت النسبة 0.37% نتيجة الإنخفاض في صافي الدخل والبالغ 4,152,102,000 دينار وإرتفاع التكاليف في هذه السنة قياساً بالسنة السابقة إذ بلغت 6,122,480,000 دينار ، كما بلغ المتوسط السنوي 1.34% وبإنحراف معياري 0.65% .

2. المصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (15) إن معدل العائد على الموجودات كان مُرتفعاً في عام (2010) حيث بلغت النسبة 6.50% بسبب زيادة الإيرادات المتولدة من إستثمار الموجودات مما أدى بالنتيجة إلى تحقيق صافي دخل مُرتفع. في حين حقق المصرف أدنى نسبة عام (2019) بلغت 1.45% قياساً بالسنوات الأخرى ويُعزى سبب الإنخفاض إلى حدوث جائحة كورونا (كوفيد-19) مما أثرت سلباً على كفاءة عمل المصرف وبالتالي إنعكاسه على مُجمل إيراداته المتحققة ، بلغ المتوسط السنوي للمصرف 3.04% وبإنحراف معياري 1.57% .

3. المصرف المتحد للإستثمار

يتضح عن طريق الجدول (15) إن المصرف حقق أعلى نسبة عام (2012) إذ بلغت 7.48% مما تعكس مدى كفاءة المصرف وقدرته على تحقيق الإيرادات المتولدة من تشغيل موجوداته ، في حين بدأت النسبة تدريجياً بالإنخفاض في السنوات اللاحقة حتى وصلت أدنى نسبة في عام (2020) إذ بلغت 0.06% بسبب تدهور الأوضاع وحدوث الأزمات التي مر بها البلد مما إنعكس سلباً على ربحية المصرف. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 3.02% وبإنحراف معياري 2.64% .

4. المصرف الأهلي العراقي

يتبين من الجدول (15) إن المصرف حقق أعلى نسبة في معدل العائد على الموجودات عام (2012) حيث بلغت النسبة 4.57% نتيجة تحقيقه صافي دخل مرتفع ناتج من تشغيل موجوداته مما ينعكس بشكل إيجابي على المركز المالي للمصرف، في حين حقق المصرف أدنى نسبة عام (2015) إذ بلغت 0.43% بسبب تدهور الأوضاع وحدوث الأزمات مما إنعكس سلباً على نشاط المصرف وبالتالي تأثير ذلك على ربحيته. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 1.86% وبإنحراف معياري 1.25% .

5. مصرف الشرق الأوسط

يتضح من الجدول (15) إن المصرف حقق أعلى نسبة لمعدل العائد على الموجودات في عام (2012) حيث بلغت النسبة 2.96% وهذا دليل واضح بأن المصرف قادر على توليد الإيرادات مما ينعكس بشكل إيجابي على قوة المركز المالي للمصرف في حين حقق المصرف أدنى نسبة له عام (2019) حيث بلغت النسبة 0.01% ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الإدارة في تشغيل موجوداتها نحو الاستثمار مما أثرت سلباً على عمل الجهاز المصرفي وبالتالي إنعكاس ذلك على الربحية. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 1.15% وبإنحراف معياري 1.10% .

6. مصرف الإنتمان العراقي

يتبين من الجدول (15) إن المصرف حقق أعلى نسبة لمعدل العائد على الموجودات عام (2012) إذ بلغت النسبة 4.09% مما يدل على كفاءة المصرف وقدرته على تحقيق صافي دخل يفوق موجوداته وبالتالي تعزيز المركز المالي له في حين حقق المصرف أدنى نسبة عام (2020) حيث بلغت النسبة 0.65% وهذا إنخفاض حاد قياساً بالسنوات السابقة بسبب إنخفاض قيمة الإيرادات المتحققة للمصرف مما إنعكس سلباً على الأداء المالي للمصرف. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 1.76% وبإنحراف معياري 1.02% .

7. مصرف سومر التجاري

نلاحظ من الجدول (15) إن المصرف حقق أعلى نسبة لمعدل العائد على الموجودات عام (2016) إذ بلغت النسبة 1.07% ويرجع السبب في ذلك نتيجة الزيادة الحاصلة في إيراداته المتحققة مقارنة بالسنوات السابقة في حين نلاحظ الإنخفاض الحاد للنسبة عام (2017) والتي بلغت 0.10% نتيجة عدم قدرة المصرف على تحقيق صافي دخل ناتج من استثمار موجوداته وبما يتناسب وتوليد الإيرادات. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 0.44% وبإنحراف معياري 0.29% .

8. مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

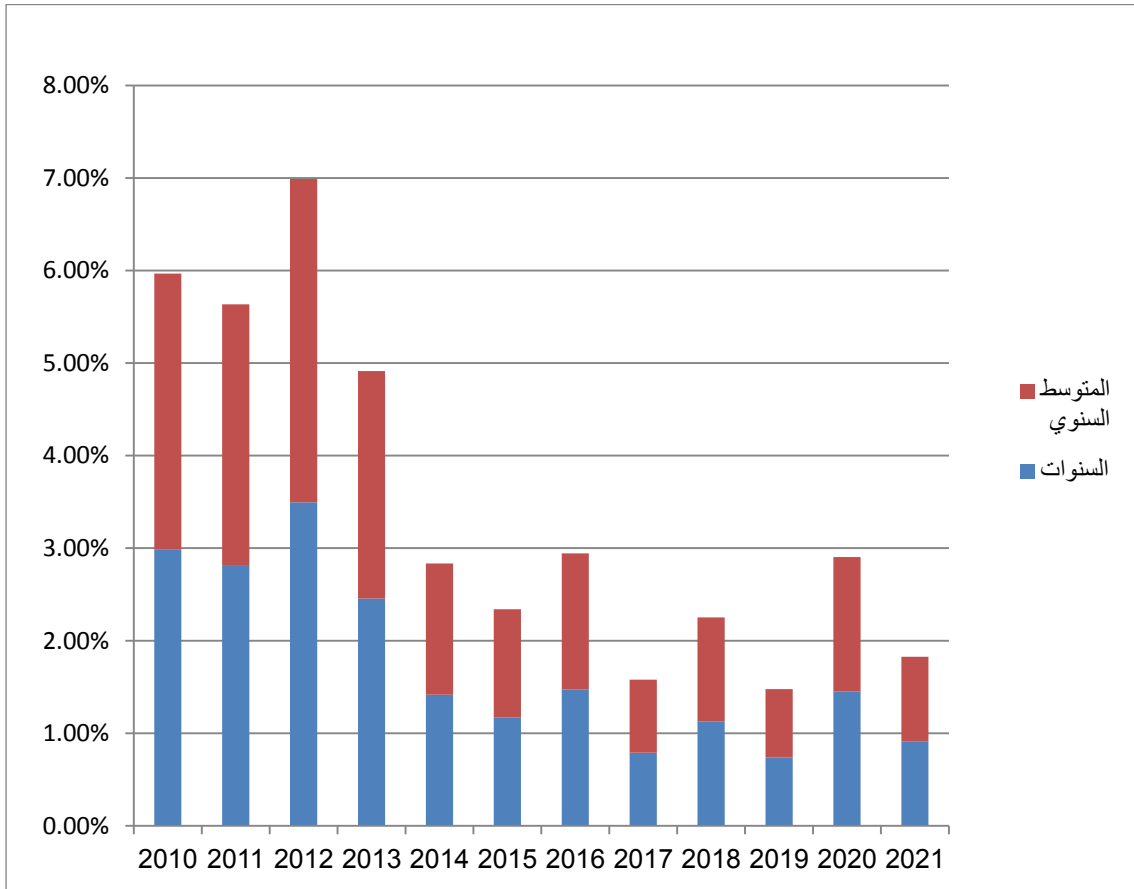
يتضح من الجدول (15) إن المصرف حقق أعلى نسبة عام (2013) إذ بلغت 6.90% وهذا دليل واضح إن المصرف لديه القدرة على تشغيل موجوداته لغرض توليد الأرباح وتحقيق صافي دخل مقداره 38,689,185,587 دينار في حين حقق المصرف أدنى نسبة عام (2015) والتي بلغت 0.16% وهذا إنخفاض كبير قياساً بالسنوات السابقة نتيجة الأوضاع والأزمات المالية التي مر بها البلد مما إنعكس سلباً على قدرة المصرف في تحقيق الإيرادات. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 2.08% وبإنحراف معياري 2.21% .

9. مصرف الاقتصاد للإستثمار والتمويل

يتبين من الجدول (15) إن المصرف حقق أعلى نسبة في عام (2012) إذ بلغت 3.89% نتيجة الزيادة الحاصلة في الإيرادات بمعدل يفوق السنوات السابقة واللاحقة الأمر الذي نتج عنه زيادة الربحية للمصرف في حين كانت أدنى نسبة في عام (2021) إذ بلغت 0.01% نتيجة زيادة المصروفات التي أعقبها إنخفاض حاد في كمية الإيرادات. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 1.20% وبإنحراف معياري 1.28% .

10. مصرف بابل

يتضح من الجدول (15) إن المصرف حقق أعلى نسبة لمعدل العائد على الموجودات في عام (2020) تُقدر بـ 2.68% بسبب زيادة الإيرادات وتفوق المصرف في توظيف موجوداته نحو الفرص الإستثمارية المُلائمة الأمر الذي ترتب عليه زيادة في صافي الدخل في حين كانت أدنى نسبة للمصرف عام (2019) هي 0.31% وهي منخفضة قياساً بالسنوات السابقة ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف نشاط المصرف في توجيه الإستثمارات. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 1.46% وبإنحراف معياري 0.64% .



الشكل (15) المتوسط السنوي العام للعائد على الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

ثانياً: معدل العائد على حق الملكية ROE

يُعد من المقاييس المهمة الذي يُظهر مقدار العوائد التي يحصل عليها المستثمرين نتيجة استثمار مُدخراتهم على شكل أرباح مُحتجزة أو توزيعات نقدية كما نلاحظ بأن المقياس يرتبط بشكلٍ مُباشر بعوائد المساهمين وكلما زادت النسبة يُعطي مؤشراً إيجابياً جيداً بالنسبة للمساهمين. ويتم حساب النسبة وفق الصيغة الآتية:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية ROE} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حق الملكية}} \times 100\%$$

الجدول (16) معدل العائد على حق الملكية (ROE)

السنة	بغداد	التجاري العراقي	المتحد	الاهلي العراقي	الشرق الاوسط	الانتمان	سومر التجاري	الموصل	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	مصرف بابل	المتوسط السنوي
2010	11.46%	14.03%	18.10%	2.16%	10.26%	6.06%	0.64%	15.88%	11.24%	7.47%	9.73%
2011	15.01%	5.31%	17.56%	2.37%	13.38%	10.35%	0.22%	11.97%	8.21%	4.52%	8.89%
2012	12.11%	9.23%	17.02%	9.97%	12.93%	13.07%	0.74%	7.31%	13.72%	4.49%	10.06%
2013	11.01%	4.52%	8.90%	8.23%	10.29%	5.85%	0.68%	14.82%	1.61%	2.21%	6.81%
2014	9.50%	3.24%	6.83%	2.68%	1.17%	4.63%	0.89%	0.69%	1.59%	2.55%	3.38%
2015	2.40%	2.64%	6.16%	0.88%	1.96%	3.86%	1.37%	0.22%	2.24%	1.46%	2.32%
2016	7.16%	2.69%	0.33%	8.16%	4.32%	1.62%	1.41%	1.33%	0.24%	2.77%	3.00%
2017	2.21%	3.40%	1.05%	1.04%	0.22%	2.13%	0.15%	1.81%	0.57%	1.27%	1.38%
2018	1.56%	3.83%	5.53%	3.07%	0.86%	1.79%	0.34%	0.97%	0.75%	1.39%	2.01%
2019	2.67%	2.40%	0.68%	3.57%	0.03%	1.72%	0.37%	1.27%	1.96%	0.48%	1.52%
2020	7.25%	11.52%	0.15%	6.47%	0.79%	1.17%	0.41%	0.54%	1.28%	4.46%	3.40%
2021	9.70%	4.14%	0.65%	8.27%	0.11%	1.71%	0.44%	1.37%	0.03%	1.80%	2.82%
المتوسط السنوي	7.67%	5.58%	6.91%	4.74%	4.69%	4.50%	0.64%	4.85%	3.62%	2.91%	-
Min	1.56%	2.40%	0.15%	0.88%	0.03%	1.17%	0.15%	0.22%	0.03%	0.48%	1.38%
Max	15.01%	14.03%	18.10%	9.97%	13.38%	13.07%	1.41%	15.88%	13.72%	7.47%	10.06%
الانحراف المعياري	4.35%	3.69%	6.76%	3.11%	5.15%	3.65%	0.39%	5.75%	4.49%	1.90%	-

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة

1. مصرف بغداد

يتضح من الجدول (16) أعلاه إن المصرف حقق أعلى نسبة لمعدل العائد على حق الملكية في عام (2011) وهذا دليل واضح بأن المصرف نجح في استثمار حقوق المالكين وبما يتناسب وتحقيق الإيرادات حيث بلغت النسبة 15.01% في حين حقق المصرف أدنى نسبة في عام (2018) إذ بلغت 1.56% وهذا إنخفاض حاد قياساً بالسنوات السابقة مما يدل حدوث إنخفاض في العوائد

المتحققة وبالتالي إنخفاض صافي الدخل المتحقق. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 7.67% وبإنحراف معياري 4.35%.

2. المصرف التجاري العراقي

يتبين من الجدول (16) إن المصرف حقق أعلى معدل للعائد على حق الملكية عام (2010) وبنسبة بلغت 14.03%، مما يدل على كفاءة المصرف في توجيه إستثماراته من عوائد المساهمين لتحقيق أرباحاً اضافية في حين أدنى نسبة كانت في عام (2019) إذ بلغت 2.40% نتيجة حدوث الأزمات المالية التي مر البلد مما انعكس سلباً على عمل المصرف وبالتالي إنخفاض الدخل المتحقق بلغ المتوسط السنوي للمصرف 5.58% وبإنحراف معياري 3.69% .

3. المصرف المتحد للإستثمار

إستناداً للجدول (16) إن المصرف حقق أعلى معدل عائد على حق الملكية في عام (2010) إذ بلغت النسبة 18.10% مما يدل على امكانية المصرف وقدرته في توجيه عوائد المساهمين بما يتناسب وتحقيق الارباح في حين كانت أدنى نسبة عام (2020) حيث بلغت 0.15% مما يدل بأن هناك ضعف في إمكانية تحقيق الإيرادات المتولدة من حقوق المساهمين. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 6.91% وبإنحراف معياري 6.76% .

4. المصرف الأهلي العراقي

يتضح من الجدول (16) إن المصرف حقق أعلى نسبة عائد على حق الملكية في عام (2012) إذ بلغت 9.97% وهذا يدل على زيادة نمو المصرف وتحقيق صافي دخل مُرتفع ناتج من توظيف إستثمارات مُساهميته نحو الفرص المتاحة في حين حقق المصرف أدنى نسبة عام (2015) إذ بلغت النسبة 0.88% ويرجع السبب في ذلك إلى ضُعف نشاط المصرف وزيادة المصروفات قياساً بإيراداته بلغ المتوسط السنوي للمصرف 4.74% بإنحراف معياري 3.11% .

5. مصرف الشرق الأوسط

يتبين من الجدول (16) إن المصرف إستطاع تحقيق أعلى نسبة لمعدل العائد على حق الملكية عام (2011) حيث بلغت النسبة 13.38%، وهي أعلى نسبة قياساً بالسنوات اللاحقة كون المصرف نجح في توظيف إستثمارات مالكيه وبما يتلائم وتحقيق الربحية في حين كانت أدنى نسبة عام (2019) إذ بلغت 0.03% بسبب تدهور الأوضاع وُحدوث الأزمات مما انعكس على نشاط المصرف، وبالتالي ضعف مركزه المالي. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 4.69% بإنحراف معياري 5.15% .

6. مصرف الإنتمان العراقي

يتبين من الجدول (16) إن المصرف حقق أعلى نسبة لمعدل العائد على حق الملكية عام (2012) إذ بلغت النسبة 13.07%، مما يُشير إلى كفاءة المصرف وإملاكه الخبرة الكافية في استثمار أموال مُساهميهِ وبما يتلائم وتحقيق الإيرادات، في حين كانت أدنى نسبة للمصرف عام (2020) إذ بلغت 1.17% وهي نسبة متدنية قياساً بالسنوات السابقة بسبب قلة مصدر التمويل اللازم وبالتالي انخفاض الإيراد المُتحقق. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 4.50% بإنحراف معياري 3.65% .

7. مصرف سومر التجاري

يتبين من الجدول (16) إن المصرف حقق أعلى نسبة لمعدل العائد على حق الملكية عام (2016) إذ بلغت النسبة 1.41% قياساً بالسنوات الأخرى هذا يعني إن المصرف نجح في تحقيق الإيرادات من أموال مالكيهِ، في حين كانت أدنى نسبة للمصرف عام (2017) حيث بلغت 0.15% وهذا يدل على عدم قدرة المصرف من توجيه مصادر التمويل نحو الفرص الإستثمارية وبالتالي انخفاض صافي الدخل المُتحقق. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 0.64% بإنحراف معياري 0.39% .

8. مصرف الموصل للتنمية والإستثمار

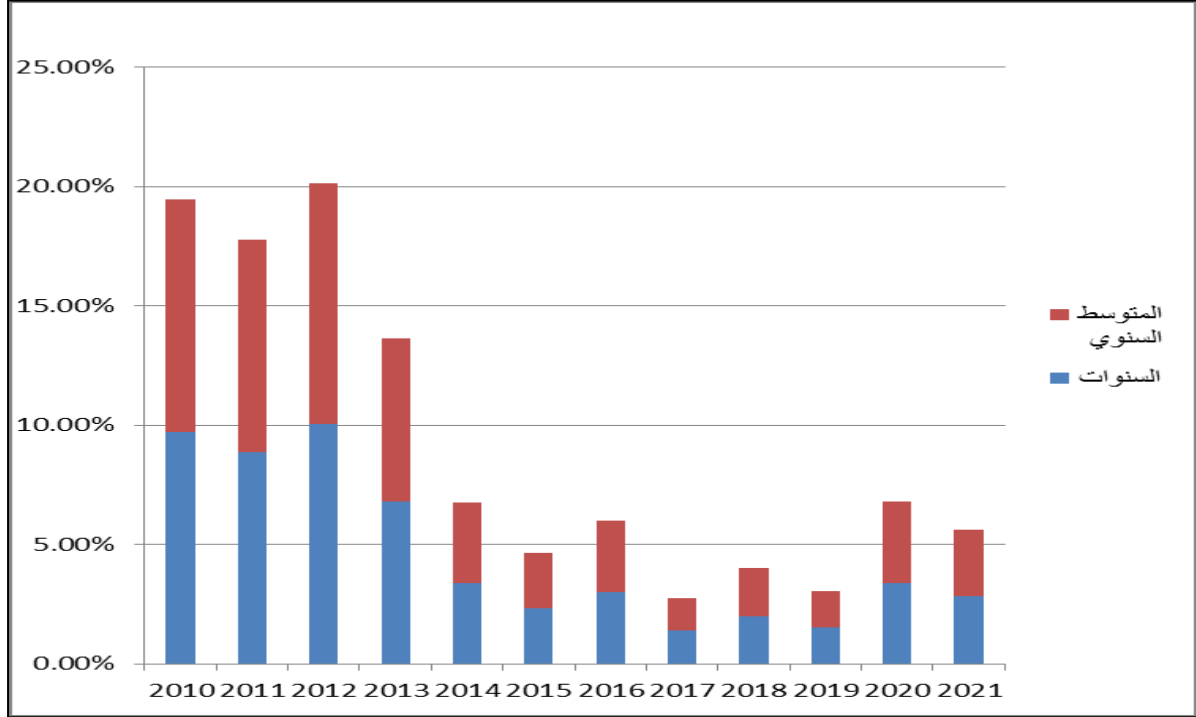
يتضح من الجدول (16) إن المصرف حقق أعلى نسبة لمعدل العائد على حق الملكية عام (2010) إذ بلغت النسبة 15.88% وهي نسبة جيدة قياساً بالسنوات اللاحقة ويُعطي دليل واضح بأن المصرف كفوء في توجيه موارده المتحصلة من مُساهميهِ نحو الإستثمار وبالتالي تحقيق الأرباح في حين كانت أدنى نسبة عام (2015) حيث بلغت النسبة 0.22% مما يُشير إلى هبوط حاد قياساً بالسنوات السابقة، ويرجع السبب إلى تعثر المصرف في إستغلال الموارد المتاحة وبالتالي انخفاض الدخل المُتحقق. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 4.85% بإنحراف معياري 5.75% .

9. مصرف الأقتصاد للإستثمار والتمويل

يلاحظ من الجدول (16) إن المصرف حقق أعلى نسبة لمعدل العائد على حق الملكية عام (2012) حيث بلغت النسبة 13.72%، وهي نسبة مرتفعة ومؤشر جيد لكفاءة المصرف في توجيه إستثماراته المتمثلة بحقوق المالكين نحو الفرص المناسبة وبالتالي إرتفاع إيراداته وإنعكاس ذلك على ربحية المصرف في حين نلاحظ أدنى نسبة حققها المصرف كانت في عام (2021) إذ بلغت النسبة 0.03%، وهي نسبة منخفضة جداً قياساً بالسنوات السابقة وتُشير إلى ضعف قدرة المصرف في تحصيل الإيرادات الناتجة من توظيف مصادر أموال المساهمين. بلغ المتوسط السنوي للمصرف 3.62% بإنحراف معياري 4.49% .

10. مصرف بابل

يتبين من الجدول (16) إن المصرف حقق أعلى نسبة لمعدل العائد على حق الملكية عام (2010) إذ بلغت 7.47%، وهي نسبة جيدة قياساً بالسنوات اللاحقة وتدل على قوة وكفاءة المصرف في زيادة صافي الدخل المتحقق من تشغيل أموال المساهمين، في حين كانت النسبة في أدنى مستوياتها عام (2019) إذ بلغت 0.48% وهي نسبة قليلة قياساً بالسنوات السابقة ودليل على إنخفاض إيرادات المصرف وإنعكاسها على ربحيته. بلغ المتوسط السنوي 2.91% وبإنحراف معياري 1.90%.



الشكل (16) المتوسط السنوي العام للعائد على حق الملكية للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Excel

يتضح من الجدول (16) المذكور والشكل (16) أعلاه وجود إختلاف بين معدل العائد على حق الملكية للمصارف التجارية عينة الدراسة وللسلسلة الزمنية الممتدة من (2010-2021) حيث إن أعلى نسبة للمتوسط السنوي بلغت 10.06% وذلك في عام (2012) أما أدنى نسبة في عام (2017) إذ بلغت 1.38% وهذا دليل واضح على وجود تباين للنسب خلال سنوات الدراسة بسبب تدهور الأوضاع والأزمات المالية التي مر بها البلد وضُعب الإدارة المصرفية في إتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها النهوض بواقع عمل المؤسسة وتحقيق النمو المالي مما ينعكس ذلك بدوره على ربحية المصارف. تضمن الجدول (16) معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة مع الأوساط الحسابية لغرض إجراء المقارنات المطلوبة.

المبحث الرابع

الإنموذج القياسي للدراسة وإختبار الفرضيات

The standard Model for Studying and Testing Hypotheses

توطئة

تطرق المبحث إلى قياس وتحليل النتائج وإستكشاف أثر هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية في الربحية المصرفية لعينة مُختارة من المصارف العراقية وللمدة (2010-2021) من خلال إستخدام إنموذج الإنحدار الذي يجمع بين السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية (Panel Data). والجدير بالذكر تم تنفيذ العديد من الإختبارات التشخيصية وإختبار كلاً من (Lagrange) و (Housman) قبل إجراء الإنحدار الخطي المتعدد ليتسنى للباحث التأكد من صحة البيانات وخلو نماذج الدراسة من المشاكل الإحصائية فضلاً عن إختيار الإنموذج المناسب للتحليل.

أولاً: الإختبارات التشخيصية Diagnostic Tests

لضمان دقة البيانات وقبل إجراء تحليل الإنحدار المتعدد، هُنالك العديد من الإفتراضات الرئيسة المُرتبطة بتحليل الإنحدار المتعدد الواجب إستيفاءها لضمان إنموذج تكون فيه الأخطاء الفعلية في التنبؤ نتيجة للغياب الحقيقي للإرتباط بين المتغيرات وليس بسبب بعض خصائص البيانات التي لم يتم إستيعابها بواسطة إجراء الإنحدار. وتمثلت الإختبارات المُرتبطة بالإفتراضات الآتي:

1. إختبار التوزيع الطبيعي Normality Test

قبل الشروع في إجراء تحليل الإنحدار المتعدد ينبغي أولاً التحقق من إختبار خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normality Test)، لما ينطوي عليه من أهمية في تحديد نوع الإختبار الإحصائي الذي سيجري إعماده لإختبار فرضيات الدراسة. كذلك إن التوزيع الطبيعي هو الإفتراض الأساسي في تحليل الإنحدار المتعدد، والذي يُشير إلى شكل التوزيع للسلسلة المتبقية، ويُمكن التحقق من الحالة الطبيعية للمتبقّي بطرق مُتعددة منها إستخدام الرسم البياني مع مخطط الوضع الطبيعي وإختبار (Kolmogorov smironv) والإلتواء والتقاطع.

وفي هذه الدراسة تم إجراء إختبار (Jarque-Bera) للتحقق من التوزيع الطبيعي لبقايا كل إنموذج. ويوضح الجدول (17) أدناه نتائج إختبار التوزيع الطبيعي.

الجدول (17) نتائج إختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

Normality Test	
Prob	قيمة (Bera-Jarque)
0.53	1.23
0.58	1.08

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول (17) إن بقايا الإنحدار الأساسي لكلا الإنموذجين يتم توزيعها بشكل طبيعي، نظراً للقيمة الاحتمالية العالية لإحصاءات إختبار (Jarque-Bera) أكبر من 5%.

2. إختبار التعدد الخطي Multicollinearity Test

تمثل هذه الخاصية في نماذج الإنحدار الخطي المتعدد حالة غير محبذة بالنسبة للمتغيرات المفسرة بحكم إنها تُشكل نوعاً من تكرار المعلومة، ويُستحسن تقليل عددها بسحب متغيرات من قائمة المتغيرات المفسرة. وبعبارة أخرى تؤثر المتغيرات المتداخلة سلبياً على بعضها البعض من الناحية الإحصائية داخل الإنموذج مما يستوجب تبني إستراتيجية لإقصاء بعضها من الإنموذج.

وفي هذه الدراسة تم إجراء إختبار عامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) للتحقق من وجود التداخل أو الإزدواج الخطي بين المتغيرات أي بمعنى متغيرين مستقلين بينهما علاقة خطية مرتفعة جداً وبالتالي صعوبة عزل تأثيراتهما الفردية على المتغير التابع. ويوضح الجدول (18) أدناه نتائج إختبار التداخل الخطي المتعدد.

الجدول (18) نتائج إختبار التعدد الخطي (Multicollinearity Test)

Test Multicollinearity		
الإنموذج	المتغيرات	قيمة (VIF)
الإنموذج الأول	ETD	1.00
الإنموذج الأول	LQR	1.00
الإنموذج الثاني	ETD	1.00
الإنموذج الثاني	LQR	1.00

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9

وتُفصح نتائج الجدول (18) المذكور إن قيم (VIF) كانت بحدود (1.00) الأمر الذي يُشير إلى أن جميع قيم (VIF) كانت أقل من 10. وبذلك، يُمكن القول بأن المتغيرات المُفسرة للدراسة تخلو من مشكلة التعدد الخطي ولا توجد تعددية كبيرة أو تعددية متعددة بين المتغيرات المستقلة.

3. إختبار الخطية Linearity Test

يفترض إختبار تحليل الإنحدار المتعدد وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. وتصنف العلاقة بأنها خطية إذا كان الإنحراف المعياري للمتغيرات التابعة أكبر من الانحراف المعياري لقيمة البواقي (Residuals). ويوضح الجدول (19) أدناه نتائج إختبار الخطية.

الجدول (19) نتائج اختبار الخطية (Linearity Test)

Linearity Test		
المتغيرات	الإنحراف المعياري للبواقي	الإنحراف المعياري
ROA	1.17	1.21
ROE	1.15	1.36
LQR	0.28	0.36

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9

تُظهر نتائج الجدول (19) إن قيمة الإنحراف المعياري للمتغيرات التابعة (ROA,ROE) كانت أكبر من الإنحراف المعياري لقيمة البواقي وبذلك، يمكن القول بأن هنالك علاقة خطية للنماذج المقدره.

4. إختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test

تُعد مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية من أهم مشاكل الإنموذج القياسي. ففي حالة كون الإنموذج يُعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بالنتيجة ستكون نتيجة تقدير الإنموذج مظلمة ومزيفة (spurious) وتجا في الحقيقة ولا يمكن الرجوع إليها في إتخاذ القرار الإقتصادي. وعليه، سيكون الإنموذج المُقدّر لا يمثل العلاقة المدروسة للظاهرة أو المشكلة الإقتصادية.

وفي هذه الدراسة تم إجراء إختبار دوربن واتسن (Durbin-Watson-Test) للتحقق من خلو الإنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية. ويوضح الجدول (20) نتائج إختبار الارتباط

الذاتي (Autocorrelation-Test)

الجدول (20) نتائج اختبار دوربن - واتسون للارتباط الذاتي

معامل الارتباط بين الأخطاء العشوائية	قيمة دوربن - واتسن D.W
0.00	2.00
0.42	1.15

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9

وبالإعتماد أيضاً على نتائج الإختبار وفقاً للعلاقة الآتية:

$$\rho = 1 - D.W/2$$

حيث تُشير المُعطيات الواردة في الجدول (20) إن مُعامل الارتباط بين الأخطاء العشوائية مساوياً للصفر لمعدل العائد على حق الملكية (ROE) وضعيف لايرقى إلى إحداث مشكلة لمعدل العائد على الموجودات (ROA)، وبذلك، يُمكن القول بإنعدام مشكلة الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية وعدم وجود تتابع زمني في البيانات. والذي بدوره يُعزز من إمكانية إعتماد نتائج النماذج في التنبؤ والتحليل ورسم السياسات.

ثانياً: علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة The Correlation Between the Study Variable

قبل تقدير إنموذج الإنحدار المتعدد للدراسة يتحتم دراسة علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة، وعلى وجه الخصوص المتغيرات المستقلة (Independent Variables) بهدف معرفة فيما إذا كان هنالك مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity)، إذ يبين هذا الإختبار قوة وإتجاه الارتباط بين المتغيرات. فمن خلال قوة الارتباط بين المتغيرات التابعة يمكن الإستدلال فيما إذا كان هنالك مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، فإذا كان معامل الارتباط (يساوي أو أكبر من 0.08). فأن ذلك يُشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي. ولتلافي ذلك، ينبغي إسقاط أحد المتغيرات من الدراسة.

وفي هذه الدراسة تم إجراء إختبار إرتباط بيرسون (Pearson Correlation) لإختبار علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة. ويوضح الجدول (21) والجدول (22) نتائج إختبار علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة لمعدل العائد على الموجودات وكما مبين أدناه:

الجدول (21) نتائج مصفوفة إرتباط بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لمعدل العائد على الموجودات (ROA)

		Correlations		
		ROA	ETD	LQR
ROA	Pearson Correlation	1	-.266	.284
	Sig. (2-tailed)		.003	.002
	N	120	120	120
ETD	Pearson Correlation	-.266**	1	.018
	Sig. (2-tailed)	.003		.845
	N	120	120	120
LQR	Pearson Correlation	.284**	.018	1
	Sig. (2-tailed)	.002	.845	
	N	120	120	120

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9

يتضح من الجدول (21) وجود علاقة إرتباط سالبة وذو دلالة إحصائية بين معدل العائد على الموجودات (ROA) ونسبة حق الملكية الى الودائع (ETD) حيث بلغت (-0.26) كون إن قيمة الإحتمالية اقل من 5 % بينما هُنالك علاقة إرتباط موجبة وذو دلالة إحصائية أيضاً بين معدل العائد على الموجودات ومخاطر الائتمان المتمثلة بنسبة فجوة الائتمان (LQR) حيث بلغت (0.28) وللسبب السابق نفسه ويُمكن توضيح مُعاملات الإرتباطات الجزئية لمعدل العائد على الموجودات كما في الجدول الآتي:-

الجدول (22) مصفوفة الإرتباطات الجزئية بيرسون لمعدل العائد على الموجودات (ROA)

نسبة فجوة الائتمان LQR	نسبة حق الملكية الى الودائع ETD	معدل العائد على الموجودات ROA	
-	-	1.00	معدل العائد على الموجودات ROA
-	1.00	-0.26	نسبة حق الملكية الى الودائع ETD
1.00	0.01	0.28	نسبة فجوة الائتمان LQR

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9

وقام الباحث أيضاً بحساب مصفوفة الارتباطات الجزئية لمعدل العائد على حق الملكية (ROE) إذ يتضح من الجدول (23) أدناه بوجود علاقة سالبة وذودلالة إحصائية بين معدل العائد على حق الملكية ونسبة حق الملكية الى الودائع(ETD) حيث بلغت (-0.51) , بينما هناك علاقة موجبة وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% بين معدل العائد على حق الملكية (ROE) ونسبة فجوة الائتمان (LQR) حيث بلغت (0.15) وكما موضح في الجدول الآتي:

الجدول (23) مصفوفة الارتباطات بيرسون لمعدل العائد على حق الملكية(ROE)

		Correlations		
		ROE	ETD	LQR
ROE	Pearson Correlation	1	-.512	.159
	Sig. (2-tailed)		.000	.083
	N	120	120	120
ETD	Pearson Correlation	-.512**	1	.018
	Sig. (2-tailed)	.000		.845
	N	120	120	120
LQR	Pearson Correlation	.159	.018	1
	Sig. (2-tailed)	.083	.845	
	N	120	120	120

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9
 وتم ترتيب الارتباطات الجزئية للمتغير التابع (ROE) كما في الجدول الآتي:-

الجدول (24) مصفوفة الارتباطات الجزئية بيرسون لمعدل العائد على حق الملكية

نسبة فجوة الائتمان LQR	نسبة حق الملكية الى الودائع ETD	معدل العائد على حق الملكية ROE	
-	-	1.00	معدل العائد على حق الملكية
-	1.00	-0.51	نسبة حق الملكية الى الودائع
1.00	0.01	0.15	نسبة فجوة الائتمان

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9

حيث إن :

ROA: معدل العائد على الموجودات, **ROE**: معدل العائد على حق الملكية, **ETD**: نسبة حق الملكية للودائع, **LQR**: نسبة فجوة الائتمان
 ويتضح من الجدول (24) بأن قيمة مُعامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والبالغة (0.01) هي أقل من (0.08) وبذلك، يُمكن القول إن إنموذج الدراسة يخلو من مشكلة التعدد الخطي.

ثالثاً: تقدير العلاقة بين هيكل رأس المال والمخاطر المصرفية والربحية

ليتسنى التحقق من فرضيات الدراسة ينبغي إختبار وتحليل تلك الفرضيات. لذا، تم قياس علاقة الأثر للمتغيرات المستقلة والمتمثلة بنسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD) ونسبة فجوة الائتمان (LQR) على المتغير التابع المتمثل بمعدل العائد على الموجودات (ROA)، وكذلك تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة المذكورة سابقاً ومعدل العائد على حق الملكية (ROE) خلال مدة الدراسة من (2010-2021). ويقصد الحصول على أفضل النتائج جرى استخدام أسلوب الإنحدار المُتضمن أسلوب الجمع بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية أو ما يُصطلح عليه (Panel Data). وتصف البيانات المقطعية سلوك الوحدات المقطعية عند مدة زمنية واحدة، في حين تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردةٍ واحدةٍ خلال مدة زمنية معينة. وعليه، فإن إنموذج دمج البيانات هو لدمج البيانات الزمنية مع المقطعية في آنٍ واحد. ومن مزايا استخدام البيانات الجدولية (Panel Data) إنها تأخذ بعين الإعتبار الإختلافات الفردية، وتعطي بيانات أكثر فائدةً وتنوعاً، وأقل ارتباطاً بين المتغيرات، وعدداً كبيراً من درجات الحرية، وأكثر كفاءةً من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. كما إن البيانات الجدولية لها القدرة على تعريف وقياس التأثيرات غير الملاحظة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنية.

الإنموذج الأساسي للبيانات الجدولية Panel Data

$$Y_{it} = \beta X_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

إذ تمثل:

Y: المتغير التابع. **I**: الوحدة. **t**: الزمن. **X**: المتغيرات المستقلة. **ε**: مصطلح الخطأ العشوائي في هذه

المعادلة إذ تبدو مستقلة لكل من الوحدات **i**، والزمن **t**. **β**: معاملات المتغيرات التفسيرية

وتنقسم نماذج **Panel Data** إلى ثلاثة أنواعٍ رئيسية تتمثل بالآتي:

1- إنموذج الانحدار التجميعي (Pooled OLS Model): يعد هذا النموذج من أبسط أنواع السلاسل الزمنية

المقطعية ويقوم على إفتراض ثبات جميع معاملات النموذج ($\alpha, \beta x$) عبر الزمن ويهمل أي تأثير للزمن.

2- إنموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model): يتصف بأن له ميول ثابتة عبر الزمن (B x) ، أما الحد الثابت (α) مختلف لكل وحدة ولكنه ثابت عبر الزمن، إذ يعكس الحد الثابت خصائص الوحدات محل الإختبار والتي تختلف من وحدةٍ لأخرى.

3- إنموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model): يلتقي مع إنموذج التأثيرات الثابتة من حيث إن الميل ثابت عبر الزمن (Bx) ويتقاطع معه وإن الحد الثابت (α) عشوائي، وهذه العشوائية هي دالة في متوسط القيم مضافاً إليها الحد العشوائي (ε it).

وإستخدمت الدراسة إختبار (Hausman) وإختبار (Lagrange) لتحديد الإنموذج الملائم (إنموذج الإنحدار التجميعي أو إنموذج التأثيرات الثابتة أو إنموذج التأثيرات العشوائية).

رابعاً: تقدير العلاقة بين معدل العائد على الموجودات ونسبة حق الملكية إلى الودائع ومخاطر الإنتمان

1. تقدير المتغير التابع (معدل العائد على الموجودات ROA)

قام الباحث بتقدير المتغير التابع الأول معدل العائد على الموجودات (ROA) وأجرى إختبار (Lagrange Test) للمفاضلة بين كل من نموذج الأثر التجميعي وكلاً من الأثرين (الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي)، ويُشير الجدول أدناه إن الاحتمالية (both) هي أقل من مستوى المعنوية (5%) الأمر الذي يشير إلى إن الأثر الثابت والعشوائي هما الأفضل وكما مبين في الجدول الآتي:-

الجدول (25) إختبار Lagrange Test

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided			
all others) alternatives)			
Test Hypothesis			
	-Cross section	Time	Both
Pagan-Breusch	5.454545	540.0000	545.4545
	(0.0195)	(0.0000)	(0.0000)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9

إذ يتضح من الجدول (25) إن قيمة الإحتمالية (both) أقل من مستوى المعنوية (5%) أي (0.000) الأمر الذي يُشير إلى إن نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي هُما الأفضل من نموذج الأثر التجميعي (pooled) في المتغير التابع معدل العائد على الموجودات وللمفاضلة بين الأثر الثابت والعشوائي تم إجراء إختبار آخر هو إختبار (Hausman)، ويتبين من الجدول المذكور إن نموذج الأثر العشوائي هو أفضل من نموذج الأثر الثابت وذلك بسبب إن قيمة الإحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (5%).

الجدول (26) إختبار تأثير الارتباط العشوائي (Hausman Test)

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	2	1.0000
* Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9

وعليه فإن النموذج المقدر الأفضل لمعدل العائد على الموجودات هو نموذج الاثر العشوائي (Random) وكما موضح في الجدول الآتي:-

الجدول (27) نموذج الأثر العشوائي (REM)

Variable	Coefficient	Std. Error	Statistic-t	.Prob
C	0.02	0.001	15.24	0.000
ETD	-0.06	0.006	-9.95	0.000
LQR	0.02	0.009	3.01	0.003
squared-R	0.48			
statistic-F	54.78			
(statistic-Prob(F	0.000			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9

يبين الجدول(27) علاقة الأثر لهيكل رأس المال والمخاطر المصرفية في الربحية المصرفية، حيث يتضح من الجدول المذكور إن نسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD) ذو تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية في معدل العائد على الموجودات (ROA) بينما هناك تأثير موجب بين نسبة فجوة الائتمان (LQR) ومعدل العائد على الموجودات (ROA) وإن العلاقة ذو دلالة إحصائية أيضاً وإن المعادلة التقديرية لإنموذج الأثر العشوائي هي :-

$$ROA = 0.02 - 0.06ETD + 0.02 LQR \dots\dots (2)$$

s.e	0.001	0.06	0.009
t*	15.24	-9.95	3.01

حيث إن زيادة نسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD) بمقدار وحدة واحدة فإنه يؤدي إلى نقصان في معدل العائد على الموجودات (ROA) بمقدار (6%) مع ثبات العوامل الأخرى , وكذلك زيادة نسبة فجوة الائتمان (LQR) بمقدار وحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة معدل العائد على الموجودات (ROA) بمقدار (2%) مع ثبات العوامل الأخرى.

2. تقدير إنموذج معدل العائد على حق الملكية

أجري تقديراً آخر بين معدل العائد على حق الملكية (ROE) كمتغير تابع ونسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD) , ونسبة فجوة الائتمان (LQR) كمتغيرات مستقلة وحسب منهجية (بنل داتا) حيث تم إجراء إختبار للمفاضلة أيضاً بين نموذج الأثر التجميعي و نموذج الأثر الثابت والعشوائي وإتضح من إختبار (Lagrange) إن الأثر الثابت والعشوائي هما الأفضل وكما موضح في الجدول الآتي:-

الجدول (28) إختبار Lagrange Test

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided			
(all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	5.454545	540.0000	545.4545
	(0.0195)	(0.0000)	(0.0000)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9

يبين الجدول المذكور إن الإحتمالية (both) هي أقل من مستوى المعنوية (5%) الأمر الذي يُشير إلى أن الأثر الثابت والعشوائي هما الأفضل حيث إن قيمة الإحتمالية إلى (both) أقل من مستوى المعنوية (5%)

أي (0.000) , وللمفاضلة بين نموذج الأثر العشوائي ونموذج الأثر الثابت تم إجراء إختبار (Hausman) وكما مبين في الجدول (30) أدناه:

الجدول (29) إختبار (Hausman Test)

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	2	1.0000
* Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9

ويتضح من الجدول المذكور إن قيمة الإحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (5%) لذا فإن نموذج الأثر العشوائي هو الأفضل وعليه فإن معاملات نموذج الأثر العشوائي يُمكن توضيحها كما في الجدول الآتي :-

الجدول (30) نموذج الأثر العشوائي (REM)

Variable	Coefficient	Std. Error	Statistic-t	.Prob
C	0.02	0.001	15.24	0.000
LRQ	0.02	0.009	3.01	0.003
ETD	-0.06	0.006	-9.95	0.000
squared-R	0.48			
statistic-F	54.78			
statistic-Prob(F)	0.000			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9

يبين الجدول (30) علاقة الأثر لهيكل رأس المال والمخاطر المصرفية في الربحية المصرفية لمعدل العائد على حق الملكية، حيث يتضح من الجدول المذكور إن نسبة حساسية الفجوة (LQR) ذو علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية في معدل العائد على حق الملكية (ROE) بينما هنالك علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين نسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD) ومعدل العائد على حق الملكية (ROE)

والنموذج معنوي من الناحية الإجمالية كون قيمة (P-value) للإحصائية (F) أقل من مستوى المعنوية (5%)، وإن المعادلة التقديرية لإنموذج الأثر العشوائي هي :-

$$ROE=0.02+0.02 LQR-0.06 ETD.....(3)$$

s.e	0.001	0.009	0.006
t*	15.24	0.003	0.000
F*	54.78	prob (F)* = 0.000	

حيث إن زيادة نسبة حساسية الفجوة (LQR) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة معدل العائد على حق الملكية (ROE) بمقدار (2%) مع ثبات العوامل الأخرى، بينما زيادة نسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى نقصان العائد على حق الملكية (ROE) بمقدار (6%).

خامساً: إنموذج المخاطر المصرفية

قام الباحث بإجراء تقدير بين هيكل راس المال مقاساً بنسبة حق الملكية الى الودائع (ETD) كمتغير مستقل والمخاطر المصرفية مقاسةً بنسبة فجوة الائتمان (LQR) كمتغير تابع وحسب منهجية (panel data) , ومن ثم إختبار (Lagrange)، حيث سيتم المفاضلة بين كل من (both) أي الأثر العشوائي والثابت من جهة وبين الأثر التجميعي من جهة أخرى وكما مبين في الجدول أدناه:

الجدول (31) إختبار Lagrange

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	5.454545	540.0000	545.4545
	(0.0195)	(0.0000)	(0.0000)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9

ويتضح من الإختبار المبين في الجدول (31) إن كلاً من الأثرين العشوائي والثابت هما الأفضل كون قيمة الإحتمالية أقل من (5%)، وستتم المفاضلة بين كلاً من الأثرين الثابت والعشوائي بإجراء إختبار (Hausman Test) وكما مبين في الجدول الآتي :-

الجدول (32) إختبار Hausman Test

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	1	1.0000
* Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.			
** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9

يتضح من الإختبار المبين في الجدول (32) إن نموذج الأثر العشوائي هو الأفضل من الثابت ,
و عليه يُمكن توضيح نموذج الأثر العشوائي كما في الجدول أدناه:

الجدول (33) نموذج الأثر العشوائي (REM)

Variable	Coefficient	Std. Error	Statistic-t	.Prob
C	0.05	0.01	3.50	0.0006
ETD	0.30	0.06	5.02	0.000
squared-R	0.18			
statistic-F	27.29			
statistic-Prob(F)	0.000001			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews V.9

يبين الجدول (33) أعلاه علاقة الأثر لهيكل المال في المخاطر المصرفية، و يتضح من الجدول المذكور إن نسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD) ذات تأثير موجب ودلالة إحصائية في المخاطر المصرفية والنموذج معنوي من الناحية الإجمالية حسب إختبار (F) كون إن قيمة الإحتمالية أقل من مستوى المعنوية (5%) و عليه فإن المعادلة التقديرية لإنموذج الأثر العشوائي هي :-

$$LQR=0.05+0.30ETD..... (4)$$

s.e 0.01 0.06
t* 3.50 5.02
F =27.29 prob(F) = 0.0000001

حيث إن زيادة (ETD) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة (LQR) بمقدار (0.30) مع ثبات العوامل الأخرى.

سادساً: مقارنة النتائج وإختبار الفرضيات

1- الفرضية الأولى:-

أثبت التحليل الإحصائي بأن هنالك علاقة ذو دلالة إحصائية بين هيكل راس المال المتمثل بنسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD) والمخاطر المصرفية المتمثلة بنسبة فجوة الائتمان (LQR) وهذا يخالف الفرضية الأولى.

2- الفرضية الثانية :-

إستناداً إلى نتائج التحليل الإحصائي إتضح إن نسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD) ذو تأثير سلبي وذات دلالة إحصائية في معدل العائد على الموجودات (ROA) وهذا يخالف منطوق الفرضية الثانية التي تشير الى عدم وجود تأثير ذات دلالة إحصائية بين هيكل راس المال والربحية المصرفية.

3- الفرضية الثالثة:-

إتضح من التقدير الإحصائي إن هناك تأثير موجب وذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان المتمثلة بنسبة فجوة الائتمان (LQR) في الربحية المصرفية المتمثلة بمعدل العائد على الموجودات (ROA) وهذا مخالف للفرضية الثالثة وكذلك وجود علاقة موجبة وذو دلالة إحصائية في الربحية المصرفية المتمثلة بمعدل العائد على حق الملكية (ROE).

إختبار الفرضيات : Testing of hypothesis

- الإختبارات الإحصائية المتعلقة بنماذج (Panel Data) - إختبار **Lagrange**

H0: إن النموذج التجميعي هو النموذج الملائم, فرضية العدم Null hypothesis

H1: إن نموذج الأثر الثابت والعشوائي هو الملائم, الفرضية البديلة alternative hypothesis

- الإختبارات المتعلقة – إختبار **Hausman**

H0 : إن الاثر الثابت هو الملائم .فرضية العدم

H1 : إن نموذج الأثر العشوائي هو الملائم . الفرضية البديلة

الفصل الرابع

الإستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: الإستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات



المبحث الأول

الإستنتاجات

تضمن المبحث جملة من الإستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة إستناداً إلى نتائج التحليل المالي والإحصائي بهدف دعم العمل في قطاع المصارف عن طريق تقديم التوصيات الملائمة لطبيعة العمل المصرفي وهي:

1. أظهرت نتائج التحليل المالي إن المصارف عينة الدراسة متفاوتة في معدل العائد على الموجودات (ROA) خلال سنوات الدراسة ويرجع السبب في ذلك إلى الأزمات المالية التي مر بها البلد مما إنعكس سلباً على أنشطة القطاع المصرفي وبالتالي تأثيرها على الربحية.

2. أظهرت نتائج التحليل المالي وجود إرتفاع ملحوظ في المتوسط السنوي العام لنسبة الرصيد النقدي لبعض المصارف عينة الدراسة منها (مصرف سومر، المصرف الأهلي) مما ينتج عنه إرتفاع في نسب السيولة وبالتالي قدرتها على تغطية إلتزاماتها المالية وتعزيز مكانتها التنافسية، وعلى العكس من ذلك أظهرت النتائج بأن البعض الآخر تعاني من نقص السيولة لديها منها (مصرف المتحد، مصرف بغداد) عينة الدراسة ويعزى السبب في ذلك إلى قيامها في إستثمار أموالها بهدف زيادة أرباحها مما يعرضها الى مواجهة طلبات السحب المفاجئ تجاه المودعين بسبب نقص السيولة لديها.

3. أظهرت نتائج التحليل المالي بأن بعض المصارف عينة الدراسة منها (مصرف التجاري العراقي ، مصرف الإقتصاد للإستثمار) حققت نسباً مرتفعة لمخصص خسائر القروض مما يُعطي دليل واضح بوجود تلكؤ في عمل هذه المصارف في مجال إستثمار الأموال الممنوحة وبالتالي تحملها للمخاطر الإئتمانية. في حين حقق البعض الآخر نسباً متدنية لمخصص خسائر القروض منها (المصرف الأهلي العراقي، مصرف بغداد) بسبب إتباع سياسة ترشيد الإئتمان الممنوح والحصول على الضمانات اللازمة لقاء منح الإئتمان.

4. أظهرت نتائج التحليل المالي إن هنالك تفاوتاً كبيراً لنسبة مساهمة حق الملكية إلى الودائع في مجال تمويل الإستثمار للمصارف عينة الدراسة خلال سنوات الدراسة، ففي سنوات الدراسة الأخيرة حققت المصارف أعلى متوسط سنوي للنسبة نتيجة إمتلاك المصارف إلى رأس المال الممتلك قياساً بحجم ودائعها، أما في السنوات الأولى فقد سجلت المصارف مستويات

منخفضة للنسبة نتيجةً لإعتماد المصارف على مصدر التمويل المقترض في سد إلتزاماتها المالية.

5. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة إرتباط سالبة وذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الموجودات (ROA) ونسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD). في حين وجود علاقة إرتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الموجودات (ROA) ونسبة فجوة الإئتمان (LQR) وفق نتائج إختبار مصفوفة إرتباط (Pearson) .
6. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حق الملكية (ROE) ونسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD). في حين وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حق الملكية (ROE) ونسبة فجوة الإئتمان (LQR) وفق نتائج إختبار مصفوفة إرتباط (Pearson) .
7. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية لمخاطر الإئتمان (LQR) في الربحية المصرفية (ROA) و (ROE).
8. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية لنسبة حق الملكية إلى الودائع (ETD) ونسبة فجوة الائتمان (LQR) في الربحية المصرفية (ROA) و (ROE).
9. أثبتت نتائج التحليل الإحصائي بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل راس المال المتمثل بنسبة حق الملكية الى الودائع (ETD) والمخاطر المصرفية المتمثلة بنسبة فجوة الائتمان (LQR).

المبحث الثاني

التوصيات

1. إمتلاك المصارف عينة الدراسة لرأس المال يمكنها من تغطية الخسائر الناجمة عن عملياتها التوظيفية للأموال والحفاظ على رأس مال ممتلك عن طريق إعتداع المعايير الدولية وإختيار النسبة الاكثر ملائمة للبيئة العراقية عند مستوى مقبول من الربحية للحيلولة دون التعرض لمخاطر الإفلاس .
2. إقامة الدورات التدريبية والتثقيفية لأقسام وشعب المصارف عامة حول كيفية التعامل مع البيانات وترسيخ ثقافة إدارة المخاطر لتلافي وقوعها أو التقليل من حدتها.
3. ضرورة الموائمة بين السيولة والإستثمار وإتباع سياسة رشيدة في مجال منح القروض والإحتفاظ بالسيولة الكافية لمقابلة التزامات المودعين لغرض تعزيز ثقة المتعاملين مع المصرف.
4. العمل على دراسة التقلبات الحاصلة في معدلات الفائدة عن طريق تشكيل فرق مختصة لدراسة مستويات الموجودات الحساسة للتغير في سعر الفائدة إلى المطلوبات الحساسة للتغير وضرورة موائمة الإستحقاقات فيما بينها لمواجهة مخاطر التذبذب في أسعار الفائدة.
5. العمل على تحقيق الموائمة بين الأرباح المتحققة والمخاطر التي تواجهها عن طريق رسم السياسات الإئتمانية المتوازنة وإعتداع سياسة التنويع في منح الإئتمان للتقليل من حدة المخاطر.
6. ينبغي على المصارف عينة الدراسة ضرورة الإهتمام بخلق المزيج الأمثل لهيكل رأس المال وبالشكل الذي يسهم في زيادة الربحية المصرفية وتقليل التكاليف عند مستوى مقبول من المخاطرة.
7. ضرورة قيام المصارف التجارية العراقية بتركيز الضوء على السيولة النقدية وتوجيهها نحو الفرص الإستثمارية الملائمة وعدم الإعتداع بشكل كامل على الودائع المصرفية وإعتبارها كمصدر أساسي للتمويل لأنها معرضة لعمليات السحب تجاه مودعيها بهدف الحد أو التقليل من مخاطر السيولة.

المصادر والمراجع



قائمة المصادر

المصادر العربية

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

- 1- شاهين، علي عبدالله، "اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكى (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية"، دراسة حالة بنك فلسطين المحدود، كلية التجارة، قسم المحاسبة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2015.
- 2- العامري، محمد علي ابراهيم، "الأدارة المالية الحديثة"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 3- العامري، محمد علي ابراهيم، "الأدارة المالية المتقدمة"، ط1، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 4- كويل، برايان، "هيكل رأس مال الشركات Capital Structuring"، الطبعة الاجنبية 2000، CIB publishing، الطبعة العربية، دار الفاروق، القاهرة، مصر، 2006.

ثالثاً: المجلات والمجلات والدوريات

- 1- أسود، احمد يونس وأبو زيد، نارين ابراهيم، "دور الهيكل المالي في استدامة الربحية المصرفية : دراسة تحليلية لبيانات عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2013-2018)"، المجلة الأكاديمية لجامعة نوز، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، المجلد 10، العدد 4، 2021.
- 2- شخوم، رحيمة وحفائي، عبدالقادر، "اثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية- دراسة قياسية لعينة من المصارف الخاصة العاملة في الجزائر للفترة (2010-2018)"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط، الجزائر، المجلد 12، العدد 2، 2021.
- 3- شيخ السوق، ريما حيدر، نقار، عثمان وخلف أسمهان، "أثر محددات الهيكل المالي في هيكل رأس مال المصارف التجارية الخاصة في سورية (دراسة حالة مصرف بيمو السعودي الفرنسي)"، مجلة جامعة حماة، المجلد 3، العدد 13، 2020.
- 4- عبد الرسول، هند ضياء، "هيكل رأس المال واثره على قرارات التمويل: دراسة تطبيقية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (2006-2011)"، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد 16، العدد 2، 2014.

قائمة المصادر

- 5- عربي، آيه سعدون، "أثر بعض المحددات الداخلية على الربحية المصرفية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2005-2017)"، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، المجلد 12، العدد 1، 2023.
- 6- الفقي علي إبراهيم، رشا، "قياس العلاقة بين هيكل رأس المال ومستوى إدارة المخاطر الرقمية وإنعكاسها على الأداء المحاسبي في البنوك-مؤشر مقترح وأدلة تطبيقية من البورصة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، 3(3)، 1-93، 2021.
- 7- مجد عمران، "أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية" نموذج مقترح"، مجلة جامعة تشرين- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 37، العدد 1، 2015.
- 8- المطيري، حسين محسن توفيق، "أثر الهيكل المالي في السيولة والربحية المصرفية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العاملة في العراق للمدة (2004-2020)"، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد خاص، العدد 2، 2023.
- رابعاً: الرسائل والأطاريح الجامعية**
- 1- ابو زعيتر، باسل جبر حسن، "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين للمدة (1997-2004)"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2006.
- 2- دبيك، هاني احمد محمود، "العلاقة بين تطبيق معيار كفاية راس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، 2015.
- 3- السريايوي، حسام كامل، "أثر تركيبة هيكل رأس المال في تحديد قيمة الشركة باطار نظريتي الإشارة والمبادلة"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2014.
- 4- سعد، باسل سمير، "أثر الرفع المالي في ربحية المصارف الخاصة العراقية، دراسة حالة مصرف بيمو خلال الفترة (2010-2020)"، رسالة ماجستير غير منشورة في كلية ادارة الاعمال، جامعة المنارة، سوريا، 2022.
- 5- الشرع، عقيل شاكر، "المصارف التجارية ودورها في تمويل النشاط السياحي العراقي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، العراق، 2003.

A. Books

- 1- Abor, J. Y., & Adjasi, C. K. D., "The Economics of Banking and Finance in Africa": Developments in Africa's Financial Systems, 1st ed, Springer International Publishing AG, 2022.
- 2- Baensens, B., & Tony van Gestel, "Credit Risk Management", 1st Ed, Published in the United States by Oxford University Press Inc., New York, 2009.
- 3- Baker, H. Kent, & Greg F., "Investment risk management", 1sted, Oxford University Press, New York, 2015.
- 4- Baker, H. Kent, & Martin, Gerald S., "Capital Structure and Corporate Financing Decisions": Theory, Evidence, and Practice, 1st ed, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, 2011.
- 5- Bandyopadhyay, Arindam, "Managing Portfolio Credit Risk in Banks", 1sted, Cambridge University Press, 2016.
- 6- Barrow, Colin, "practical financial management, a guide to budgets balance sheets and business finance", 7thed, Kogan Page Limited, United Kingdom, 2008.
- 7- Basel Committee on Banking Supervision, "International convergence of capital measurement and capital standards: A revised framework- Comprehensive version", Bank for International Settlements, 2010.
- 8- Bessis, Joel, "Risk Management in Banking", 3rd Ed, John Wiley & Sons, Ltd, 2011.
- 9- Bodie, Zvi & Kane, Alex & Marcus, Alan J., "Investments", 9th Edition, McGraw-Hill/Irwin, New York, 2011.
- 10- Bodie, Zvi, Alex Kane, & Alan Marcus, "Essentials of investments", 9th Edition, McGraw Hill, Irwin, 2012.
- 11- Brealey, Richard A., Myers, Stewart C., & Allen, Franklin, "Principles of Corporate Finance", 10th Ed, McGraw-Hill, New York, 2011.
- 12- Brealey, Richard A., Myers, Stewart C., & Allen, Franklin, "Principles of Corporate Finance", 12thed, McGraw-Hill Education, 2 Penn Plaza, New York, 2017.
- 13- Brigham, E. F. & Houston, Joel.F, "Fundamentals of Financial Management", 11thed, Thomson South-Western learning publishing, 2007.

- 14- Bruner, Robert F., Eades, Kenneth M. & Schill, Michael J., "Case Studies in Finance: Managing for Corporate Value Creation", 7th Ed, McGraw-Hill Companies, Inc., 2014.
- 15- Carlone, Giulio, "Introduction to Credit Risk", 1st Ed, Chapman & Hall/CRC Finance Series, 2021.
- 16- Casu, Barbara, Girardone, Claudia & Molyneux, Philip, "Introduction to Banking", 3rd Ed, Pearson Education Limited, 2022.
- 17- Casu, Barbara, Girardone, Claudia & Molyneux, Philip, "Introduction to Banking", 2nd Ed, Pearson Education Limited, 2015.
- 18- Cecchetti, Stephen G., & Kermit L. Schoenholtz, "Money, banking, and financial markets", 5thed, McGraw-Hill Education, 2 Penn Plaza, New York, 2017.
- 19- Chong, Yen, Yee, "Investment Risk Management", 1st Ed, John Wiley and sons Ltd, England, 2004.
- 20- Choudhry, Moorad, "The Principles of Banking", 2nd Ed, John Wiley & Sons Singapore Pte. Ltd, 2023.
- 21- Copeland, Thomas E, J. Fred Weston, "Financial Theory And Corporate Policy", 3rd ed, Wesley Publishing, U.S.A, 1988.
- 22- Cowell, Frances, "Risk-Based Investment Management in Practice", 2nd Ed, Palgrave Macmillan UK, 2013.
- 23- Coyle, Brian, "Introduction to interest-rate risk", 1st Ed, The Chartered Institute of Bankers, 2001.
- 24- Crawford, Ian Peter; & Davies, Tony, "Corporate Finance and Financial: Optimizing Corporate and Shareholder Value", 1st Ed, Pearson Education, 2014.
- 25- Crouhy, M., Galai, D., & Mark, R., "The essentials of risk management", 1st Ed, McGraw-Hill, New York, 2006.
- 26- Davies, Greg B., "New vistas in risk profiling", 1sted, CFA Institute Research Foundation, 2017.
- 27- Dowd, Kevin, "An Introduction to Market Risk Measurement", 1st Ed, John Wiley & Sons Ltd, England, 2002.
- 28- Duffie, Darrell & Singleton, Kenneth J., "Credit Risk: Pricing, Measurement, and Management", 1st Ed, Princeton University Press Princeton and Oxford, 2003.
- 29- Ehrhardt, M. C., & Brigham, E. F., "Corporate finance: A focused approach", 4th Ed, South-Western College Pub, 2010.

-
- 30- Ehrhardt, M.C., & Brigham, E. F., "Financial Management: Theory and Practice", 14th Ed, Australia, Cengage, 2014.
- 31- Ehrhardt, Michael, & Brigham, Eugene, "Financial Management: Theory and Practice", 16th Ed, U.S.A, 2019.
- 32- Ehrhardt, Michael, Brigham Eugene, " Financial Management: "Theory and Practice ", 13th Ed, South-Western, U.S.A, 2011.
- 33- Emery, Douglas R., "Corporate financial management", 1st ed, Prentice Hall, 2023.
- 34- Fabozzi, Frank, "The handbook of fixed income securities", 7th Ed, McGraw-Hill, 2005.
- 35- Fabozzi, Frank, & Peterson Pamela, "Financial Management and Analysis", 2nd Ed, John Wiley & Sons, Inc., New Jersey, U.S.A, 2003.
- 36- Fraser, Donald R., Gup, Benton E. & Kolari, James W., "Commercial Banking (The management of Risk) ", 2nd ed, south –western college publishing, U.S.A, 2001.
- 37- Frost, Stephen M., "The Bank Analyst's Handbook: Money, risk and conjuring tricks", 1st Ed, British Library Cataloguing in Publication Data, 2004.
- 38- Garp, Philippe, J., "Financial Risk Manager Handbook", 4th Ed, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, 2007.
- 39- Gilkar, N. A., "Profitability Analysis an Exploratory Study", 1st ed, Atlantic Publishers & Dis, 2008.
- 40- Gitman, Lawrence J., "Principles of managerial finance", 10th Ed, Pearson Edition, 2002.
- 41- Heffernan, Shelach, "Modern Banking", 1st ed, John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chi Chester, 2005.
- 42- Hibbeln, Martin, "Risk Management in Credit Portfolios: Concentration Risk and Basel II", 1st Ed, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2010.
- 43- Hirt, Geoffrey A., & Block, Stanley B., "Fundamentals of Investment Management", 10th Ed, McGraw-Hill/Irwin Series in Finance, 2011.
- 44- Hopkin, Paul, "Fundamentals of Risk Management", 4th ed, Kogan Page Limited, 2017.
- 45- Hull, John C., "Options, Futures, and Other Derivatives", 11th Ed, British Library, 2022.
- 46- Keown, Arthur J., Scott, David F.; Martin, John D. & Petty William J., "Basic Financial Management", 3rd Ed, 1985.

-
- 47- Koch, Timothy W. & MacDonald, Scott, "Management of Banking", 6th Ed, Thomson South Western, USA, 2006.
- 48- Landuyt, Gino, & Choudhry, Moorad, "The Future of Finance: A New Model for Banking and Investment", John Wiley, U.S.A, 1st Ed, 2010.
- 49- Lucarelli, Caterina, & Brighetti, Gianni, "Risk Tolerance in Financial Decision Making", 1st Ed, Palgrave Macmillan, 2011.
- 50- Mayo, Herbert B., "Investments: An Introduction", 11th Ed, Thomson South-Western, United States of America, 2014.
- 51- Mayo, Herbert B., "Investments: An Introduction", 9th Ed, Thomson South-Western, United States of America, 2008.
- 52- Mcmenamin, Jim, "Financial Management Introduction", Rutledge, 1st ed, London, 1999.
- 53- McNeil, A. J., Frey, R., & Embrechts, P., "Quantitative risk management: concepts", 1st Ed, Princeton university press, 2005.
- 54- Metawa, Noura, Hassan, M., Kabir & Metawa, Saad, "Artificial Intelligence and Big Data for Financial Risk Management", 1st Ed, Taylor & Francis, 2022.
- 55- Molyneux, Philip, "Bank Performance, Risk and Firm Financing", 1st Ed, Palgrave Macmillan UK, 2011.
- 56- Olsson, Carl, "Risk Management in Emerging Markets", 1st Edition, Pearson, Britain, 2002.
- 57- Panjer, Harry, H., "Operational Risk: Modeling Analytics", 1st Ed, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, 2006.
- 58- Parrino, Robert, David Kidwell, & Thomas, Bates, "Fundamentals of Corporate Finance", 2nd Ed, John Wiley & Sons, Inc., U.S.A, 2012.
- 59- Piketty, Thomas, & Arthur, Gold hammer, "Capital in the Twenty-First Century", 1st Ed, Belknap Press, 2014.
- 60- Polizzi, Salvator, "Risk Disclosure in the European Banking Industry: Qualitative and Quantitative Content Analysis Methodologies", 1st Ed, Springer Nature Switzerland, 2020.
- 61- Reilly, Frank K. & Brown, Keith C., "Investment Analysis & Portfolio Management", 10th Edition, South-Western, Cengage Learning, U.S.A, 2012.
- 62- Reilly, Frank K., & Keith C. Brown, "Investment analysis and portfolio management", 6th Ed, Cengage Learning, 2011.
- 63- Resti, Andrea & Sironi, Andrea, "Risk Management and Shareholders Value in Banking", 1st Ed, John Wiley & Sons Ltd, England, 2007.

-
- 64- Rose, Peter S. &Hudgins, Sylvia C., "Bank Management and Financial Services", 7th Ed, McGraw – Hill International Edition, Singapore, 2008.
- 65- Rose, Peter S., &Hudgins, Sylvia C., "Bank Management and Financial Services", 8th Ed, McGraw-Hill Companies, Inc., New York, 2010.
- 66- Rosfesky, Robert S., "Personal Finance", 7th Ed, John Wiley & sons Inc., 1999.
- 67- Ross, Stephen A. & Westfield, Randolph W. & Jordan, Bradford D., "Essentials of Corporate Finance", 8th Ed, McGraw-Hill, New York, 2008.
- 68- Ross, Stephen A., Randolph, Westfield, & Jeffrey F. Jaffe. "Corporate finance", 12th Ed, McGraw-Hill Education, 2019.
- 69- Ross, Stephen A., Randolph, Westfield, W., & Jordan Bradford, "Essentials of Corporate Finance", 9th Ed, McGraw-Hill Education, 2017.
- 70- Ross, Stephen, Westfield, Randolph, & Jordan Bradford, "Fundamentals Of Corporate Finance", 10th Edition, McGraw-Hill Companies, New York, U.S.A, 2013.
- 71- Ross, Stephen, Westfield, Randolph, Jordan Bradford; "Fundamentals of Corporate Finance", 9th Edition, McGraw-Hill Companies, New York, U.S.A, 2008.
- 72- Salvatore, D., "International economics", 13th Ed, John Wiley & Sons, New York, 2019.
- 73- Saunders, Anthony &Cornett, Marcia. M, "Financial Markets and Institutions", 5th Ed, Boston: McGraw-Hill/Irwin, 2012.
- 74- Saunders, Anthony &Cornett, Marcia. M., "Financial Institutions Management: A Risk Management Approach", 8thEd, McGraw-Hill Education, 2 Penn Plaza, New York, 2014.
- 75- Saunders, Anthony, Marcia, Millon, Cornett, & Erhemjamts, Otgontsetseg, "ISE Financial Institutions Management: A Risk Management Approach", 10th Ed, McGraw-Hill Education, 2021.
- 76- Saunders, Anthony, Marcia, Millon, Cornett, & Erhemjamts, Otgontsetseg, "Financial Markets and Institutions", 8th Ed, McGraw Hill LLC, 2022.
- 77- Shefrin, Hersh, "Behavioral Corporate Finance: Concepts and Cases for Teaching Behavioral Finance", 2nd Ed, McGraw-Hill Education, 2 Penn Plaza, New York, 2018.
- 78- Smart, Scott B. & Zutter, Chad J., "Fundamentals of Investing", 14thed, Pearson Education Limited, 2020.

-
- 79- Tian, Weidong, "Commercial Banking Risk Management", 1st ed, University of North Carolina at Charlotte, North Carolina, U.S.A, 2017.
- 80- Torre, Maura La, "Risk in Banking: Developing a Knowledge Risk Management Framework for Cooperative Credit Banks", 1st Ed, Springer International Publishing; Palgrave Pivot, 2020.
- 81- Tymoigne, Eric, "The Financial System and The Economy: Principles of Money and Banking", 2nd Ed, U.S.A, 2018.
- 82- Van Greuning, Hennie & Iqbal, Zamir, "Risk Analysis for Islamic Banks", 1st Ed, The International Bank For Reconstruction And Development / The World Bank, Washington, 2008.
- 83- Van Greuning, Hennie, & Sonja, Brajovic, Bratanovic, "Analyzing banking risk: a framework for assessing corporate governance and risk management", 3rd Ed, World Bank Publications, 2009.
- 84- Van Hoose, D., "The Industrial Organization of Banking: Bank Behavior, Market Structure, and Regulation", 1st Ed, Springer Heidelberg Dordrecht, New York, 2010.
- 85- Van Horne, J. C., & Wachowicz, J. M., "Fundamentals of financial management", 13th Ed, Pearson Education, Prentice-Hall, Inc., 2001.
- 86- Watson, Denzil, Antony Head, "Corporate Finance: Principles and Practice", 5th Ed, Pearson Education Limited, U.S.A, 2010.
- 87- Willsher, Richard, "Export Finance: Risks, Structures and Documentation", 1st Ed, Palgrave Macmillan UK, 1995.

B. Bulletins, Journals & Periodical

- 1- Abbadi, Suleiman M., & Abu-Rub, Nour, "The effect of capital structure on the performance of Palestinian financial institutions", British Journal of Economics, Finance and Management Sciences, Vol.3- No.2, 2012.
- 2- Abbas, A. A., & Jawad, D. A., "Analysis of credit risk, liquidity and profitability of the Trade Bank of Iraq for the period (2012-2021)", Technium Business and Management, Vol. 3, 2023.
- 3- Abd Fahd, N. S. J. M., "Analysis of capital structure indicators and credit risk for a sample of Iraqi private commercial banks", Gulf Economist, 38(52), 2022.

- 4- Abdel, H. A., & Bandar, N., "Liquidity risk and its impact on the profitability of Islamic banks: Applied research in a sample of Iraqi Islamic banks for the period (2011-2015) ", Tikrit Journal of Administration & Economic Sciences, Vol.4- No.4, 2017.
- 5- Aburime, Toni, "Determinants of bank profitability: company-level evidence from Nigeria", Available at SSRN 1106825, 2008.
- 6- Adeyemi, S. B., & Oboh, C. S, "Perceived relationship between corporate capital structure and firm value in Nigeria", 2011.
- 7- Adhikari, Deepak, "Impact of exchange rate on trade deficit and foreign exchange reserve in Nepal: An empirical analysis.", NRB Economic Review, Vol.30- No.1, 2018.
- 8- Aduda, J., & Gitonga, J., "The relationship between credit risk management and profitability among the commercial banks in Kenya", Journal of Modern Accounting and Auditing, Vol.7- No.9, 2011.
- 9- Affandi, F., Sunarko, B. A. M. B. A. N. G., & Yunanto, A., "The impact of cash ratio, debt to equity ratio, receivables turnover, net profit margin, return on equity, and institutional ownership to dividend payout ratio", Journal of Research in Management, Vol.1- No.4, 2019.
- 10- Ahmadyan, Azam, "Measuring credit risk management and its impact on bank performance in Iran." ,Marketing and Branding Research, Vol. 5- No.3, 2018.
- 11- Al Nuaimi, Z. A., & Al-Houri, M. M. O., "The impact of financial flexibility on profitability, a study analyzed in a sample of Iraqi private banks for the period from (2015-2020) ", journal of kirkuk University For Administrative and Economic Sciences, Vol.17- No.56, 2021.
- 12- Alam, Zahangir& Masukujjaman", "Risk Management Practices: A Critical Diagnosis Of Some Selected Commercial Banks In Bangladesh", Vol.VI, No.01, 2011.
- 13- Albulescu, C. T., "Banks' profitability and financial soundness indicators: A macro-level investigation in emerging countries", Procedia economics and finance, Vol.23, 2015.
- 14- Al-Fawwaz, T. M., Alawneh, A. M., & Shawaqfeh, G. N. "The impact of Islamic finance on some macro-economic variables. A case study of Jordan Islamic Bank", Interdisciplinary Journal of Contemporary research in business, Vol.7- No.1, 2015.

- 15- Al-Furaijy, Haider.N, "The role of the banking sector in financing companies and its impact on the capital structure and returns", Accounting and Financial Sciences journal, Vol.1-No.1, 2021.
- 16- Ali, M., & Ibrahim, P., "Inflation and companies' performance: A cross-sectional analysis", Advanced science letters, Vol. 24- No.6, 2018.
- 17- Ali, Muhammad, "Bank profitability and its determinants in Pakistan: A panel data analysis after financial crisis", 2015.
- 18- Al-Jubouri, R. M. N., "Disclosure of credit risk information", Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, Vol.1- No.17, 2015.
- 19- Allen, F., & Carletti, E., "Systemic risk and macro prudential regulation", Risk and EU law, Edward Elgar Publishing, 2015.
- 20- Al-Mamlouk, A. H., "The Effect of Sector Credit Concentration Risks on Bank Profitability and Risks an Applied Study on Private Islamic Banks in Syria", Tishreen University Journal-Economic and Legal Sciences Series, Vol.42- No.1, 2020.
- 21- AL-Mizori, A. A. A., & Dawood, S. S., "Measuring Banking Awareness and Its Impact on Profitability: An Analytical Study on A Sample of Private Banks Listed on the Iraq Stock Exchange", Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, Vol.19-No.61, (part 2), 2023.
- 22- Al-Sadi, A. S. M., & Al-Mamouri, A. M. T., "The impact of liabilities management on achieving bank profitability (Applied research in a sample of Iraqi private commercial banks)", Journal of Accounting and Financial Studies, Vol.17- No.61,2022.
- 23- Al-Taei, A. M. T., & Al-Shakarchi, B. T. M., "Profitability Indicators and Their Impact on Market Value-a Study of a Sample of Commercial Banks Listed in the Iraq Stock Exchange for the Period 2004-2019", Tanmiat Al-Rafidain, Vol.41- No.133, 2022.
- 24- Altunbas, Y., Manganelli, S., & Marques-Ibanez, D., "Bank risk during the financial crisis: do business models matter?", 2011.
- 25- Anton, Kuzmin, "A structural model of exchange rate dynamics", Review of Business and Economics Studies 3, 2014.
- 26- Apătăchioae, Adina, "The performance, banking risks and their regulation", Procedia economics and finance 20, 2015.
- 27- Arias, J. C., "Banking profitability determinants", Business Intelligence Journal, Vol.4-No.2, 2011.

-
- 28- Arif, A., & Nauman Anees, A., "Liquidity risk and performance of banking system", Journal of Financial regulation and compliance, Vol.20-No.2, 2012.
- 29- Arosa, C. M. V., Richie, N., & Schuhmann, P. W., "The Impact Of Culture On Market Timing In Capital Structure Choices", Research In International Business And Finance, Vol.31, 2014.
- 30- Athanasoglou, P. P., Brissimis, S. N., & Delis, M. D., "Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability", Journal of international financial Markets, Institutions and Money, Vol.18-No.2, 2008.
- 31- Athanasoglou, P. P., Delis, M., & Staikouras, C., "Determinants of bank profitability in the South Eastern European region", 2006.
- 32- Atmaca, M., & Demirel, E., "Economic Impact on Financial Ratios of Food Industry at Istanbul Stock Exchange Listed Firms", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.7-No.3, 2017.
- 33- Ayanda, A. M., Christopher, E. I., & Mudashiru, M. A., "Determinants of banks' profitability in a developing economy: Evidence from Nigerian banking industry", Interdisciplinary Journal of contemporary research in business, Vol.4-No.9, 2013.
- 34- Ayaydin, H., & Karakaya, A., "The effect of bank capital on profitability and risk in Turkish banking", International Journal of Business and Social Science, Vol.5-No.1, 2014.
- 35- Baker, M., & Wurgler, J., "Market timing and capital structure", the journal of finance, Vol.57-No.1, 2002.
- 36- Ball, R., Gerakos, J., Linnainmaa, J. T., & Nikolaev, V., "Earnings, retained earnings, and book-to-market in the cross section of expected returns", Journal of Financial Economics, Vol.135- No.1, 2020.
- 37- Breuer, A., Frumusanu, M. L., Breuer, B. L., & Manciu, A., "Cash and liquidity/liquidity and liquidity ratio", Annals-Economy Series, Vol.4, 2012.
- 38- Broll, U., & Wetzel, P., "Credit Risk and Credit Derivatives in Banking", No.228, 2002.
- 39- Busch, R., & Memmel, C., "Banks' net interest margin and the level of interest rates", Credit and Capital Markets–Credit and Capital, Vol.50- No.3, 2017.
- 40- Chaplinsky, S., & Harris, R. S., "Capital Structure Theory- Acurrent Perspective", University of Virginia, Arbeitspapier, 1996.

-
- 41- Cheryta, A. M., Moeljadi, D. N. K. A., & Indrawati, K., "The effect of leverage, profitability, information asymmetry, firm size on cash holding and firm value of manufacturing firms listed at Indonesian Stock Exchange", International Journal of Research in Business Studies and Management, Vol.4- No.4, 2017.
- 42- Costea, C. D., & Hostiu, F., "The Liquidity Ratios And Their Significance In The Financial Equilibrium Of The Firms", Economics And Public Administration, Vol.9- No.1, 2009.
- 43- Culp, Christopher L., "The revolution in corporate risk management: A decade of innovations in process and products", Journal of Applied Corporate Finance, Vol.14-No.4, 2002.
- 44- Damodaran, A., "Finding the right financing mix: The capital structure decision", Stern School of Business, New York [presentation], 2009.
- 45- Davydenko, Antonina, "Determinants of bank profitability in Ukraine" Undergraduate economic review, Vol.7- No.1, (part 2), 2010.
- 46- De Bandt, O., Camara, B., Pessarossi, P., & Rose, M., "Does the capital structure affect banks' profitability? Pre-and post-financial crisis evidence from significant banks in France", Debates economies ET financiers, Vol.12, 2014.
- 47- De Jong, A., Verbeek, M., & Verwijmeren, P., "Does financial flexibility reduce investment distortions?" , Journal of Financial Research, Vol.35-No. 2, 2012.
- 48- Delis, Matthaios D., "Bank-specific industry-specific and macroeconomic determinants of banks profitability", working paper series, 2005.
- 49- Desrochers, J., & Préfontaine, J., "Comments: Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision", 2008.
- 50- Dietrich, A., & Wanzenried, G., "Determinants of bank profitability before and during the crisis: Evidence from Switzerland", Journal of international financial markets, institutions and money, Vol.21- No.3, 2011.
- 51- Durrah, O., Rahman, A. A. A., Jamil, S. A., & Ghafeer, N. A., "Exploring The Relationship Between Liquidity Ratios And Indicators Of Financial Performance: An Analytical Study On Food Industrial Companies Listed In Amman Bursa", International Journal Of Economics And Financial Issues, Vol.6 - No.2, 2016.

- 52- Ekinici, Aykut, "The effect of credit and market risk on bank performance: Evidence from Turkey", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.6- No.2, 2016.
- 53- Elsiefy, Elsayed, "Determinants of profitability of commercial banks in Qatar: Comparative overview between domestic conventional and Islamic banks during the period 2006-2011", International Journal of Economics and Management Sciences, Vol.2-No.11, 2013.
- 54- Espireh, G., Dadgarnejad, A., & JerJerzadeh, A., "Investigating the association between capital structure and financial performance of companies listed in Tehran stock exchange (TSE) ", Nature and Science, Vol.11, No.11, 2013.
- 55- Fani, K. A., Khan, V. J., Kumar, B., & Pk, B. K., "Impact of internal and external factors on bank performance in Pakistan", International and public affairs, Vol.2- No.4, 2018.
- 56- Flamini, V., McDonald, C. A., & Schumacher, L. B., "The determinants of commercial bank profitability in Sub-Saharan Africa", 2009.
- 57- Frank, Murray Z., & Goyal, Vidhan K., "Testing the pecking order theory of capital structure" Journal of financial economics Vol.67-No.2, 2003.
- 58- Fraser, Donald R., Jeff Madura, & Robert A. Weigand, "Sources of bank interest rate risk", Financial Review, Vol.37-No.3, 2002.
- 59- Fuadi, F., Saparuddin, S., & Sugianto, S., "The Effect of Inflation, Bi rate and Exchange on Profitability in Sharia banking in Indonesia period of (2009-2019)", International Journal of Educational Review, Law and Social Sciences (IJERLAS), Vol.2-No.1, 2022.
- 60- Gabriel, Stephen C., & Chet B. Baker., "Concepts of business and financial risk." American journal of agricultural economics, Vol.62-No.3, 1980.
- 61- Gilbert, R. A., & Wheelock, D. C., "Measuring commercial bank profitability: Proceed with caution", Networks Financial Institute Working Paper, (2007-WP), 22, 2007.
- 62- Glassman, Cynthia, " Risk Management: New Challenges Call for Integrated Solution", Journal of Retail Banking Services, autumn, 1997.
- 63- Graham, John R., & Campbell R. Harvey, "The theory and practice of corporate finance: Evidence from the field", Journal of financial economics, Vol.60- No.2-3, 2001.

- 64- Gropp, R., Mosk, T., Ongena, S., & Wix, C., "Banks response to higher capital requirements: Evidence from a quasi-natural experiment", The Review of Financial Studies, Vol.32- No.1, 2019.
- 65- Gul, S., Irshad, F., & Zaman, K., "Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan", Romanian Economic Journal, Vol.14- No.39, 2011.
- 66- Güngör, B. (2007). Türkiye’de faaliyet gösteren yerel ve yabancı bankaların kârlılık seviyelerini Etkileyen faktörler: Panel veri analizi. İktisat İşletme ve Finans, 22(258), 40-63.
- 67- Hirindu, Kawshala, K., "The Factors Effecting on Bank Profitability", International Journal of Scientific and Research Publications, Vol.7-No.2, 2017.
- 68- Hovakimian, A., Opler, T., & Titman, S., "The debt-equity choice.", Journal of Financial and Quantitative analysis, Vol.36- No.1, 2001.
- 69- Huang, R., & Ritter, J. R., "Testing the Market Timing Theory of Capital Structure", Journal of Finance, Vol.1-No.2, 2005.
- 70- Idan, M. F., & Khalaf, S. N., "The Impact of Credit Risk On Stock Prices An Applied Study On A sample of Commercial Banks listed in the Iraq Stock Exchange.", Entrepreneurship Journal for Finance and Business, Vol.1- No.2, 2020.
- 71- Jadah, H. M., Hameed, T. M., & Al-Husainy, N. H. M., "The impact of the capital structure on Iraqi banks’ performance", Investment Management & Financial Innovations, Vol.17-No.3, 2020.
- 72- Jiang, G., Tang, N., Law, E., & Sze, A., "The profitability of the banking sector in Hong Kong", Hong Kong Monetary Authority Quarterly Bulletin, Vol.3- No.36, 2003.
- 73- Kabajeh, M. A. M., Al Nu’aimat, S. M. A., & Dahmash, F. N., "The relationship between the ROA, ROE and ROI ratios with Jordanian insurance public companies market share prices", International Journal of Humanities and Social Science, Vol.2, No.11, 2012.
- 74- Kablan, Sandrine, "Banking efficiency and financial development in sub-Saharan Africa (SSA)", African Finance Journal, Vol.11- No.2, 2009.
- 75- Kanchu, T., & Kumar, M. M., "Risk Management In Banking Sector An Empirical Study", International Journal Of Marketing, Financial Services & Management Research ,Vol.2, No.2,2013.
- 76- Kim, D., & Santomero, A.M., "Risk in banking and capital regulation", the journal of finance, Vol.43-No.5, 1988.

- 77- Klein, P. O., & Weill, L., "Bank profitability and economic growth", The Quarterly Review of Economics and Finance, Vol.84, 2022.
- 78- Konishi, M., & Yasuda, Y., "Factors affecting bank risk taking: Evidence from Japan", Journal of Banking & Finance, Vol.28-No.1, 2004.
- 79- Kosmidou, K., "The determinants of banks' profits in Greece during the period of EU financial integration", Managerial finance, Vol.34-No.3, 2008.
- 80- Kumar, M., & Yadav, G. C., "Liquidity Risk Management In Bank: A Conceptual Framework", Journal Of Management & Research, Vol.7, Issue 2/4, 2013.
- 81- Lesakova, Lubica, "Uses and limitations of profitability ratio analysis in managerial practice", International Conference on Management, Enterprise and Benchmarking, Vol.259, 2007.
- 82- Lukic, M. S. A., "Types of Risks and Risk Management in the Contemporary Banking Operations", International Journal of Advanced Research, Vol.3-No.3, 2015.
- 83- Mahfud, A., "Sources and Uses of Funds in the Libyan Commercial Banks", Exclusive e-Journal, 2017.
- 84- Manla, A., & Oban, A. "The impact of capital structure on some financial performance indicators ROA-ROE", Tishreen University Journal-Economic and Legal Sciences Series, 45(1), 291-306, 2023.
- 85- Matias Gama, A. P., & Susana Amaral Gerales H., "Credit risk assessment and the impact of the New Basel Capital Accord on small and medium-sized enterprises: An empirical analysis. Management Research Review", Vol.35-No.8, 2012.
- 86- Mehta, A., & Bhavani, G., "What determines banks' profitability? Evidence from emerging markets-The case of the UAE banking sector", Accounting and finance research, Vol.6- No.1, 2017.
- 87- Modigliani, F., & Miller, M. H., "The Cost Of Capital, Corporation Finance And The Theory Of Investment" ,The American Economic Review, Vol.48, 1958.
- 88- Mohammad, Raheem Abed., "Working Capital Financing Policies and Their Reflection on Banking Profitability in Commercial Banks Listed in The Iraq Stock Exchange", World Economics and Finance Bulletin, Vol.6, 2022.
- 89- Mohammed, M. F., "The extent of the impact of receivables on profitability: an applied study of a sample of companies listed on the Amman Stock

-
- Exchange for the period (2010-2019)", Enter Premiership Journal for Finance and Business, Vol.2- No.2, 2021.
- 90- Muda, M., Shaharuddin, A., & Embaya, A., "Comparative analysis of profitability determinants of domestic and foreign Islamic banks in Malaysia", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.3-No.3, 2013.
- 91- Muraina, S. A., "Determinants of listed deposit money banks' profitability in Nigeria", International Journal of Finance and Banking Research, Vol.4-No.3, 2018.
- 92- Muriithi, Jane, G., & Waweru, Kennedy, M., "Liquidity Risk And Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya", International Journal Of Economics And Finance, Vol.9- No.3, 2017.
- 93- Onuonga, S. M., "The analysis of profitability of Kenya's top six commercial banks: Internal factor analysis", American International Journal of Social Science, Vol.3-No.5, 2014.
- 94- Ozili, Peterson K., "Determinants of bank income smoothing using loan loss provisions in the United Kingdom", Journal of Economic and Administrative Sciences, 2022.
- 95- Ramlall, I., "Determinants of capital structure among non-quoted Mauritian firms under specificity of leverage: Looking for a modified pecking order theory", International research journal of finance and economics, Vol.31-No.31, 2009.
- 96- Sahyouni, A., & Wang, M., "The determinants of bank profitability: does liquidity creation matter?", Journal of Economics and Financial Analysis, Vol.2- No.2, 2018.
- 97- Saleh, A. S., & Zeitun, R., "Islamic banking performance in the Middle East: A case study of Jordan", Department of Economics university of Wollongong, 2006.
- 98- Sangeetha, J., "Financial crisis and Omani commercial banks: A performance review", European Journal of Business and Management, Vol.4 - No.8, 2012.
- 99- Sareh, F. H., & Reja, T. K., "The Impact of the capital structure on the finicial performance of Iraq private banks for the period 2011-2017", AL-Anbar University journal of Economic and Administration Sciences, Vol.12-No.29, 2020.

-
- 100- Sarwar, B., Mustafa, G., Abid, A., & Ahmad, M., "Internal and external determinants of profitability: A case of commercial banks of Pakistan", Paradigms, Vol.12- No.1, 2018.
- 101- Sekar. M, Gowri, G. Ramya, "A Study on Capital Structure and Leverage of Tata Motors Limited: Its Role and Future Prospects", Procedia Economics and Finance, Vol.11, 2014.
- 102- Simiyu, C. N., & Ngile, L., "Effect of macroeconomic variables on profitability of commercial banks listed in the Nairobi securities exchange", International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol.3- No.4, 2015.
- 103- Smaga, P., "The concept of systemic risk", Systemic Risk Centre Special Paper 5, Houghton Street, 2014.
- 104- Sufian, F., "Profitability of the Korean banking sector: Panel evidence on bank-specific and macroeconomic determinants", Journal of economics and management, Vol.7-No.1, 2011.
- 105- Thakor, Anjan V., "Bank capital and financial stability: An economic trade-off or a Faustian bargain?", Vol.6- No.1, 2014.
- 106- Timilsina, L. P., "Determinants of capital structure in Nepalese commercial banks", International Research Journal of MMC (IRJMMC), Vol.1-No.1, 2020.
- 107- Uddin, M. K., "Effect of Leverage, Operating Efficiency, Non-Performing Loan, and Capital Adequacy Ratio on Profitability of Commercial Banks in Bangladesh", European Journal of Business and Management Research, Vol.7-No.3, 2022.
- 108- Ugur, A., & Erkus, H., "Determinants of the net interest margins of banks in Turkey", Journal of Economic and Social Research, Vol.12- No.2, 2010.
- 109- Vodova, P., "Liquidity of Czech commercial banks and its determinants", International Journal of mathematical models and methods in applied sciences, Vol.5- No.6, 2011.
- 110- Wolf, C. A., & J. Karszes., "Financial risk and resiliency on US dairy farms: Measures, thresholds, and management implications." Journal of Dairy Science 2023.
- 111- Yilmaz, A. A., "Profitability of banking system: Evidence from emerging markets", WEI International Academic Conference Proceedings, Antalya, 2013.

-
- 112-Zafar, M. R., Zeeshan, F., & Ahmed, R., "Impact of capital structure on banking profitability", International Journal of Scientific and Research Publications, Vol.6-No.3, 2016.
- 113-Zeitun, R., "Determinants of Islamic and conventional banks performance in GCC countries using panel data analysis", Global Economy and Finance Journal, Vol.5-No.1, 2012.
- 114- Zhuang, C., "Share Repurchases: How Important Is Market Timing?", Conference Of University Of Southern California, Los Angeles, 2014.

C. Thesis& Dissertation

- 1- Barad, M. M., "A study of liquidity management of Indian steel industry" (Doctoral dissertation, Saurashtra University), 2010.
- 2- Bas, T., "Capital structure and debt maturity choices of firms in developing countries", (Doctoral dissertation, City University London), 2012.
- 3- Belete, D., "Determinants of Commercial Banks Profitability: An Empirical Study on Private Commercial Banks in Ethiopia", (Doctoral dissertation, MSc. dissertation, Addis Ababa University, Ethiopia), 2017.
- 4- El-Faham, K. M. D., "Financial risk and financial performance of banks in Egypt", (Doctoral dissertation, Cardiff Metropolitan University), 2020.
- 5- Jensen, A. W. H., & Hay, W. "Determinants of Capital Structure: An Empirical Study of Danish Listed Companies"., Mater Thesis, Aarhus University, Business and Social Sciences, 2013 .
- 6- Kutsienyo, L., "The determinant of profitability of banks in Ghana", (Doctoral dissertation), 2011.
- 7- Laour, E., "Determinants of profitability in Libyan commercial banks", (Doctoral dissertation, University of Gloucestershire), 2012.
- 8- Nguyen, K. M., "Financial management and profitability of small and medium enterprises", (Doctoral dissertation, Southern Cross University), 2001.
- 9- Ommeren, S. V., "Banks' profitability: An examination of the determinants of banks' profitability in the European Banking Sector", Unpublished Master's Thesis, Erasmus University Rotterdam, Nederland, 2011.
- 10-Podder, B., "Determinants of profitability of private commercial banks in bangladesh: an empirical study", A project submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Professional Master in Banking and Finance, University of Dhaka, Bangladesh, 2012.

قائمة المصادر

-
- 11-Qasimi, H., "The impact of credit risk on the profitability of commercial banks", Master's thesis in economic sciences, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences/ Kasdi University, Ouargla, Algeria, 2018.
- 12-Rasheed, Z., "Risk management practices of commercial banks of United Kingdom", (Doctoral dissertation, University of the West of Scotland), 2020.
- 13-Samantilleke, P. N., "The relationship between capital structure and bank performance: empirical evidence from listed banks in Colombo Stock Exchange, Sri Lanka", (Doctoral dissertation, University of the West of Scotland), 2020.
- 14-Tekatel, L. W., "Financial Performance Analysis: A study on Selected Private Banks in Ethiopia", (Doctoral dissertation, Masters Dissertation, University of Andhra), 2019.

الملاحق



ملحق (1) إجمالي الودائع

الشرق الاوسط	الاهلي العراقي	المتحد	التجاري العراقي	بغداد	السنة
463,327,210,550	51,706,265,000	286,556,308,000	80,272,452,103	804,688,378,000	2010
505,117,764,165	75,720,087,000	299,377,982,000	83,430,122,075	699,368,971,000	2011
615,784,212,672	154,837,515,000	246,693,418,000	112,077,560,154	1,046,719,009,000	2012
551,856,183,588	360,328,792,951	349,519,977,000	96,691,418,365	1,393,584,250,000	2013
358,117,941,092	337,379,957,077	186,156,224,510	121,063,102,866	1,491,599,288,000	2014
331,665,994,322	267,565,700,038	228,902,501,601	90,506,262,034	897,310,898,000	2015
324,805,947,000	277,788,032,000	139,124,696,718	121,221,799,000	827,926,225,000	2016
332,579,000,000	303,560,523,000	176,014,033,073	134,713,049,000	714,522,882,000	2017
437,920,813,000	237,472,815,000	142,554,289,832	134,551,597,000	798,648,627,000	2018
279,214,974,000	339,924,961,000	147,792,767,483	146,614,580,000	820,472,186,000	2019
276,180,722,000	493,180,832,000	218,557,222,000	272,760,843,000	1,092,948,432,000	2020
291,327,935,000	1,362,235,567,000	348,719,910,000	159,989,675,000	1,173,004,751,000	2021

السنة	الإنتمان	سومر التجاري	الموصل	الإقتصاد للاستثمار والتمويل	مصرف بابل
2010	430,018,107,630	38,595,640,063	151,794,581,450	182,217,713,963	136,761,210,843
2011	261,062,827,000	51,778,454,000	156,589,970,123	261,950,650,468	161,756,448,836
2012	354,914,757,000	104,957,333,000	242,406,948,560	366,676,207,471	188,920,895,932
2013	380,529,864,000	105,254,247,000	269,410,391,227	359,182,042,709	165,532,372,462
2014	311,749,827,000	135,693,684,000	71,464,617,712	344,506,354,830	112,649,874,913
2015	162,043,183,000	92,153,819,000	86,496,968,867	201,990,434,225	99,943,500,282
2016	181,827,448,000	81,260,700,000	127,486,071,419	184,301,267,114	72,237,931,233
2017	147,540,976,000	105,401,964,000	121,744,543,976	171,316,509,947	48,430,088,110
2018	165,890,268,000	131,651,801,000	130,396,878,753	136,727,856,050	84,993,966,254
2019	214,059,104,000	69,088,465,000	124,553,669,101	130,584,625,817	141,868,349,641
2020	222,878,516,000	67,536,013,000	107,851,843,013	124,536,168,979	160,457,651,321
2021	165,814,127,000	61,279,081,000	475,352,856,343	125,714,373,533	164,951,246,277

ملحق (2) حق الملكية

الشرق الاوسط	الاهلي العراقي	المتحد	التجاري العراقي	بغداد	السنة
84,098,352,240	52,913,474,000	183,987,336,000	94,538,893,067	118,787,915,000	2010
137,899,379,151	105,416,986,000	247,446,240,000	135,184,629,395	139,619,840,000	2011
187,746,192,328	154,660,445,000	310,264,563,000	143,200,259,288	207,252,848,000	2012
202,779,595,209	168,541,167,966	338,833,264,899	196,579,178,046	291,262,414,000	2013
307,074,411,660	263,429,187,282	316,915,074,137	284,385,241,180	292,419,198,000	2014
276,967,572,232	260,396,326,552	321,716,551,105	274,201,298,497	268,488,373,000	2015
272,093,538,000	287,838,883,000	322,775,524,507	281,941,053,000	282,821,705,000	2016
261,151,000,000	285,719,322,000	297,437,697,083	291,558,698,000	276,942,042,000	2017
267,467,533,000	257,849,745,000	303,730,081,187	283,958,246,000	266,742,720,000	2018
267,290,296,000	256,641,507,000	303,471,677,263	271,929,254,000	273,641,424,000	2019
264,891,189,000	307,483,051,000	303,634,925,000	307,754,629,000	278,435,852,000	2020
265,181,362,000	315,862,149,000	305,616,788,000	314,542,919,000	309,129,878,000	2021

السنة	الإنتمان	سومر التجاري	الموصل	الإقتصاد للاستثمار والتمويل	مصرف بابل
2010	135,093,459,619	76,238,956,112	64,390,285,044	96,764,160,411	59,833,707,147
2011	151,965,487,000	105,976,397,000	89,155,174,986	121,713,897,820	106,945,724,877
2012	175,547,483,000	158,687,372,000	222,429,938,707	154,220,138,014	111,969,449,540
2013	197,079,367,000	196,482,702,000	261,119,124,294	216,051,280,431	160,932,224,842
2014	290,171,143,000	260,507,823,000	262,939,792,605	204,967,002,212	190,144,660,217
2015	301,809,851,000	263,710,198,000	262,607,687,938	207,829,465,610	244,724,012,565
2016	306,815,200,000	267,139,192,000	265,637,948,687	208,050,174,415	265,268,515,319
2017	315,456,738,000	267,513,283,000	270,642,860,433	243,585,360,709	268,668,768,976
2018	313,498,305,000	268,424,123,000	265,774,159,459	251,012,307,213	272,444,261,006
2019	297,126,650,000	269,467,762,000	268,460,944,044	255,462,796,794	273,170,203,927
2020	293,699,445,000	262,925,705,000	269,589,136,165	258,711,328,316	261,278,585,543
2021	288,761,016,000	264,092,957,000	271,494,336,262	258,802,457,448	256,659,328,945

ملحق (3) إجمالي الموجودات

السنة	بغداد	التجاري العراقي	المتحد	الاهلي العراقي	الشرق الاوسط
2010	961,062,610,000	204,163,838,149	518,599,704,000	107,558,290,000	580,125,543,187
2011	875,267,236,000	247,446,396,459	655,825,769,000	184,664,516,000	668,017,284,736
2012	1,300,654,984,000	293,436,517,502	706,408,071,000	337,248,547,000	818,969,589,919
2013	1,764,904,558,000	334,843,250,328	754,864,898,000	542,453,293,966	774,180,018,936
2014	1,827,505,325,000	449,272,568,429	596,733,704,984	615,235,071,804	683,076,386,655
2015	1,549,536,698,000	414,889,153,817	581,243,597,209	535,764,591,305	675,123,601,662
2016	1,200,424,117,000	423,819,261,000	527,820,770,171	578,847,033,000	633,833,084,000
2017	1,090,152,647,000	460,702,017,000	519,396,084,598	603,980,329,000	770,690,000,000
2018	1,113,538,558,000	443,945,613,000	515,575,374,763	525,757,058,000	825,681,000,000
2019	1,132,744,205,000	449,777,104,000	604,313,971,998	632,802,650,000	658,231,494,000
2020	1,419,528,237,000	616,449,229,000	699,147,651,000	893,964,966,000	647,868,750,000
2021	1,539,808,656,000	512,311,665,000	827,259,701,000	18,213,411,840,000	640,721,811,000

السنة	الإنتمان	سومر التجاري	الموصل	الإقتصاد للاستثمار والتمويل	مصرف بابل
2010	594,931,934,359	119,936,262,516	186,010,790,693	314,794,796,203	201,242,641,577
2011	444,122,919,000	168,098,367,000	258,603,105,014	392,633,940,436	271,377,273,068
2012	561,579,222,000	270,188,999,000	472,979,957,739	543,617,157,265	303,653,144,370
2013	602,995,583,000	310,658,826,000	560,875,574,786	654,420,314,290	328,166,929,674
2014	625,187,059,000	419,761,171,000	348,145,109,350	621,400,499,817	312,027,435,860
2015	618,517,645,000	369,216,517,000	365,478,345,227	530,488,338,188	358,698,930,611
2016	513,382,999,000	351,697,600,000	410,055,008,175	519,549,452,563	344,486,645,055
2017	476,638,010,000	390,126,545,000	409,407,169,153	506,734,534,584	328,532,782,697
2018	497,694,366,000	409,481,703,000	409,740,060,338	467,616,563,563	375,666,557,542
2019	522,536,851,000	350,387,452,000	410,167,917,709	466,232,369,905	427,424,159,717
2020	527,045,441,000	333,165,030,000	397,449,289,966	459,772,873,280	435,176,073,334
2021	466,751,787,000	372,485,388,000	772,857,151,713	466,697,913,115	434,903,628,081

ملحق (4) النقدية

السنة	بغداد	التجاري العراقي	المتحد	الاهلي العراقي	الشرق الاوسط
2010	571,822,356,000	42,783,240,595	210,358,911,000	50,688,580,000	343,909,605,978
2011	457,387,463,000	108,924,267,598	137,010,459,000	109,984,320,000	369,713,373,399
2012	812,391,897,000	137,403,194,698	216,118,063,000	257,644,127,000	463,908,436,167
2013	1,014,698,200,000	191,803,963,583	113,743,180,000	383,101,205,338	422,060,505,233
2014	992,408,943,000	134,597,668,786	35,529,723,837	409,722,066,297	349,766,735,144
2015	870,879,623,000	145,373,809,062	118,220,579,701	311,459,570,511	325,310,817,042
2016	818,184,783,000	117,711,522,000	53,466,691,021	267,817,736,000	329,238,375,000
2017	756,843,153,000	125,062,981,000	58,136,717,925	399,496,647,000	429,269,000,000
2018	788,700,737,000	155,818,299,000	8,264,124,205	378,455,143,000	474,994,577,000
2019	690,513,865,000	238,320,527,000	7,848,249,864	211,227,378,000	326,833,240,000
2020	1,034,330,192,000	401,044,663,000	25,388,391,000	441,117,429,000	317,314,325,000
2021	887,817,261,000	178,796,138,000	46,000,758,000	610,107,949,000	338,016,053,000

السنة	الإنتمان	سومر التجاري	الموصل	الإقتصاد للاستثمار والتمويل	مصرف بابل
2010	209,420,027,961	55,889,703,128	79,529,371,770	106,548,094,694	140,391,466,463
2011	195,773,036,000	64,007,551,000	119,677,776,245	149,286,950,479	147,828,588,646
2012	182,302,771,000	148,887,442,000	204,412,386,744	136,878,175,913	215,023,435,461
2013	196,654,435,000	186,088,760,000	318,942,813,390	126,057,262,871	90,126,687,745
2014	201,694,876,000	248,141,650,000	92,047,761,882	112,680,295,367	59,459,872,321
2015	295,041,200,000	206,472,684,000	134,700,750,940	36,072,812,769	76,572,149,449
2016	348,831,151,000	214,489,044,000	165,919,141,827	27,481,501,398	83,683,236,445
2017	163,682,327,000	262,377,317,000	166,382,053,723	64,415,052,199	42,152,783,708
2018	411,056,911,000	299,802,652,000	187,203,520,390	30,062,756,413	27,298,423,667
2019	452,747,720,000	238,055,855,000	165,366,671,266	26,156,891,428	9,257,924,577
2020	513,061,225,000	250,413,128,000	175,067,848,348	19,505,833,618	19,326,315,967
2021	431,714,039,000	300,081,514,000	546,519,841,860	62,368,018,279	3,528,021,473

ملحق (5) مخصص خسائر القروض

السنة	بغداد	التجاري العراقي	المتحد	الاهلي العراقي	الشرق الاوسط
2010	15,156,160,000	8,390,722,470	16,978,513,000	2,481,000,000	9,000,000,000
2011	17,000,000,000	8,533,253,120	20,562,947,000	3,755,353,000	9,509,987,594
2012	17,000,000,000	9,177,352,160	37,837,671,000	4,156,000,000	10,412,788,929
2013	17,000,000,000	9,149,201,268	47,121,279,000	7,533,000,000	10,428,195,935
2014	17,000,000,000	9,970,649,033	50,621,278,826	19,167,000,000	10,428,195,935
2015	30,000,000,000	10,545,978,115	58,487,245,000	23,651,000,000	10,428,195,935
2016	25,240,132,000	10,462,550,000	58,487,245,000	18,333,000,000	9,369,798,000
2017	30,302,145,000	10,195,408,000	62,487,245,096	27,113,705,000	10,507,190,000
2018	30,223,361,000	9,461,265,000	71,939,133,905	11,283,838,454	10,469,003,000
2019	30,939,190,000	9,971,176,000	71,939,133,905	17,652,731,000	10,724,919,000
2020	42,851,513,000	10,806,777,000	81,312,259,000	21,460,832,000	18,785,260,000
2021	43,935,769,000	9,121,861,000	84,812,259,000	28,270,237,000	19,016,888,000

السنة	الإنتمان	سומר التجاري	الموصل	الإقتصاد للاستثمار والتمويل	مصرف بابل
2010	165,046,630	3,178,325,193	2,392,048,750	8,000,000,000	725,000,000
2011	165,047,000	2,359,112,000	3,379,740,221	9,000,000,000	1,360,000,000
2012	164,972,000	1,817,995,000	6,374,134,784	20,000,000,000	1,050,000,000
2013	165,338,000	2,584,066,000	9,295,336,810	38,000,000,000	4,455,000,000
2014	165,338,000	4,435,181,000	13,155,914,042	53,000,000,000	4,455,000,000
2015	165,338,000	3,775,442,000	15,621,402,181	58,000,000,000	10,455,000,000
2016	165,338,000	3,918,811,000	16,060,854,053	58,000,000,000	10,821,605,405
2017	3,623,936,000	5,200,000,000	16,060,854,053	58,800,000,000	10,821,605,405
2018	3,548,236,000	2,017,610,000	31,561,064,053	67,200,000,000	12,821,605,405
2019	3,548,236,000	1,806,482,000	35,252,183,532	67,200,000,000	13,821,605,405
2020	3,227,963,000	1,536,488,000	53,967,544,529	107,739,178,690	13,000,000,000
2021	2,956,688,000	1,462,651,000	53,967,544,529	52,153,041,539	821,605,405

ملحق (6) إجمالي القروض والتسليفات

الشرق الاوسط	الاهلي العراقي	المتحد	التجاري العراقي	بغداد	السنة
142,380,805,852	35,648,124,000	261,282,921,000	359,656,116	180,781,791,000	2010
188,852,690,664	49,054,318,000	279,375,465,000	829,146,550	145,657,941,000	2011
197,335,847,190	67,493,269,492	365,177,418,000	2,311,016,973	137,255,287,000	2012
206,777,862,361	115,537,922,145	535,427,712,894	3,956,341,543	208,184,133,000	2013
187,865,081,586	165,327,058,647	455,144,480,000	7,154,494,691	226,699,673,000	2014
140,501,335,000	184,042,463,507	416,350,999,859	9,835,172,000	235,923,157,000	2015
113,713,062,000	124,682,911,000	380,504,962,591	9,903,977,000	195,066,079,000	2016
100,251,982,000	134,355,735,000	478,434,172,593	10,789,288,000	199,972,991,000	2017
94,572,477,000	76,828,441,000	540,438,342,320	11,932,589,000	192,741,604,000	2018
94,050,981,000	168,964,172,000	470,664,049,267	11,446,640,000	185,847,526,000	2019
85,136,467,000	317,598,636,000	361,066,542,000	18,840,651,000	195,942,305,000	2020
84,550,800,000	866,613,924,000	395,248,489,000	27,136,047,000	175,483,546,000	2021

السنة	الإنتمان	سومر التجاري	الموصل	الإقتصاد للاستثمار والتمويل	مصرف بابل
2010	13,724,705,453	33,871,648,795	55,489,156,901	134,649,053,257	10,769,038,692
2011	9,633,019,000	40,314,083,000	82,557,864,856	146,138,927,624	35,226,363,580
2012	7,387,236,000	58,046,182,000	187,166,262,528	160,908,639,460	31,810,704,812
2013	2,531,915,000	85,922,241,000	153,389,710,736	155,929,737,302	172,531,642,618
2014	1,228,860,000	126,230,966,000	165,153,756,075	148,772,364,510	166,173,353,332
2015	68,636,000	104,523,609,000	156,906,813,787	104,856,576,219	147,710,123,470
2016	2,930,754,000	99,443,155,000	172,318,429,355	137,695,806,224	138,294,050,799
2017	8,355,233,000	90,559,248,000	161,580,864,591	129,873,905,334	104,809,661,457
2018	8,085,835,000	75,470,918,000	110,982,265,176	121,981,377,621	95,534,632,880
2019	8,085,835,000	68,693,300,000	114,742,757,972	130,459,582,466	98,884,911,666
2020	7,476,541,000	40,891,331,000	89,240,707,226	102,805,110,242	99,172,003,168
2021	6,937,918,000	29,524,514,000	74,728,108,493	121,922,666,690	107,324,860,684

ملحق (7) صافي الدخل

السنة	بغداد	التجاري العراقي	المتحد	الاهلي العراقي	الشرق الاوسط
2010	13,618,850,000	13,265,759,120	33,309,070,000	1,141,504,000	8,627,332,075
2011	20,958,120,000	7,180,859,954	43,458,904,000	2,495,273,000	18,453,235,704
2012	25,099,377,000	13,216,647,101	52,818,323,000	15,415,475,000	24,282,285,942
2013	32,066,680,000	8,877,001,724	30,139,437,000	13,874,430,379	20,875,713,678
2014	27,780,658,000	9,214,518,386	21,636,184,749	7,050,644,200	3,605,722,835
2015	6,448,486,000	7,244,863,700	19,831,113,680	2,295,361,442	5,420,512,717
2016	20,245,029,000	7,577,912,000	1,058,973,402	23,501,801,000	11,750,404,000
2017	6,122,480,000	9,924,074,000	3,130,871,887	2,965,436,000	581,555,000
2018	4,152,102,000	10,864,383,000	16,798,612,899	7,912,541,000	2,295,243,000
2019	7,298,604,000	6,532,195,000	2,057,722,269	9,164,205,000	78,677,000
2020	20,200,071,000	35,456,553,000	447,941,000	19,907,518,000	2,095,830,000
2021	29,980,363,000	13,009,256,000	1,981,862,000	26,122,025,000	290,173,000

السنة	الإنتمان	سومر التجاري	الموصل	الإقتصاد للاستثمار والتمويل	مصرف بابل
2010	8,180,823,232	484,304,806	10,223,746,698	10,878,420,334	4,470,731,912
2011	15,732,702,000	237,442,000	10,673,498,118	9,987,828,984	4,833,629,154
2012	22,946,962,000	1,169,860,000	16,260,701,721	21,163,240,194	5,023,724,663
2013	11,531,884,000	1,331,841,000	38,689,185,587	3,480,125,112	3,553,775,302
2014	13,443,102,000	2,307,278,000	1,820,660,945	3,249,482,931	4,853,162,041
2015	11,638,708,000	3,620,297,000	571,424,898	4,646,242,240	3,579,352,348
2016	4,976,342,000	3,760,419,000	3,522,197,716	491,408,902	7,351,693,160
2017	6,707,465,000	400,653,000	4,895,038,845	1,380,366,580	3,400,253,656
2018	5,597,616,000	912,959,000	2,584,497,909	1,887,453,510	3,775,492,031
2019	5,121,655,000	1,008,783,000	3,418,816,088	5,013,300,179	1,321,673,774
2020	3,427,205,000	1,066,854,000	1,452,467,621	3,306,128,450	11,651,985,384
2021	4,938,429,000	1,167,546,000	3,714,240,483	65,276,309	4,619,256,598

Abstract

The study aims to shed light on creating a better picture of the capital structure and its relationship to the performance of banks in developing economies such as Iraq. This study is unique by determining the optimal structure for Iraqi banks and arriving at scientific evidence on measuring the relationship between capital structure and banking risks and their impact on profitability in commercial banks, that is, exploring the effect of capital measured by the long-term financing ratio on the profitability of the commercial banks that is measured. The rate of return on assets and the rate of return on equity, and the study was applied to a sample of ten Iraqi banks listed on the Iraqi Stock Exchange for the period from (2010-2021). The conditions for selecting the study sample were applied to them. Three models were used to analyze the relationship between the variables of the study, as it aims The first model aims to measure the effect of capital structure on banking risks, the second model aims to measure the effect of capital structure on profitability, and the third model aims to measure the effect of banking risks on banks' profitability. The results of the study indicated that there is a statistically significant negative correlation between capital structure and banking profitability. There is also a statistically significant positive correlation between banking profitability and banking risks. The results also showed that there is a statistically significant negative correlation for banking risks in profitability, and the results demonstrated the existence of a significant relationship. Statistical significance between capital structure and banking risks.

In light of the results, the study recommended the necessity of requiring banks to maintain the capital adequacy ratio and adopt modern methods and technologies to keep pace with developments and enhance their competitive position.

Keywords: Capital Structure, Banking Risks, Banking Profitability

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Karbala
College of Administration and Economics
Department of Finance and Banking



The Impact of Capital Structure and Banking Risks on the Profitability of Banks

(An applied Study of a Sample of Private Iraqi Banks listed on the Iraqi Stock Exchange for the period (2010-2021))

A thesis submitted to

The Council of Administration and Economics College - University of Karbala In partial Fulfillment of the requirements for the degree Master of Finance and Banking Science

By

Ali Abdul Karim Dagher

Supervisor by

A. Prof. Dr. Hamid Mohsin Jadah